دراسات في النظام العالمي

براهمة العالم.. ومنبوذوه

علي الأمين المزروعي ترجمة: أحمد حسن المعيني

كتاب
نزوى
علي مولا

كتاب نزوى

يصدر عن:

مؤسسة عُمان للصحافة
والنشر والاعلان

الإصدار الخامس والعشرون- يناير 2015م
الموافق ربيع الأول 1436 هـ

عنوان المراسلة

ص.ب: 855، الرمز البريدي 117
الوادي الكبير، سلطنة عُمان
هاتف: 24601608 (00968)
فاكس:24694254(00968)
موقع المجلة: www.nizwa.com
mail: nizwa99@nizwa.com

دراسات في النظام العالمي

بَرَاهِمَة العالم..ومَنبُوذوه

علي الأمين المزروعي   ترجمة: أحمد حسن المعيني

الفهـــــرس:

لئن كان الناس من الأصل الأوروبي هم بَرَاهِمة النظام الطبقي العالمي، فإنّ السودَ [وغيرهم في العالم الثالث] ينتمون... إلى طبقة المنبوذين*.

-علي الأمين المزروعي-

* يستخدم المؤلف هنا رمزا يشير إلى نظام الطبقية الاجتماعية في الهند، إذ تم تقسيم المجتمع الهندي إلى أربع طبقات اجتماعية: البراهمة (الكهنة)، والشتريين (النخبة الحاكمة والعسكرية)، والفايشيين (المزارعين والرعاة)، والشودريين (الخدم)، وهناك بعض المجموعات الاجتماعية التي لا ترتقي إلى اي من هذه الطبقات، ويُسمون «المنبوذون»، (المترجم).

تقديم

«لم يعد بالإمكان تجاهل أعمال ...علي المزروعي حتى في مسح خاطفٍ للتاريخ الإفريقي، والسياسة، والفلسفة» (إدوارد سعيد)

«[المزروعي] منظّر المقاومة...[وقف دوما] بجانب الحق والعدل، لا النظام والاستقرار» (فيليب داربي).[1]

في البدء كانت تغريدة

كان ذلك في الرابع عشر من أكتوبر عام ٢٠١٤م، حين نشر أحد المسؤولين العمانيين تغريدةً تنعي وفاة المفكر الكينيّ علي الأمين المزروعي، بعد وفاته في الثاني عشر من أكتوبر في نيويورك، بصفته مفكرًا «عمانيّ الأصل». كان هذا الوصف كلمة السر التي جعلت الخبر ينتشر سريعًا في عُمان، ويُذاع في التلفزيون الرسميّ، إذ إنّ المزروعي «عمانيّ الأصل»! هكذا إذًا عُرف المزروعي في عُمان بعد وفاته، حتى بين الكثيرين من المثقفين العمانيين الذين لم يسمعوا باسمه من قبل.

بعد ذلك بنحو شهر تلقيتُ دعوةً كريمة من مجلة نزوى لترجمة مقالٍ عن علي الأمين المزروعي، كمساهمةٍ في التعريف بهذا المفكر (العمانيّ الأصل). كنتُ قد سمعتُ عن المزروعي سابقًا وقرأتُ عنه، ولكن مثل كثيرين غيري (للأسف) لم أقرأ له. فكَّرت في هذه الدعوة وقبلتُها، لكنني لم أشأ أن أقدّم المزروعي بمديحٍ (يستحقّه) كَتَبه

---

١ هذان الاقتباسان من محاضرة لتأبين علي المزروعي في جامعة فري ستيت في جنوب إفريقيا في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤م:
http://apps.ufs.ac.za/media/dl/userfiles/documents/News/2014/2014_10/Ali%20A%20Mazrui_memorial%20lecture.pdf

الآخرون، بل آثرتُ أن يقدّم المزورعي نفسه، من خلال فِكره، لا بوصفه مفكرا تعود جذوره إلى عُمان، بل بوصفه مفكرا عالميا. من هنا خرجت فكرة هذا الكتاب.

لماذا المزروعي؟

بعيدًا عن أية اعتبارات وطنية افتخارية، نتحدث هنا عن مفكّر مؤثر في المشهد العالمي، لا نبالغ إن قلنا بأنّه غيّر الصورة المتخيلة عن إفريقيا في العالم، وبين الأفارقة أنفسهم، على حدّ قول كوفي عَنان[٢]. نتحدث عن شخصٍ ترك خلفه إرثا فكريا يوصف أكاديميًا بـ«المزروعيّات Mazruiana» يشمل دراسات ورؤى في العلاقات الدولية والسياسة المقارَنة والنظرية السياسية والفلسفة وعلم الاجتماع واللغويات الاجتماعية وغير ذلك[٣]، عن باحثٍ ومفكر غزير الإنتاج، حتى أنّ أحد الباحثين ألّف كتابًا ببليوغرافيًا يرصد فيه أعمال المزروعي من كتب ودراسات وأفلام وثائقية ومقالات، ووصلت مداخل هذه البيبليوغرافيا إلى ٥١٤ عنوانا[٤]. ربما أكثر ما يُعرف به المزروعي هو اشتغاله على الدراسات الإفريقية، خاصة برنامجه الوثائقيّ «الأفارقة: تراث ثلاثيّ» الذي أنتجته البي بي سي في الثمانينيات واكتسب شهرة عالمية وأصبح مقررًا دراسيًا مع الكتاب المصاحب له في عددٍ من الجامعات الغربية، إلى جانب سلسلة محاضرات ريث التي أعدّها لإذاعة البي

٢ Kofi Annan, «The Global African: Mazrui in the House of Lords», in The Scholar Between Thought and Experience: A Biographical Festschrift in Honor of Ali A. Mazrui, edited by Parviz Morewidge, New York: Institute of Global Cultural Studies, Global Publications, Binghamton University, 2001, pp. 339-340.

٣ Seifudein Adem Hussein 2003). «Ali A. Mazrui: A Postmodern Ibn Khaldun?», Journal of Muslim Minority Affairs, 23:1, 127-145, p. 128.

٤ Abdul Samed Bemath (1998). Mazruiana Collection: A Comprehensive Annotated Bibilography of the Published Works of Ali A. Mazrui, 1962-1997, Africa World Press.

بي سي حول المسألة الإفريقية. بيد أنّه كان كذلك مفكرا عالميا إنسانيًا بامتياز، فاهتمّ بالشؤون الدولية وطرح أفكارا نقدية جريئة يفكّك بها مضامين السياسة الدولية وموازين القوى في العالم وتأثير الحضارة الغربية والامبراطورية الأمريكية على العالم.

نبذة عن المزروعي

وُلد المزروعي عام ١٩٣٣م لأبوين كينيّين، وكان والده (الأمين علي المزروعي) كبير القضاة في كينيا وأحد روّاد حركة التنوير في شرق إفريقيا، وأراد الوالد أن يدرس علي المزروعي الشريعة في جامعة الأزهر فيتخرج فيها قاضيا مثل أبيه وجدّه، ولكن بعد وفاة الوالد استطاع الولد أن يحصل على بعثةٍ دراسية لإكمال المرحلة الثانوية في إنجلترا، ثم الدراسة الجامعية في جامعة مانشستر. بدأ نبوغه يتّضح وحصل على بعثةٍ لدراسة الماجستير في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، واجتهد لكي يحصل على الماجستير خلال تسعة أشهر فقط، ليتفرغ بعدها لدراسة بعض المقررات في جامعات أخرى. بعد ذلك حصل على بعثةٍ لدراسة الدكتوراة في جامعة أكسفورد العريقة في بريطانيا.

عُيّن محاضرًا في جامعة ماكيريري في أوغندا، وكانت واحدة من أرقى الجامعات الإفريقية، وترقّى حتى أصبح عميدا لكلية العلوم الاجتماعية، لكنه اضطر لمغادرة أوغندا بعد استلام عيدي أمين للسلطة في أوغندا، فتوجّه مع عائلته إلى الولايات المتحدة. وهناك عمل باحثا في بعض المراكز البحثية، ثم عُرضت عليه وظيفة أكاديمية كأستاذ للعلوم السياسية في جامعة ميتشيجان، وظلّ فيها إلى أن انتقل إلى جامعة بنجهامتن في نيويورك عام ١٩٨٩م. وأثناء وظيفته هذه كان يعمل في

ثلاث وظائف أخرى أستاذا ومستشارا، إلى جانب عمله كأستاذ زائر في أرقى الجامعات العالمية مثل جامعة ستانفورد، وجامعة أكسفورد، وجامعة هارفارد وغيرها.[٥]

هذا الكتاب

منذ البداية كنتُ واعيا لصعوبة ما أنوي القيام به؛ إذ كيف يمكنك أن تقدّم مفكرا له ذلك الحجم من الإنتاج الفكري الذي يتجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات العلمية فيؤلف ما بين السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع والأدب والفلسفة؟ وكيف لك أن تحدد أولوية اختيارك للترجمة (من بين عشرات الكتب ومئات المقالات) في مهلةٍ لا تتعدى ستة أسابيع، كي يصدر الكتاب في العدد الاحتفائيّ لمجلة نزوى؟

ما سهّل عليّ بعضا من المهمّة كان وجود ثلاثة كتب هي عبارة عن تجميع لبعض مقالات المزروعي[٦]، واستطعتُ الحصول على اثنين منها. والمقالات التي يحويها الكتابان متنوّعة في مواضيعها يجمعها الشأن الإفريقي؛ فمنها ما ينطلق من منظور أدبي وفلسفي، ومنها ما يتعلق بشؤون إفريقيا الداخلية، ومنها ما يبحث في الشؤون العالمية، وما إلى ذلك. لذا، آثرتُ أن أختار مجموعة من المقالات التي تحقق

---

٥ لا يتسع المقام هنا لتقديم سيرة حافلة كحياة علي المزروعي، وفي الحقيقة فإنّ سيرته تستحق مقالة بحثية مطوّلة لا تكتفي بالسرد التاريخي بل تحلّل أفكار المزروعي وتأثيرها وتأثّرها. ومن أراد الاستفاضة عن سيرته يمكنه الرجوع (مثلا) إلى المرجع التالي الذي استفدتُ منه فيما ذكرت:

Parviz Morewidge (ed.) (2001).The Scholar Between Thought and Experience: A Biographical Festschrift in Honor of Ali A. Mazrui. New York: Institute of Global Cultural Studies, Global Publications, Binghamton University.

٦ Ricardo René Laremont and Tracia Leacock Seghatolisalmi (eds.) (2003). Africanity Redefined: Collected Essays of Ali A. Mazrui, Vol. 1. Africa Research and Publications; Ricardo René Laremont and Fouad kalouche (eds.) (2003). Africa and Other Civilizations: The Collected Essays of Ali A. Mazrui, Vol.2. Africa Research and Publications; Robert L. Ostergard, Jr., Ricardo René Laremont and Fouad Kalouche (eds.) (2004). Power, Politics, and the African Condition: Collected Essays of Ali A. Mazrui, Vol. 3. Africa Research and Publications.

ثلاثة أغراض مهمّة: (١) أن لا تكون معنية بإقليمٍ معيّن دون غيره، فتبحث في الشأن العالمي الذي يهمّ الجميع، (٢) أن يكون هناك اتساق عام في الموضوع يجمع بين هذه المقالات، (٣) أن تقدّم صورةً تمثيلية مناسبة لأسلوب علي المزروعي وفِكره النقديّ.

وهكذا وقع اختياري على أربع مقالات في الشؤون العالمية تطرح رؤى نقدية في سياسة القوى العظمى وطبيعة الدولة الحديثة والنظام العالمي والحضارة الغربية. ولئن شَعَر بعض القراء أنّ جزءا كبيرا أو صغيرا من الأفكار التي طرحها المزروعي غدت معروفة مطروحة، إلا أنها يجب أن تُقرأ في سياقها الزمني. ولعلّ القارئ يتساءل لماذا لم يعمد المترجم إلى ترجمة المقالات الجديدة التي تتحدث عن شؤون عالمية أقرب زمنا إلينا، أو شؤون إقليمية أقرب مكانا إلينا كأحداث الربيع العربي التي تحدث عنها المزروعي بالفعل. مثل هذا السؤال يفتح الباب حتما على متواليةٍ من الأسئلة الشبيهة: لماذا لم تكن المقالات عن دفاع المزروعي عن الإسلام وموضوع الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أو عن تحليله للدور الثقافي والحضاري للّغات، أو عن دور الثقافة في المجتمع، الخ. في النهاية، هو كتاب (أو كُتيّب بالأحرى) لا يمكنه أن يغطّي اهتمامات المزروعي ونتاجه الفكري في إصدار واحد. كما أنّ عددًا من المقالات الجديدة للمزروعي المتوفرة على شبكة الإنترنت هي مسوّدات أولى من أوراق بحثية أُلقيت في مؤتمرات، وكي تُنشر ينبغي التوصل إلى نسخها النهائية. ولعلّ ما يميّز الاختيار الذي وصلنا إليه في هذا الكتاب (أو يشفع له) هو أنّ قضيّته تُعدّ محورا لأطروحة المزروعي وهمّه الفكري: تحليل النظام العالمي [الغربي] وتفكيك مضموناته وتحيّزاته ضد الشعوب والثقافات الأخرى.

والحال هذه إذًا لا ينبغي أن يُنظر إلى هذا الكتاب على أنه «التقديم» لعلي المزروعي في العالم العربي، بل على أنه بداية لمشروع توفير كتاباته للعالم العربي الذي لم يكد يعرفه رغم أنه كان واحدا من أكبر المنافحين عنه وعن سائر العالم الثالث[٧]. والناظر إلى قائمة الكتب التي أصدرها المزروعي ما بين تأليف وتحرير (قرابة ٣٠ كتابا)، وقائمة المقالات البحثية الطويلة جدا، سيجد الكثير مما يستحقّ أن يطّلع عليه القارئ والباحث العربي، سواء من كتاباته القديمة أم الحديثة، فالفِكر المبدع يتجاوز الزمان والمكان ولا يعرف تاريخا لانتهاء الصلاحية.

في الختام، لا بد أن أشير إلى شكري وامتناني للصديقين الكاتبين إبراهيم سعيد ومعاوية الرواحي على مراجعتهما لمسوّدة الكتاب في وقتٍ ضيّق قياسي، وقد كان لملاحظاتهما القيّمة أثرا إيجابيا في تغيير رؤيتي لبعض المواضع التي كانت بالفعل تحتاج إلى شرحٍ أو إعادة صياغة أو ترجمة. مع ذلك فكل ما في الكتاب من أخطاء أتحمل مسؤوليتها وحدي.

٧- على حدّ علمي لا توجد غير ترجمات قليلة جدا لكتابات علي المزروعي: إفريقيا والعولمة ارباح وخسائر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ٢٠٠٢م. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩م. القيم الإسلامية والقيم الغربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨م. قضايا فكرية: إفريقيا والإسلام والغرب على أعتاب عصر جديد، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨م.

الفصل العنصريّ العالمي:
الدِّين والعِرق في النظام العالمي الجديد (١)

الآن وقد تداعت أهمية التقسيمات الأيديولوجية غير الدينية، هل نشهد بعثا جديدا للولاءات الأوّليّة؟ هل نشهد أشكالا جديدة من إعادة القَبْلَنة [من القبيلة]* على الساحة العالمية؟ في أوروبا يمكننا التمييز بين مستويين من هذه القَبْلَنة: قبلنة صُغرى وقبلنة جَامِعَة. ففي شرق أوروبا تتجلى القبلنة الصغرى قويةً يشغلها هاجس الانتماءات العرقية على المستوى المصغّر، بما في ذلك صراعات كالصراع بين الصرب والكروات، والروس والأوكرانين، أو التشيك والسلوفاك. في الجهة المقابلة تخطو أوروبا الغربية خطوات واسعة نحو التكامل الإقليمي الذي يمكن وصفه بأنه قبلنة جامعة حين يلتحف بوعي عِرقي. والقبلنة الجامعة بهذا المعنى تتشكل بتكافل الشعب الأبيض، قومية أوروبية مغرورة تتجاوز في طموحاتها كل حدودٍ عُرفت منذ الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

والآن مع تفكّك الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، هل نحن نشهد

١ـ هذا المقال عبارة عن نسخة مراجعة من ورقة قُدّمت في ندوة الذكرى التسعين لجائزة نوبل، في موضوع «النمط المتغير للصراع العالمي: من صِدام بين شرق وغرب إلى صدام بين شمال وجنوب؟» برعاية لجنة نوبل النرويجية ومعهد نوبل النرويجي، في أوسلو بالنرويج، ٦-٨ ديسمبر عام ١٩٩١م. ونُشرت الورقة لاحقا بعنوان «فصل عنصري عالمي؟ العرق والدين في النظام العالمي الجديد» في الكتب التالية. يدين المؤلف بالشكر للبروفيسور داريل توماس من جامعة بيرمنجهام على تحفيزه لكتابة هذه الورقة.

G. Lundestad and O. A Westad (eds.), Beyond the Cold War: New Dimensions of International Relations (Stockholm: Scandinavian University Press, 1993); T. Y. and J.S. Ismael (eds.), The Gulf War and the New World Order: International Relations of the Middle East (Gainesville, FL: University of Florida Press, 1994); Redefining the Good Society (New Delhi and Bombay: Indira Ghandi Memorial trust, 1995) pp. 106-122.

* جميع ما يرد بين معقفين في هذا الكتاب هو من إضافة المترجم لغرض التوضيح، (المترجم).

تشكّل «الفصل العنصري العالمي»؟[٢] مع نهاية الحرب الباردة هل سنرى في القرن الحادي والعشرين عالما أبيض أكثر اتحادا وربما أكثر ازدهارا يتسيّد على مصير عالمٍ أسود متشظٍ وأكثر بؤسًا؟ وعلاوة على التقسيم الأبيض/الأسود في العالم، قد يكون للدول الإسلامية ما يدعوها للقلق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. تُرى هل سيحل الإسلام محل الشيوعية بصفته العدو المتصوَّر للغرب؟ في هذه الورقة نذهب إلى أنّ المسلمين هم ضحايا الجانب العسكري من النظام العالمي الجديد، في حين أنّ السود هم ضحايا الجانب الاقتصادي من هذا الفصل العنصري العالمي الذي يتشكّل. لقد شعر المسلمون - وخاصة في الشرق الأوسط- ببطش البنادق الأمريكية والطائرات الإسرائيلية المدعومة أمريكيا، كما شعر السُود بالحرمان جرّاء الاستغلال الاقتصادي والإهمال الاقتصادي في وقتٍ واحد. وهذا ما سنتناوله فيما يلي.

الدين والنظام العالمي الجديد: ضحايا الجانب العسكري من الفصل العنصري العالمي

من ناحية، تُعدّ المخاوف الغربية من الإسلام أقدم بمئات السنين من مخاوف الغرب من الشيوعية، بيد أنّ الفترات الأخيرة شهدت تحسًّنا في المواقف الغربية تجاه الإسلام، وذلك بفضل التفوق الذي حققه الغرب في القوة التقانية والعسكرية. كما هدأ قلق الغرب أيضًا من الإسلام بفضل حاجته إلى حلفاء مسلمين في مواجهته مع الاتحاد السوفيتي وحِلف وارسو*. مع ذلك فقد ظهرت بعض العوامل في

---

٢ استخدم جيرنوت كولر (Gernot Köhler) مفهوم «الفصل العنصري العالمي Global Apartheid» في ورقة عمل نُشرت لمشروع نماذج النظام العالمي (World Order Models Project).
انظر: Gernot Köhler, Global Apartheid (New York: World Order Models Project, Working Paper No. 7, 1978).
وتعريفه للفصل العنصري لا يستلزم تكافلا داخل العرق المُمَيّز (ذا الحظوة).

* الحلف الذي شكّلته الدول الشيوعية في مواجهة حلف الناتو في الخمسينيات وأخذ في التفكك بسقوط الدول الشيوعية والاتحاد السوفيتي، وكان يضمّ الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمجر وبولندا وبلغاريا وألبانيا، (المترجم).

السنوات الخمس والعشرين الماضية ربما بعثت من جديد المخاوف الغربية من الإسلام. أولا، أدركت بعض العناصر في العالم الإسلامي أنّ الضعفاء عسكريًا لا يملكون إلا استراتيجية واحدة يلجؤون إليها ضد القوي: الإرهاب. أصبح بعض المسلمين على قناعةٍ بأنّ الإرهاب ليس أسوأ من أي شكلٍ آخر من الحرب؛ كما أنّ ضحاياه المدنيين أقل بكثير من ضحايا الحرب العادية ناهيك عن الحرب النووية. ولئن كان الإرهاب هو سلاح الضعفاء عسكريا، فقد أصبح السلاح النووي هو خيار من استطاع إلى التقانة سبيلا. ففي حين جرّبت بعض العناصر من العالم الإسلامي الإرهاب وحرب العصابات، كانت هناك عناصر أخرى بدأت باستكشاف الخيار النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهكذا اشتعلت مخاوف الغرب القديمة من جديد. في هذا السياق كان لا بد من رِشوة مصر كي توقّع اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، سواء وقّعت عليها إسرائيل أم لم توقع. هذا ولا بدّ من منع باكستان من الحصول على القدرات النووية[٣]، والعراق يجب أن يُرخى له الحبل كي يشنق نفسه بنفسه في مسألة الكويت، حتى يمكن تدمير كلّ ما لديه من أسلحة الدمار الشامل.

ومع تراجع الخوف من الشيوعية في الثمانينيات وجد الغرب حرية أكبر من أي وقتٍ مضى كي يكون شديدا في التعامل مع الإرهاب القادم من العالم الإسلامي. وهكذا أُطلقت القنابل على ليبيا، وطُوِّقَت حركة سوريا، ووصلت السفن الأمريكية إلى الخليج الفارسي [العربي] لتهديد إيران إبّان الحرب العراقية- الإيرانية ولحماية السفن الكويتية، وفي خضم ذلك أطاح الأمريكان بطائرةٍ مدنية إيرانية وقتلوا جميع من فيها. وثمّة سبب آخر للقلق الغربي من الإسلام، يتمثل في أهمية

٣ أجرت باكستان أول تجربة على سلاحها النووي بعد ذلك بسبع سنوات في عام ١٩٩٨م. (المترجم).

نفط المسلمين للصناعة الغربية، فعلى الرغم من تفوّق القوة التقانية الغربية إلا أنّ اعتمادها على نفط الشرق الأوسط جعلها سريعة التأثر بالمتغيرات السياسية في العالم الإسلامي، أي المتغيّرات الكبرى بحجم الثورة الإيرانية أو ضمّ العراق للكويت. هل كانت حرب الخليج ضدّ العراق جزءا من فصل عنصري عالمي؟ ثمّة جوانب من الحرب كانت نُذُر سوءٍ بالتأكيد، ومنها الخضوع السوفيتي للولايات المتحدة، والهيمنة الغربية في الأمم المتحدة، ومحاولة إعادة استعمار العراق بعد الحرب، وقلة اكتراث الغرب بمقتل مائتي ألف إنسان عراقي. لم تكن حرب الخليج حربا بحقّ؛ كانت مذبحة. وباعتراف الجميع جاءت هذه المذبحة بعدوان العراق على الكويت، لكنّ بوش [الأب] من ناحيته كان مهتما بتوفير الوقت أكثر من اهتمامه بإنقاذ الأرواح، فرفض أن يمنح وقتا كافيا للعقوبات كي تؤتي أكلها، حتى لو كان ذلك على حساب مئات الآلاف من الأرواح العراقية. نعم كان التحالف ضد العراق متعدد الأعراق، لكنّ زعامته كانت قطعا ودون مجال للشك زعامة بيضاء. اعتبر بوش الحربَ على العراق أول حرب كبرى للنظام العالمي الجديد، وقد يأتي يوم نتفجّع فيه على ما حدث في حرب الخليج بصفتها أول حرب كبرى في زمن الفصل العنصري العالمي. حين اعتقدنا أنّ الفصل العنصري في جنوب إفريقيا قد انتهى إلى غير رجعة، بدا وأنّ فصلا عنصريا على مستوى عالمي بدأ يتراءى لنا برأسه القبيح.

اتخذت الجنايات العسكرية ضدّ المسلمين إما شكلا مباشرا في التفجيرات الغربية - كما في الحرب على العراق- أو بالعدوان الغربي بالوكالة، وذلك بدعم إسرائيل دعما كبيرا دون انتقادٍ يوازي ذلك لسياساتها العسكرية والقمعية. هذا وقد أضرّ سقوط السوفيت ومناهضة الإمبريالية في شرق أوروبا العالمَ الإسلامي بأشكال أخرى كذلك، فحين

أطلقت السفينة الأمريكية النار على الطائرة الإيرانية المدنية في مجال جوي دولي لم يحاول الاتحاد السوفيتي الجديد تحت قيادة جورباتشوف أن يحشد العالم ضد ما ارتكبه الأمريكان. ترى هل كانت ستُقصف الطائرة الإيرانية لو كان عليها ركاب أوروبيون؟ هل كان السوفيت سيسكتون لو كان عليها مواطنون سوفيت؟ قالت موسكو إنها لن تحذو حذو الولايات المتحدة عام ١٩٨٤م حين جيّشت واشنطن العالمَ في استنكار شديد ضد إطلاق الاتحاد السوفيتي النار على طائرة مدنية كورية. كان ذلك أثناء الحرب الباردة، والعديد من الركاب الضحايا كانوا غربيين، ومنهم عضو في الكونجرس الأمريكي. في ذلك الحين، بدا وكأنّ الولايات المتحدة تمارس دور الضمير العالمي. وحين أسقطت السفينة الحربية الأمريكية الطائرة الايرانية كانت الحرب الباردة تضع أوزارها، ولم يثبت وجود أي غربيين أو مواطنين سوفيت على متن الطائرة، لذا رفض الاتحاد السوفيتي أن يمارس دور الضمير العالمي.

إن كان هناك بالفعل فصلٌ عنصري عالمي يتشكل، فكيف سيؤثر على المناطق الأوروبية والآسيوية من الاتحاد السوفيتي السابق؟ واحدٌ من كل خمسة مواطنين من الاتحاد السوفيتي السابق مسلم، ومعدّل التكاثر الطبيعي للمسلمين كان أسرع بكثير من غيرهم. من بين الاحتمالات القائمة أن يتحالف الاتحاد الفدرالي الروسي مع الجمهوريات المسلمة، وبالطبع فإن احتمالية أن يكون هناك رئيس مسلم للاتحاد السوفيتي ما زالت قائمة، ولكن بسُلطةٍ مخفّضة للغاية. حتى جورباتشوف كان يفكّر في تعيين نائب رئيسٍ مسلم. وليس أقل ترجيحًا من هذا الاحتمال أن تقترب المناطق الأوروبية في الاتحاد السوفيتي السابق من غرب أوروبا المتكاملة حديثًا، في حين أقامت المناطق الإسلامية علاقات جديدة مع باقي العالم الإسلامي والعالم

الثالث. باكستان تبحث عن أسواقٍ جديدة في أماكن مثل أوزبكستان، وتركيا تبحث عن دورٍ جديد في هذا الجزء من العالم الإسلامي. مثل هذا التوجه سيعزّز الفصل العنصري العالمي. هناك أيضا مخاطرة أن تصبح الجمهوريات الإسلامية السابقة بانتوستانات[٤] روسية، «باحات خلفية» أضعف مما كانت سابقا.

مع ذلك فقد لا تكون جميع مظاهر الفصل العنصري العالمي ضارة بمصالح العالم الإسلامي على المستوى الدولي، فعلى أية حال يرتكز النظام العالمي الجديد على أساس السلام الأمريكي*، والنظام الإمبريالي يثمّن الاستقرار والسلام (لذلك جاءت كلمة السلام) حتى لو كان على طريقته الإمبريالية. عند النظر بموضوعية يتبيّن أنّ العقبة الأساسية أمام السلام في الشرق الأوسط منذ السبعينيات هي إسرائيل. ترى هل سيتجاوز السلام الأمريكي إرغام العرب والإسرائيليين على التفاوض إلى إجبارهم على التفكير في المقايضة بالأرض مقابل السلام؟** قبل أن يشنّ جورج بوش [الأب] الحرب ضدّ العراق تعهّد بعدم وجود صلةٍ بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، وفور انتهاء الحرب تقريبا بدأ وزير الخارجية جيمس بيكر رحلات مكوكية دبلوماسية ليساعد في بدء عملية سلامٍ في الصراع العربي الإسرائيلي. كانت هناك صلة فعلية. وإلى جانب ذلك فقد منحت عملية عاصفة الصحراء بوش قوة هائلة في السياسة الداخلية بحيث استطاع أن يقف

---

٤ البانتوستان (Bantustan) كانت أرضا مخصصة للسود في جنوب إفريقيا وجنوب-غرب إفريقيا (ناميبيا)، طِبقا لنظام الفصل العنصري، (المترجم).

* السلام الأمريكي (أو باللاتينية Pax Americana) مصطلح أُطلق سابقا على السلام الذي ينتج في العالم الغربي بسبب تفوق الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين، وازداد استخدامه لاحقا للإشارة إلى السلام الذي حلّ في العالم الغربي بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية وسيادة الولايات المتحدة على العالم، (المترجم).

** في الوقت الذي كان يكتب فيه علي المزروعي هذا الكلام (عام ١٩٩١م) كانت تتم محادثات سرية أفضت لاحقا في عام ١٩٩٣م إلى إتفاقية أوسلو التي اعترفت بموجبها منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل وسيادتها على أراضي فلسطين ما عدا الضفة الغربية وغزّة، (المترجم).

أمام اللوبي الإسرائيلي وأن يتحدى رئيس الوزراء الإسرائيلي. معظم المراقبين ركّزوا على الخسائر السياسية والاقتصادية التي عانى منها الفلسطينيون نتيجة لحرب الخليج، ولكن ربما لم يذكر حتى مراقب واحد أنّ هذه الخسائر تقابلها- بدرجة صغيرة على الأقل- خسائر سياسية تجشّمها الإسرائيليون نتيجة لإعادة الاصطفاف العربي-الأمريكي وتنامي شعبية جورج بوش في أعقاب الحرب. كانت شعبية بوش عالية بدرجة تكفي لأن يحتمل نقد اللوبي الإسرائيلي، لسنةٍ واحدة على الأقل. وقد يُعزى هذا التراجع السياسي لإسرائيل في واشنطن -على تواضعه- إلى عاملين اثنين: نهاية الحرب الباردة وإعادة الاصطفاف العربي-الأمريكي بعد حرب الخليج، إذ قلل انتهاء الحرب الباردة من القيمة الإستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، وقرّبت حرب الخليج بعض الدول العربية من الولايات المتحدة.

كما قلّل انتهاء الحرب الباردة أيضًا من القيمة الإستراتيجية لباكستان بالنسبة للعالم الغربي، وبدأت تزداد الضغوط على باكستان للانصياع إلى الأوامر الغربية، وأصبحت المنجزات النووية الباكستانية مبعث قلقٍ في علاقاتها مع الولايات المتحدة. بالنسبة للغرب لا ينبغي أن يتسلح الإسلام نوويا تحت أي ظرف، وهكذا مضى الغرب إلى تحقيق الأهداف التالية: محاولة إيقاف باكستان من الحصول على السلاح النووي، وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتحييد مصر عبر دفعها إلى التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وضمّ سوريا إلى حظيرة الطاعة للغرب، ومنع القذافي من شراء الأسلحة النووية.

وعلينا أن لا ننسى أنّ القدرات العسكرية الأمريكية التقليدية استُخدمت في واقع الأمر ضد العالم الثالث، رغم أنها موجّهة أصلا

للدول الاشتراكية في العالم الثاني. تحت إدارتيّ رونَلْد ريجَن وبوش [الأب]، قصفت الولايات المتحدة بيروت من البحر، وغزت غرينادا، وقصفت طرابلس وبنغازي في ليبيا، وخطفت طائرة مصرية في مجال جوي دولي، وأسقطت طائرة إيرانية مدنية في الخليج مما أدى إلى مقتل جميع ركابها، وغزت بنما واختطفت الجنرال مانويل نورييغا، وقصفت مدناً عراقية كجزء من التحالف ضد صدام حسين. في جميع هذه الأعمال العسكرية كان عدد المصابين المسلمين أكبر بكثير من غيرهم، فأكثر من ثلثي مصابي الأعمال العسكرية الأمريكية منذ حرب فيتنام كانوا مسلمين، مما يقرُب من ربع مليون على الأقل، وربما نصف مليون قتيل. في النظام العالمي الجديد إذًا كان المسلمون هم أول ضحايا الجانب العسكري من الفصل العنصري العالمي، أما أول ضحايا الجانب الاقتصادي فقد يكونون السُود.

العِرق والنظام العالمي الجديد:

ضحايا الجانب الاقتصادي من الفصل العنصري العالمي

في الصراع ضد القومية الضيّقة على الطراز القديم والدولة-القومية، كانت أوروبا الغربية تتزعم الطريق. خلقت اتفاقية روما السوق الأوروبية المشتركة في مارس ١٩٥٧م، وهيأت الأرض لتكاملٍ إقليمي أكبر. وشَهِد عام ١٩٩٢م سوقا أوروبيا مشتركة موسّعة تحقق تكاملا أكبر مع سقوط المزيد من الجدران بين الدول الأعضاء. اتحدت الجمهورية الألمانية الديمقراطية السابقة مرة أخرى مع الجزء الآخر من ألمانيا ضمن هذه الأوروبا الأكبر، ودول شرق أوروبا المتحررة حديثا تبحث عن صلات جديدة مع السوق الأوروبية، عاملةً على تآكل القومية الضيّقة ومضاعفة التكامل الإقليمي.

حتى يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي السابق- الذين قطّعتهما الانفصالية

الإثنيّة- ما زالتا تبديان توقا إلى القبول في الجمعية الأوروبية الكبيرة. ولقد تصاحب انحدار الأيديولوجية الاشتراكية في كل شرق أوروبا مع عودةٍ للثقافة الأولية. فالماركسية إما ماتت أو نُزِعت لينينيّتها [من الفلسفة اللينينيَّة]، بيد أنّ هناك هُوية أوروبية شاملة تعيد توكيد نفسها على نطاقٍ أكبر مما كانت عليه الإمبراطورية الرومانية المقدسة. حين استطاعت الماركسية-اللينينية الصمود كانت عابرة للأعراق، إذ جعلت الماركسيين الأوروبيين يبحثون عن حلفاء وأعضاء جدد من بين الملوّنين [أي غير البيض]، أما الهُوية الأوروبية فهي بطبيعتها تنهض على استعلاءٍ وتَمَرْكُزٍ إثنيّ، وتزيد من فرص القومية الأوروبية (Pan-Europeanism)، وهذه القومية الأوروبية يمكنها أن تحمل معها خطر الشوفينية الثقافية بل وحتى العنصرية. معاداة السامية مثلا كانت تتصاعد في شرق أوروبا كأحد تجليات هذه الشوفينيّة الثقافية، وبلغت العنصرية وكراهية الأجانب في ألمانيا المتحدة مبلغا كبيرا، كما دقّت العنصرية في فرنسا نواقيس الخطر بين الشمال إفريقيين. في كل أوروبا ثمة إحساس جديد بغياب الأمان بين المهاجرين الذين لهم سِحنة أغمق من السكان المحليين. ها هي إذًا معضلة قديمة تطلّ برأسها مجددا.

هناك أيضًا المسألة العرقية في الولايات المتحدة، بكل تناقضاتها، فمن جهةٍ تغيّرت البلاد بدرجة سمحت بظهور أول حاكم أسود لولاية (في فيرجينيا) وأول محافظ أسود لمدينة نيويورك، ولكن من الجهة الأخرى أفرزت ولاية لويزيانا عام ١٩٩١م دعما انتخابيا هائلا لديفِد ديُوك، العضو السابق في كو كلوكس كلان[٥] والمناصر السابق للسياسات النازية. حصل ديوك على أغلبية أصوات الناخبين البيض

٥ كو كلوكس كلان (Ku Klux Clan) هو الاسم المستخدم لحركاتٍ متطرفة في الولايات المتحدة بدأت من القرن التاسع عشر وما زالت موجودة، تعتقد بتفوق العرق الأبيض المسيحي البروتستانتي وتناهض الأعراق والديانات الأخرى كالسود واليهود والكاثوليك. (المترجم).

لكنه خسر الانتخابات بفضل الأصوات الأخرى. وفي إبريل من عام ١٩٩٢م، اعتبرت هيئة محلفين (من أغلبية عرقية بيضاء) في كاليفورنيا أنّ ضرب ورَكْل متهم أسود (رودني كنج Rodney King) وهو ساقط على الأرض لا يُعَدّ استخداما مفرطا للقوة، فأشعل هذا الحكم أسوأ مظاهرات احتجاج في تاريخ الولايات المتحدة قُتل فيها نحو ستين شخصا في لوس أنجلوس.

جورج بوش [الأب] نفسه استفاد من مخاوف البيض العِرقية في حملته الانتخابية الرئاسية عام ١٩٨٨م، فقد استغل إعلانٌ تلفزيوني لحملة بوش أكبر استغلال صورةَ مسجون أسود (ويلي هورتن Wil-lie Horton) مُنح إذنا بالخروج من السجن في ماساتشوستس فارتكب جريمة قتلٍ أخرى. ربما كان هذا الإعلان التلفزيوني عاملا مهما وراء انتصار جورج بوش في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨م. في الوقت نفسه، كانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة تميل أكثر فأكثر نحو اليمين، مما هدّد بعضا من المكتسبات الدستورية فيما يخص العلاقات بين الأعراق. لقد شرعنت المحكمة العليا الجديدة اليمينية فظاعات تراوحت ما بين عنف يمارسه حرّاس السجون إلى قيام عملاء الولايات المتحدة بعمليات اختطاف في دول أخرى كالمكسيك. أضحت الظروف الاقتصادية للطبقة الدنيا السوداء في الولايات المتحدة أسوأ من أي وقت مضى. الفقر والمخدرات والجرائم والتفكك الأسري والبطالة وموت الرضّع والآن مصيبة الأيدز التي تزداد بين السود هي كلها جزء من الحالة التي يعيش فيها السود في أمريكا.

وقد استمرت هولوكوستات الغرب إلى يومنا الحاضر تلحق الألم والمهانة بالسكان الأصليين [في أمريكا] وأولئك المنحدرين من العبيد الأفارقة. ما يقرب من ٤٠٪ من المساجين المحكوم عليهم بالإعدام في

الولايات المتحدة هم أمريكيون-أفارقة، وما زالت السجون والمشرحات وزنازين الشرطة تشهد على المعاناة المستمرة بسبب الهولوكستات الأمريكية. في الولايات المتحدة اليوم يفوق عدد الأمريكيين-الأفارقة في السجن عددهم في التعليم العالي. وعلى نطاقٍ قاريّ ما يزال الوضع الاقتصادي لإفريقيا ينذر بالسوء؛ إذ ما زالت إفريقيا تنتج ما لا تستهلكه، وتستهلك ما لا تنتجه. زراعيا أنشأت العديد من الدول الإفريقية ما يُعرف بـ «اقتصادات المشروبات وأطباق الحلو»، تنتج عناصر من الاستهلاك العَرَضِيّ [غير أساسي] في الغرب، إذ تنتج هذه الاقتصادات الكاكاو والقهوة والشاي والمنتجات العَرَضِية الأخرى في المائدة الغربية. في المقابل تستورد إفريقيا أساسيات وجودها، بدءا من الأدوات الأساسية وحتى مكوّنات الغذاء الرئيسي. إلى جانب ذلك تتعرض إفريقيا لمخاطر بيئية تقود في بعض الأحيان إلى الجفاف والمجاعة في بعض المناطق. وهكذا يظلّ القرن والساحل الإفريقي أسيرًا لهذه المناقص البيئية.

أما العوامل الخارجية التي أدت إلى تأخر التنمية الاقتصادية في إفريقيا فتشمل تقلبات الأسعار، وعدم استقرار السلع الأساسية، والقضايا التي ليس لإفريقيا كبيرَ رأيٍ فيها. كما أنّ أزمة الديون في إفريقيا كانت أيضا قيدا كبيرا على مسيرة التنمية، ورغم أنّ ديون إفريقيا متواضعة بالمقارنة مع ديون دولٍ أخرى كالبرازيل والمكسيك، إلا أنّ اقتصادات إفريقيا أصغر حجمًا وأكثر هشاشة من اقتصادات الدول الكبيرة في أمريكا اللاتينية. لقد أبدى الغرب مرونة أكبر مع أزمة ديون إفريقيا في الفترات الأخيرة، وأبدت بعض الدول الغربية استعدادها لإسقاط تلك الديون. ويمكن القول إنّ سرعة حل هذه المشكلة ستمثّل إسهامًا في الكفاح ضدّ قوى الفصل العنصري العالمي.

ومع مضيّ المجتمعات الإفريقية نحو مزيدٍ من الديمقراطية، إلا أنّ الدول الإفريقية تفتقر إلى التأثير في المشهد العالمي، بتراجعٍ واضحٍ عن حِقَب سابقة، وهكذا يزداد تأثير الشعب الإفريقي على حكوماته في حين تفقد الدول الإفريقية قوتها في النظام العالمي. مع ازدياد قوة الناخب الإفريقي تضعف الدول الإفريقية. ومن بين أسباب التهميش الدولي لإفريقيا غياب المعسكر السوفيتي بصفته قوة تعويضية في المعادلة العالمية، فالعالم بقوة عظمى واحدة عالم يقل فيه تأثير الدول الصغرى. كما يُعزى تهميش إفريقيا إلى عودة دول شرق أوروبا كمنافسٍ على الاهتمام الغربي، والسخاء الغربي. وتخضع إفريقيا للتهميش أيضًا في عالم من الاقتصادات الضخمة كاقتصادات أمريكا الشمالية التي تزداد توحدا، والسوق الأوروبية التي تزداد تكاملا، والاقتصاد الياباني الذي يزداد توسّعا، وبعض إنجازات اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان). في المجال الاقتصادي يُعدّ الفصل العنصري العالمي أكثر قسوة وحدّة بين الدول البيضاء والسوداء، منه بين الدول البيضاء وبعض دول آسيا.

وفي الأمم المتحدة ومؤسساتها تتعرض إفريقيا للتهميش كذلك، وجزء من السبب يعود إلى أنّ قضايا العالم الثالث خسرت الدعم شبه التلقائي الذي كان يأتيها من الأعضاء السابقين في حلف وارسو. وفي مقابل ذلك يميل الأعضاء السابقون في المعسكر الاشتراكي الآن إلى اتباع خطى أمريكا، أكثر من اشتراكهم مع العالم الثالث. هذا وتقلّ الحصة الإفريقية من مُجمل عضوية الأمم المتحدة، ففي عام ١٩٩١م قُبل خمسة أعضاء جدد في الأمم المتحدة لم تكن بينها أي دولة إفريقية (الكوريّتان وثلاث من دول البلطيق). وقد يُسفر تفتيت يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي عن عشرة أعضاء جدد [غير إفريقيين] على الأقل. وهكذا فمن المرجح أن يستمر تهميش إفريقيا عدديًا داخل الأمم المتحدة.

وفيما يخص العالم الماليّ ما يزال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحتفظان بقوّتهما، بل إنّ هذه القوة ستزداد في عصر الفصل العنصري العالمي. ولسوء الحظ فإنّ جميع المؤشرات تشير إلى تصعيدٍ أكبر لاعتماد إفريقيا على مثل هذه المؤسسات المالية العالمية. وفي الجهة المقابلة يتصرف البنك الدولي في بعض الأحيان كسفيرٍ يمثّل إفريقيا، يتزلف لليابان مثلا كي تخصص أموالا أكبر لمساعدة إفريقيا. وقد يساعد البنك الدولي في إقناع الدول الغربية بوضع احتياجات إفريقيا بعين الاعتبار، حتى مع بقاء الغرب مشدوها وهو يتابع المأساة المستمرة في الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا. في أفضل الحالات، قد يصبح البنك الدولي قوةً ضد الانجراف إلى الفصل العنصري العالمي، وفي أسوأ الحالات قد يغدو امتدادا لقوّة الأعراق البيضاء على الشعوب الملوّنة في العالم.

من المؤكد أنّ الأموال الألمانية تتحول حاليا من تنزانيا وبنجلاديش باتجاه شرق ألمانيا التي اتحدت مع ألمانيا حديثا، ولتعويض الاتحاد السوفيتي السابق عن تعاونه في إعادة الاتحاد الألماني. سرعان ما سينتقل المال الغربي بكميات كبيرة إلى بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا والجمهوريات المستقلة حديثا: لتوانيا ولاتفيا وإستونيا. وقد يُصبح الاستثمار الغربي في دول حلف وارسو السابقة على حساب الاستثمار في إفريقيا، وقد يُعاد توجيه التجارة الغربية إلى حدٍ ما. والآن، وليس لدى الغربيين البيض والشرقيين البيض سبب أيديولوجي يدفعهم للعداء، فهل ستكتسب ثقافتهم المشتركة وعرقهم المشترك أهميةً وحضورًا أكبر؟ هل نشهد ظهور تكافلٍ شماليّ [من شمال الكرة الأرضية] جديد مع سقوط معاول الحرب الباردة؟ هل السود هم أول ضحايا الجانب الاقتصادي من هذا الفصل العنصري العالمي؟

الخلاصة

ذهبنا في هذا المقال إلى أنّه إن كان هناك نظام عالمي جديد، فأول ضحاياه على الجانب الاقتصادي هم الشعوب السود في إفريقيا والأمريكتَيْن وأوروبا وغيرها. كما ذهبنا أيضًا إلى أنّ أول الضحايا على الجانب العسكري في النظام العالمي الجديد هم المسلمون. منذ حرب فيتنام قتل الغرب أو الدعم الغربي مئات الآلاف من الفلسطينيين والليبيين والعراقيين واللبنانيين. إحدى الميزات التي يحملها التقسيم القديم بين الشرق والغرب هو أنّه كان عابرا للعِرق ومتداخل الأعراق؛ فالدول الاشتراكية البيضاء ساندت مقاتلي التحرير السود عسكريا ضد حكومات الأقلية البيضاء في إفريقيا. لكنّ الدول الاشتراكية السابقة الآن هي من بين أقل الداعمين لقضايا العالم الثالث، ففي الأمم المتحدة كثيرا ما يكون الأعداء الشيوعيون السابقون أكثر تعاونا مع واشنطن من بعض الحلفاء البيض.

قبل انتهاء الحرب الباردة بوقتٍ طويل أبديتُ قلقي من صعود «نظامٍ طبقية اجتماعية عالمي»، وقد قلتُ في كتاب نُشر عام ١٩٧٧م أنّ التقسيم الطبقي العالمي لا يحمل ما تحمله البُنية الطبقية [الاقتصادية] من مرونة وقابلية للتحرك [من طبقة لأخرى]، بل يحمل بعض الجمود الذي تتصف به الطبقات الاجتماعية.

لئن كان النظامُ الدولي في النصف الأول من القرن العشرين نظاما طبقيا، فإنه الآن يتحرك باتجاه الجمود، وربما نشهد الآن تدعيما لبُنية الطبقية-الاجتماعية العالمية...وفي حين توجد عوامل وراثية في الطبقات الاجتماعية المحلية، فهناك [أيضا] عناصر وراثية في الطبقات الاجتماعية الدولية. ومن العوامل البارزة قضية العرق...إذا كان الناس من الأصل الأوروبي هم بَرَاهِمة النظام الطبقي العالمي، فإنّ السودَ

ينتمون أكثر إلى طبقة المنبوذين. وبين الطبقة الدولية العليا (البيض) والطبقة السفلى (السود) مراتب وطبقات أخرى (كالآسيويين).[٦]

إنّ الذي منع نظام الطبقية الاجتماعية العالمي هذا من أن يتحول إلى فصلٍ عنصري عالمي في ذلك العصر كان الحرب الباردة التي قسّمت العالم الأبيض تقسيما أيديولوجيا، فالمنافسة بين معسكرَي القوى الكبرى البيضاء حالت دون التكافل العرقي بين البيض. كان العالم الأبيض مسلحًا حتى قمة رأسه ضد بعضه البعض. كان البَرَاهمة واقعين في عداوة شديدة بين بعضهم البعض. أما الآن فهناك تقريبٌ للمراتب بين الشعوب البيضاء في العالم، فالقومية الأوروبية تتصاعد إلى حدودٍ أكبر من أي فترةٍ مضت منذ الإمبراطورية الرومانية المقدسة. والسؤال الآن هو ما إذا كانت هذه القومية الأوربية الشاملة - مع النزعة الاقتصادية تجاه إنشاء عملاقٍ أمريكي شمالي- ستنتج جنسا بشريا أكثر تقسيما مما سبق بين الأعراق البيضاء المزدهرة والسود المدقعين فقرا. ها قد حلّ عصر الفصل العنصري العالمي مع عصر العالم ذي القطب الواحد، منتجا نظاما عالميا بقوة عظمى واحدة. الضحايا العسكريون الرئيسيون لهذا العالم أحادي القطب أكثرهم مسلمون، وضحاياه الاقتصاديون الرئيسيون أكثرهم السود. يبقى العرق والدّين قوّتين مؤثرتين في الشؤون العالمية، وتاريخيا كان العرق هو العامل التجزيئيّ الجوهري بين الغربيين والشعوب المتحدرة من إفريقيا في كل مكان تقريبا. هل كان انهيار جدار برلين في ١٩٨٩م بداية بعث الاتحاد العرقي للعالم الأبيض؟ هل وضعت حرب الخليج عام ١٩٩١م الأماكن الأكثر تقديسا في الإسلام تحت المظلة الإمبريالية لـالسلام الامريكي؟ هل سيتكشف القرن الحادي والعشرين عن ميراث جديد يرسّخ الفصل العنصري العالمي؟ المؤشرات تنذر بالسوء، ولكن دعونا نأمل أنها ستكون قابلة للتغيير.

٦ Ali A. Mazrui, Africa›s International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change (London: Heinmann, and Boulder, Colorado: Westview Press, 1977), pp. 7-8.

الدولة الفرانكنْشتانية والنظام العالمي [١]

كان ينبغي للعالم أن يقرَع أقوى أجراس الخطر والتوجس من الدولة ذات السيادة (sovereign state) حين صعد الرايخ الثالث في ألمانيا واندلعت الحرب العالمية الثانية، لكن سخرية القَدَر أبت إلا أنّ تجعل من هذه الحرب نفسها - التي تدين مبدأ الدولة ذات السيادة- أكبر مروجٍ لهذا المبدأ إلى ثقافات ومجتمعات أخرى. كما تشوّه مبدأ العدالة الوطنية نفسه على يد الإبادة النازية ضد مواطنيها، وما فعله النازيّون الأوفياء مثل آيخمان* ألقى بمفهوم الطاعة العمياء «القانون السائد» إلى مزبلة التاريخ، للأبد.

فظاعات العنف وجرائم الحرب والأعمال المشينة اللاإنسانية بحق اليهود وغيرهم، والتدمير الشامل للأرواح والأجساد والأملاك من لينجراد إلى هيروشيما، كلها كانت تصرخ مطالبة بخيارٍ جديد لنظام الدولة. بيد أنّ هذا الصراع العالمي نفسه الذي فجّر الأسئلة الأخلاقية العميقة حول السيادة كان في الوقت نفسه مساهما في عولمة نظام الدولة. أثارت الحرب العالمية الثانية تطلعات سياسية وقومية جديدة

١ هذا المقال عبارة عن نسخة مراجعة من مقال قُدم في الأصل في ورشة عمل حول «الحضارة العالمية القادمة: أي نوع من السيادة؟ مشكلات التبعية المتبادلة، والتكامل، والتشظية The Coming Global Civilzation: What Kind of Sovereignty? Problems of Interdependence, Integration, and Fragmentation»، والذي كان برعاية الجمعية السوفيتية للعلوم السياسية ومشروع نماذج النظام العالمي، واستضافها معهد الاقتصاد العالمي ومشروع نماذج النظام العالمي في ١٠-١٦ أكتوبر ١٩٨٨م في موسكو. وقد نُشر ذلك المقال لاحقا تحت عنوان «الدولة الفرنكنشتانية والسيادة غير المتساوية: كون الديمقراطية المتعدد The Frankenstein State and Uneven Sovereignty: The Multiverse of Democracy» في الكتاب التالي:

D. L. Sheth and Ashis Nandy (eds.), Essays in Honour of Rajni Kothari (New Delhi: Thousand Oakes, and California and London: Sage, 1996), pp. 50-77.

* أدولف أيخمان أحد كبار الضباط النازيين وكان رئيسا لجهاز الشرطة السرية (الجستابو) وأحد المدبّرين الكبار لعمليات الإبادة في معسكرات التعذيب. بعد سقوط النازية هرب آيخمان وتخفّى إلى أن قبض عليه الموساد الإسرائيلي وحوكم ثم أعدم شنقا، (المترجم).

في آسيا وإفريقيا، وعزّزت الحركات الإفريقية - الآسيوية من أجل الاستقلال والسيادة، كما أنّ هذه الحرب حسّنت كذلك من فرص هذه الحركات عبر إضعاف القوى الأوروبية الإمبريالية، مما قوّى السياسات المناهضة للاستعمار في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وحوّل الرأي العام الدولي لصالح عولمة نظام الدولة. وفيما يتصل بموضوع السيادة، لعبت الحرب العالمية الثانية مفارقتها الكبرى: لقد كانت هي في حد ذاتها إدانة للدولة ذات السيادة ونزعاتها الإبادية والعسكرية، وكانت أيضا تسهم في وضع أساسات نظامٍ وستفاليّ* أكثر عالمية.

في عام ١٨١٨م حين تركت ماري شيلي وصيتها للعالم عبر روايتها **فرانكنشتاين: أو بروميثيوس الحديث** لم تكن تعلم أنها كانت تصنع استعارةً [بلاغية] للدولة ذات السيادة. في القصة الأصلية كان فرانكنشتاين بالطبع خالقَ المسخ، لا المسخ نفسه. فرانكنشتاين الطالب السويسري الذي يدرس علوما غامضة استطاع أن يخلق مَسخًا مصنوعا من أجزاء من جثث وضحايا. ومثل فرانكنشتاين خلقت البشرية خديعة خطيرة أضفت عليها صفات بشرية. خلق البشر مسخا على صورتهم، جزئيا من أطرافٍ ميتة من بشرٍ آخرين. خلق الجنس البشري إذًا الدولة ذات السيادة، المسخ الفرانكنشتايني المطلق. ومثلما دمّر المسخ فرانكنشتاين، فإن للدولة ذات السيادة إمكانا هائلا على تدمير الجنس البشري الذي أنتجها. وتتوسع قدرة الدولة لمثل هذا التدمير بفضل طاقاتها المتصاعدة من العنف. وهكذا يقع كوكب الأرض تحت ظلال الدولة الفرانكنشتانية.**

---

* نسبة إلى صُلح وِسْتْفَاليا الشهير في القرن السابع عشر، والذي بموجبه انتهت حرب الثلاثين عاما في الإمبراطورية الرومانية المقدّسة، وحرب الثمانين عاما بين إسبانيا وهولندا، ومن هذا الصلح نشأ نظام الدول ذات السيادة بعد استقلال العديد من الدول في أوروبا، (المترجم).

** ليس بغريبٍ على علي المزروعي استخدام التراث الأدبي والحضاري الغربي في دراساته، مما يوضّح قدرته على استلهام جميع المكوّنات الثقافية التي أثّرت في تطوره الفكري. تأمّل مثلا العناوين التالية لبعض دراساته: «نحو نزع استعمار رُديَرد كِبلِنغ»، «إدمُند بيرك وتأملات في ثورة الكونغو»، «روسّو والشعبويّة المثقّفة في إفريقيا»، «دروس أوروبية-إفريقية من شكسبير وشاكا وبوتشيني وسنغور»، «اليونان القديمة في الفكر السياسي الإفريقي»، الخ.

الدولة الفرنكشتانية في حيّز التنفيذ

لقد خلق العالم الجديد ما بعد الحرب وضعًا خاصا للتفاعل بين العوالم الأول والثاني والثالث. ونحن نعرّف العالم الأول كالمعتاد على أنه عالم الدول الرأسمالية المتطورة، ونعرّف العالم الثاني على أنه عالم القوى الصناعية الاشتراكية المتطورة، أما العالم الثالث فنعرّفه على أنه عالم الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وما يرتبط بها من جُزُر. تنصّ فَرَضيتنا الأولى على أنّ النجاح في كسب سيادة الدولة في العالم الثالث ظلّ حتى الآن مدفنًا، مقبرةً لحركات اجتماعية أخرى. ونستخدم هنا عبارة «كسب سيادة الدولة» بمعنى التحقيق الوطني للاستقلال السياسي. في كثيرٍ من الأحيان أسفر تحقيق هذا الاستقلال في معظم بلدان العالم الثالث عن انكماش سريع لميدان الحركات الاجتماعية. أما فرضيتنا الثانية فهي أنّ الاشتراكية في العالم الثاني كانت كذلك مدفنًا، مقبرةً لمعظم الحركات الاجتماعية الأخرى، ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أنّ الاشتراكية في العالم الثاني أذعنت لمنطق السيادة في نظام الدولة، وهي نفسها فسّرت التحرر والثورة على أنهما التحكم السيادي في سلطة الدولة. الدولة الفرنكنشتانية هي المسخ الذي يبتلع حتى خالقه الاشتراكي. أما فرضيتنا الثالثة فهي أنّ العالم الأول من الدول الرأسمالية المتطورة هو الأصل الذي نشأ منه أسوأ ما في الوضع الإنساني في القرن العشرين، وأفضله في وقت واحد. وما يفسّر هذين المظهرين المختلفين فَرَضية أنّ الحركات السياسية والاجتماعية كانت في أشدّ تنوّعها، خاصةً في هذا العالم الأول من الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية.

لنتناول هذه الفرضيات الثلاث واحدة بعد الأخرى ونفحص المكوّنات التي تشكّل هذا النموذج من الدولة والسيادة. في العديد من

دول العالم الثالث كان ريعان التنوّع السياسي والمجتمع المنفتح في آخر أيام الحكم الاستعماري وأول السنوات القليلة من الاستقلال. شهدت آخر أيام الحكم الاستعماري تفجرا ثريا من العصيان والتطلعات القومية، في مواجهة مفتوحة مع أولئك القابضين على السلطة، وتحدٍ صريحٍ لشرعية النظام الاستعماري. واشتملتِ السنوات القليلة الأولى من الاستقلال على نشوة مشتركة بين مختلف العناصر التي كانت تناضل من أجل الاستقلال، وقبولٍ للنموذج الوِسْتمِنِسْترِيّ [البريطاني] بتعهّداته التعددية في حالة المستعمرات البريطانية السابقة، وتوكيد على الحريات المدنية وحقوق الإنسان، وإقرارٍ بمبدأ الحكومة محدودة السلطة. لقد أفرز النضال من أجل السيادة والاستقلال السياسي حركات متنوّعة: مجموعات ثقافية وأدبية مثل «نيجريتيود» في غرب إفريقيا، وحركات عمالية مثل تجارب توم مبويا المنظّمة في التفاوض الجمعي في شرق إفريقيا، وحركات دينية مثل المهديّة في السودان، إلى جانب أشكال من الأحزاب والمنظمات السياسية. بعضٌ من هذه التعددية الثرية بقي حتى الاستقلال.

ولكن بعد الاحتفالات القليلة الأولى بِعِيد الاستقلال بدأ التعفن في العديد من دول العالم الثالث. بدأت الطاقات الإبداعية لمكافحة الاستعمار في التشتت. إلى حدٍ ما كان هذا هو السبب الذي جعل التحرر السياسي مقبرةً، مدفنًا لحركات اجتماعية أخرى. سقطت الاتحادات العمالية في قبضة سيطرةٍ صارمة في دولةٍ مستقلة جديدة تلو الأخرى، في حين أنها كانت ذات يوم جزءا من طليعة المعارضة للسلطة الاستعمارية. تعرّض زعماء الحركات الأدبية ورؤساء تحرير المجلات للترويع أو الاعتقال أو النفي. في داخل إفريقيا ساعدت الهالة التي تغلّف نظام الحزب الواحد في إبادة حزب سياسي معارض تلو الآخر مع توثّق

السلطة داخل الحزب الحاكم وصدّ المعارضة وإجبار التنوّع السياسي على الانكماش. ومن الأسباب الجوهرية لهذا الصدام بين التحرر السياسي والتنوّع السياسي مفهوم «التحرر القومي» نفسه الذي فُسِّر على أنه القبض المحلي على أداة السيادة في الدولة. وهكذا أُلهِمت حركات التحرر القومية على نحوٍ كبير بغواية الدولة ذات السيادة فأصبحت تحلم بالقبض عليها واستخدامها، لكنّ الدولة بدورها لها منطقها الخاص. يشدّد مفهوم ماكس فيبر الشهير للدولة على قدرتها على تثبيت «الاستخدام الشرعي للقوة المادية» داخل منطقة محددة. ولتثبيت احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية، فقد ظلّت الدولة دائما تحت إغراء تثبيت احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفكرية. عادة ما تشتمل محاولات الدولة لاحتكار أدوات العنف على محاولات أخرى لاحتكار وسائل الرأي. إنّ الرغبة في الحصول على القوة المادية تفضي إلى رغبة في الحصول على قوة فكرية منظّمة. وفي مناخٍ كهذا تعاني الحركات الاجتماعية المستقلة مع سعي الدولة إلى احتواء أنشطتها والتحكم باتجاهها وتوجهاتها. وهناك طبعا حالات لا تنجح فيها الدولة في تثبيت احتكار القوة المادية ولا القوة الفكرية، وسوف نعود إلى بعض هذه الحالات لاحقا. أما الآن فمن الإنصاف أن نذكر أنّ منطق الدولة لا ينحصر في التوكيد على مقولة فيبر «احتكار الاستخدام الشرعي للقوة» وإنما أيضا التوكيد على احتكار الاستخدامات الشرعية للقوة الفكرية. زوال الحركات الاجتماعية في العديد من مناطق العالم الثالث كان جزءا من منطق الدولة هذا. وهكذا كانت التعددية السياسية من أولى ضحايا تشكيل الدولة في العالم الثالث.

الدولة الاشتراكية: تناقض في المصطلح؟

لم تنحصر معاناة الحركات الاجتماعية في العالم الثالث فقط؛ إذ

حدث هذا الأمر أيضا في العالم الثاني من الدول الاشتراكية المتطورة. ومثلما قاد التحرر الوطني الناجح في العالم الثالث إلى انحسار التعددية، حدث الأمر نفسه بسبب تأسيس الدول الاشتراكية في العالم الثاني. ترى هل تُعدّ ظاهرة «الدولة الاشتراكية» تناقضا في المصطلح؟ كان انتصار الدولة ذات السيادة في العالم الاشتراكي مفارقة بالتأكيد، ففي نهاية المطاف يَستبطنُ الفكر الليبرالي والفكر الاشتراكي ارتيابا هائلا من الدولة. اعتبرت هاتان الأيديولوجيتان الدولة أداةً للاضطهاد؛ فالفكر الليبرالي نظر إلى الدولة باعتبارها تهديدا محتملا للفرد، في حين نظر إليها الفكر الاشتراكي باعتبارها تهديدا للطبقات المُستَغَلّة. سعى الليبراليون الكلاسيكيون إلى تقليل الطبيعة المستبدة للدولة بالقول إنّه ينبغي تقليل مجال تدخّل الدولة قدر الإمكان، أما الماركسيون فقد سعوا نظريًا إلى تقليل أذى الدولة فحاولوا تقييد اضطهادها لأقل قدرٍ من الطبقات أو الناس. ركّز الليبراليون على تقليل أنشطة الدولة، وشدّد الماركسيون على تقليل ضحاياها. لقد كان لينين -مثل إنجلز- يشدّد على أنه «في وجود الدولة، لا وجود للحرية»، ولئن كان هذا هو الحال فكيف لنا أن نضمن تقليل أذى الدولة على الناس؟ عن طريق تقليل عدد الموجودين في كفة الاضطهاد، ويمكن تحقيق ذلك بأن تُسلّم الدولة إلى الطبقة الأكبر عددا وفقا لـ**البيان الشيوعي**:

جميع الحركات التاريخية السابقة كانت حركات أقليات، أو لصالح الأقليات. أما الحركة البروليتارية فهي الحركة المستقلة الواعية بذاتها من الأغلبية، ولصالح الأغلبية.

إذن فالاضطهاد الذي تمارسه البروليتاريا [طبقة العمّال] في مجتمعٍ صناعي سيكون اضطهادا ضد القلة البرجوازية. وإن كان لا بدّ من وجود استبداد، فليكن استبداد الأغلبية، دكتاتورية البروليتاريا. ولكن

هل يجب أن يكون هناك استبداد؟ الجواب الماركسي الضمني هو: نعم. لا بد أن يصبح العامل أولا دكتاتورا قبل أن يصبح حرا، ويجب على المجتمع أن يضاعف من مستبدّيه قبل أن يمكنه أن يحتوي على أفراد متحررين.

تلك بعض الفرضيات النظرية الأساسية التي تغلّف الموقفين الماركسي والليبرالي حيال الدولة. وما غفلت عنه تلكما الأيديولوجيتان إلى حدٍ كبير هو أنّ أسرى الدولة ليسوا فقط أولئك الذين يقع عليهم اضطهاد الدولة، بل إنّ أصحاب السلطة هم أيضا رهائن لمنطق الدولة. بعبارةٍ أخرى نقول إنّ من يتمكن من الاستيلاء على الدولة تستولي عليه. وهكذا تؤكد الدولة الفرنكنشتانية منطقها: فهي تقهر خالقها بل وفي بعض الأحيان تلتهمه. حين ينجح الثوّار في الاستيلاء على الدولة يتمذهب الزعماء بنظام الدولة، بل يصبحون متعصبين له أحيانا. وحين يستولي العمّال على الدولة باسم الاشتراكية سريعًا ما يتشكل لديهم وعيّ بالدولة بدلا من الوعي الطبقي؛ فيسعون إلى حماية مصالح الدولة التي يتحكمون فيها الآن بدلا من مواصلة النضال لتحقيق مصالح العمّال الذين حكموا الدولة باسمهم. والمثال البولندي الغريب للدولة الاشتراكية المتأسسة ضد العمّال ظلّ لفترةٍ من الزمن أكثر الأمثلة وضوحا على طبيعة الدول الاشتراكية في العالم الثاني.

لطالما تصوّرت الماركسية الكلاسيكية واللينينية التقليدية «ذبول الدولة» على أنه شكل من أشكال اليوتوبيا المطلقة. وحيث إنّ الدولة اعتُبرت أيديولوجيًا أداة الطبقة الحاكمة، فقد سُلِّم نظريا بأن يقود ذبول الطبقات حتما إلى ذبول الدولة. ورأينا في هذا المقال أنّ أي استيلاء

بروليتاري على الدولة سيكون عملا سِيزيفِيّا*، حجرًا يُحمل إلى أعلى التلة ليتدحرج عليها ثم يُدفع مرة أخرى للأعلى، إلى ما لا نهاية. فإذا استولى أي قسم من الطبقة العاملة على السلطة سيتحول وعيه سريعًا إلى وعيٍ دَوْلاتيّ [من الدولة] كما أشرنا، لذلك يحلّ الانشغال بمصالح الدولة محل الانشغال بمصالح الطبقة، ومن هنا خلصنا إلى أنّ من يستولي على الدولة تستولي عليه. ويصبح بقاء الدولة هو الهدف الأساسي حتى لو كان الثمن قمع الزملاء العمّال، أو الإخوة المواطنين. حين يستولي العمّال على الدولة فإنهم يُقدِمون على انتحار طبقي، وتتبدى العبثية السيزيفية لأننا نشهد قسما من العمال يمسك بزمام الدولة كي يدحرجها إلى هلاكها وفقدان أهميّتها. ولكنْ هؤلاء العمال أنفسهم سرعان ما يصبحون مهتمين بـ«ضرورة» الحفاظ على الدولة، فيدفعون بحجر الدولة لأعلى التلة مرة تلو الأخرى، وقد تغلبهم مجموعة أخرى من العمال أو الاشتراكيين أو الوطنيين الذين يحملون الطموح نفسه، وبدورهم يرغبون في دحرجة الدولة إلى الأسفل حيث هلاكها، ليحاولوا الصعود مجددا. من يتحكم بالدولة يقع قسرا في سِحْر الحفاظ عليها. وإن كان هذا المتحكم ذا وعي طبقي سيصبح ذا وعي دولاتي.

ما نتيجة ذلك على التوقع الماركسي-اللينيني المتعلق بذبول الدولة؟ حين يستولي الثوريون الاشتراكيون على الدولة، تبدأ الاشتراكية نفسها بالذبول، وليس الدولة. تعمل الدولة على تآكل الاشتراكية بدلا من أن

* نسبة إلى سيزيف في الميثولوجيا الإغريقية، وهو الملك الماكر الذي عاقبته الآلهة بأن يدفع صخرة من أسفل تلةٍ إلى أعلاها، ثم يدحرجها للأسفل، وهكذا دواليك بلا انقطاع. وأصبح سيزيف رمزًا للشقاء المؤبد والعبثي، ويُستخدَم كثيرًا في الأدب عموما والشعر خصوصا. يقول بدر شاكر السياب: «والصخر يا سيزيف ما أثقلهُ/سيزيف إنّ الصخرة الآخرون»، وكتب أدونيس قصيدة بعنوان «إلى سيزيف» يقول في مطلعها: «أقسمتُ أن أكتب فوق الماء/ أقسمتُ أن أحمل مع سيزيف/ صخرته الصمّاء»، وقال أمل دنقل في قصيدته «كلمات سبارتاكوس الأخيرة»: «سيزيف لم تعد على أكتافه الصخرة/يحملها الذين يولدون في مخادع الرقيق/والبحر كالصحراء لا يروي العطش/لأنّ من يقول «لا»، لا يرتوي إلا من الدموع»، (المترجم).

تفضي هذه إلى تآكل تلك. تَفْسُد الدولة: الدولة المطلقة تفسُد مَفْسَدة مُطْلَقة. والمكافئ الوظيفي للدولة المطلقة هي الدولة العسكرية (garrison state)، أي الدولة الموجهة إلى الحفاظ على نفسها عسكريا. وأحد الأمثلة البارزة على السلطة المُفْسِدة للدولة العسكرية هو دولة إسرائيل. وُلِدت إسرائيل من رحم حركةٍ اجتماعية، الحركة الصهيونية التي تعود إلى ثيودور هرتزل [مؤسس الصهيونية الحديثة] وما قبله. حملت هذه الحركة مُثُلا متجذرة في التَرَاحُم والتوق إلى كرامة وطنية ومكانة بشرية. شعرت الحركة الصهيونية السياسية والاجتماعية أنها يمكن أن تحقق العزّة اليهودية والمكانة البشرية عبر إنشاء دولة يهودية. واجهت الحركة الصهيونية في البداية معوقات هائلة، إذ أين ستجد الحركة أرضا بلا شعب لشعبٍ بلا أرض؟ ورغم أنّ العودة إلى فلسطين كانت دوما الطموح الأسمى للحركة الصهيونية، إلا أنّها وضعت في اعتبارها بدائل أخرى، بما في ذلك العرض الشهير من جوزيف شامبرلين وزير المستعمرات البريطانية بتقديم أجزاء من أوغندا وكينيا للحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين. وللغرابة فقد كان شطط الدولة النازية المطلقة هو ما ساعد على توكيد الانتصار السياسي للحركة الصهيونية. خلقت سياسة هتلر في إبادة اليهود ما اعتبره غربيون كُثُر تبريرا أخلاقيا قويا لإنشاء دولةٍ يهودية بعد الحرب. لقد أدّت تجاوزات دولة هتلر المطلقة إلى ما أصبح لاحقا الدولة اليهودية العسكرية. ومثلما أفسدت النازية المطلقة الدولة الألمانية، أفسدت العَسْكَرَة الإسرائيلية الدولة اليهودية.

وُلدت إسرائيل من زواجٍ بين اليهودية وميراث صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م الذي ساعد على تدشين النظام الجديد للدولة ذات السيادة. وأسهم الميراث اليهودي إسهاما كبيرا في الوعي الأخلاقي للمجتمع

الدولي بأكمله، بيد أنّ ميراث وِستفاليا أصبح ينخر ويُفْسِد ذلك الوعي في الدولة اليهودية الجديدة. وحين غزت إسرائيل لبنان في يونيو ١٩٨٢م كانت قد أصبحت الدولة السيادية الأكثر غطرسة في المشهد العالمي منذ النازية الألمانية. تَفْسُد الدولةُ إذًا، ويمكن للفكر المطلق أو العسكري أن يجعلها تفسد مفسدة مطلقة. بطبيعة الحال كانت النازية الألمانية مُطلقة وعسكرية، لكنّ إسرائيل دولة عسكرية فقط. في داخل حدودها تُعدّ إسرائيل المجتمع الأكثر انفتاحا في الشرق الأوسط، رغم أنّ هذا الانفتاح بدأ ينحسر في السنوات الأخيرة، ولكن حين يأتي الأمر على جيرانها تسمح إسرائيل لنفسها أن تصبح «البلطجي الصغير» للشرق الأدنى. وفي الأراضي المحتلة أصبح الإسرائيليون واحدة من أسوأ القوى الاستعمارية في القرن العشرين. لقد خلق تأسيس دولة إسرائيل مع الوقت حركةً اجتماعية معاكسة في العالم العربي، خاصة من الستينيات فما بعدها حين تحوّل الفلسطينيون إلى حركةٍ وطنية مستقلة بنفسها. صنع الفلسطينيون تدريجيا حلما يتحقق إما ببعث دولة فلسطينية موحدة تشمل العرب واليهود (حلّ الدولة والشعبين)، أو بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة (حلّ الشعبين والدولتين). وأسفر إنشاء إسرائيل عن شتات فلسطيني، وصنع أولئك الفلسطينيون في الشتات النوع نفسه من الحنين والتوق إلى عودةٍ إلى أراضيهم، كما كان اليهود سابقا في توقهم الصهيوني. ومرةً أخرى اعتُبر أنّ الحل يكمن في إنشاء دولة أخرى. ولئن أصبحت الدولة الفلسطينية -حين تُنشأ- مطلقة أو عسكرية فستُبدي أعراض التدهور الروحي والأخلاقي نفسها التي ظهرت على إسرائيل في السنوات الأخيرة*. مرة أخرى، سيكتشف

* هل يمكن أن نعتبر ذلك استشرافا من علي المزروعي لممارسات منظمة فتح مع الفصائل الفلسطينية؟ (المترجم)

الذين يستولون على الدولة أنها تستولي عليهم. أولئك الذين يسعون إلى تطهير العالم من خلال نظام الدولة سيكتشفون مع الوقت أنهم تلوثوا بنظام الدولة. وهكذا تستمر الدولة الفرنكنشتانية بتجسيد قدرتها على ابتلاع خالقها.

السيادة غير المتساوية والأمم المتحدة

وهذا يوصلنا إلى مفارقة كبيرة أخرى في عالم ما بعد الحرب، مفارقة متصلة بالمفارقة السابقة المتعلقة بالسيادة، ألا وهي مفارقة الأمم المتحدة. هذا الكيان العالمي -كما نعرفه- وليد تأثيرَين تاريخيَين، الأول هو الحرب العالمية الثانية، والآخر هو عملية التحرير من الاستعمار، مما غيّر من خارطة الدول على الساحة العالمية. وكما ألمحنا، فقد ضاعفت الحرب العالمية الثانية من الإلحاح على تأسيس الكيان العالمي المكرّس لكبح جماح السيادة، سعيًا إلى السلام. في الجهة الأخرى غيّر التحرير من الاستعمار من تشكيل الأمم المتحدة، وساعد في عولمة مبدأ السيادة. جسّد هذا الكيان العالمي العلاقة الجدلية بين التوكيد على سيادة أعضائه، والسعي إلى تقييد تلك السيادة. نظام الأمم المتحدة جزء من الطموح البشري لإنشاء برلمان للعالم، لكنّ كل عضو من هذا الكيان العالمي يغار على سيادته ولن يسمح لهذه الجمعيّة أن تضع حدودًا لها. أما المفارقة الثالثة في الأمم المتحدة فهي أنها تدّعي المساواة لكل عضو من أعضائها، في حين أنها مسرح كبير لتمثيل التفاوت في السيادة بين الدول. للدول الأعضاء صوت متساو -على الأقل خارج مجلس الأمن- لكنهم فعليا لا يتمتعون بقوةٍ سيادية متساوية. وليس ثمّة ميدان من الخبرة السياسية يوضّح ذلك أكثر من العلاقة بين الأمم المتحدة ودول إفريقيا وآسيا. وبالنظر إلى الماضي يمكننا الآن أن نحدّد الأنماط العريضة لهذه العلاقة.

منذ تشكيل الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م، لعبت الأمم المتحدة عددًا من الأدوار المتضاربة فيما يتعلق بالعالم الثالث. أولا، دورها كقوة إمبريالية جَمعِيّة تُدار باسمها بعض «الأقاليم التابعة» بصفتها «تحت الوصاية». بعبارةٍ أخرى، ورثت الأمم المتحدة الصلاحية الإمبريالية لتنفيذ الاختصاصات التي كانت منوطةً سابقا بعصبة الأمم. بهذا المعنى لعب الكيان العالمي الجديد منذ عام ١٩٤٥م دورَ المالك الإمبريالي الغائب، والذي باسمه أدارت الدول الأعضاء مثل بريطانيا وفرنسا «الأقاليم التابعة» مثل تنجانيقا (لاحقًا تنزانيا) وتوجولاند (لاحقا توجو) ورواندا أوروندي (لاحقا رواندا وبوروندي) والكاميرونز (لاحقا الكاميرون) وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا). وبصرف النظر عن حالة ناميبيا الخاصة، فقد انتهى هذا الدور للأمم المتحدة في بداية الستينيات مع استقلال جميع الأقاليم تحت الوصاية. وحتى قبل انتهاء إمبرياليّتها الجمعية بدأت الأمم المتحدة تمارس دور الحليف لقوى التحرّر في العالم المستعمَر، سواء في الأقاليم التي تخضع لوصايتها أم غيرها. في مجلس الوصاية وفي مؤسسات أخرى داخل الأمم المتحدة كانت هناك أصوات متزايدة تدعو لسرعة منح الحكم الذاتي للمستعمرات. إذًا فقد كانت الأمم المتحدة تجمع بين أدوارٍ متفارقة، كقوةٍ إمبريالية جمعية خيرية من جهة، وحليف لقوى التحرر من جهةٍ أخرى. أما الدور الثالث الذي مارسته الأمم المتحدة إزاء إفريقيا وبقية العالم الثالث فكان دور الشريك في التنمية. مارس الكيان العالمي هذا الدور بطرقٍ مختلفة، بدءًا من اللجان الاقتصادية لمناطق عدة وحتى السياسات المختلفة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ويتراوح ما بين الحفاظ على سلامة أراضي الكونجو (زائير) إلى إطلاق حملة لنظام اقتصادي عالمي جديد. وأما الدور

الرابع للأمم المتحدة الذي يؤثر على العالم الثالث فيتمثل في وضعها كامبراطورية للعالم الغربي، وهو ميدان آخر للقوة والهيمنة الغربية على الشؤون العالمية. وبهذا المعنى تحديدا كانت الأمم المتحدة منذ البداية «تابعة» و«مُستعمَرة» للغرب. ومثل إفريقيا قبل الاستقلال كانت الامم المتحدة نفسها تجسيدا للتبعية المؤسسية، وكما قُسِّمت إفريقيا بعد عام ١٨٨٥م كي يمكن إخضاعها، شُكَّلت الأمم المتحدة بعد عام ١٩٤٥م جزئيا لكي يمكن الهيمنة عليها. من هذا المنظور كانت الأمم المتحدة نفسها ضحية الإمبريالية، روحًا توأم للعالَم المُستَعْمَر. وبتحديدٍ أكثر نقول إنّ هذا الكيان العالمي ومؤسساته المتخصصة وقع تحت هيمنة الولايات المتحدة، وكأنّ الأمم المتحدة أصبحت نفسها «إقليما تابعا» لما يُعرف بـ السلام الأمريكي*. هكذا إذًا كان تفاوت السيادة يغلّف تلك المجالات الأربعة من التفاعل بين الأمم المتحدة وإفريقيا: الأمم المتحدة كقوة إمبريالية جمعية، وكحليف للتحرر، وكشريك في التنمية، وأخيرا كضحية للقوة الغربية الإمبريالية.

وحيث إنّ الدور الإمبريالي للأمم المتحدة (كمالك غائب) كان خيريًا جدا، فمن الصعب جدا فصله عن دورها كحليف للتحرر، وبعكس القوى الإمبريالية الأخرى كانت الأمم المتحدة توّاقة لإنهاء الاستعمار بأسرع وقت. لذا كثيرًا ما تصادمت الأمم المتحدة مع تلك القوى الاستعمارية نفسها التي كانت تشرف على الأقاليم الواقعة تحت الوصاية نيابة عنها. وفي الواقع لم يكن من السهل تحديد أين ينتهي دور الكيان العالمي كإمبريالي جمعيّ ويبدأ دوره كحليفٍ للتحرر. وبالنسبة لدور الأمم المتحدة كإمبراطوريةٍ للعالم الغربي، فقد شكّلت مجالا آخر

* السلام الأمريكي (أو باللاتينية Pax Americana) مصطلح أطلق سابقا على السلام الذي ينتج في العالم الغربي بسبب تفوق الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين، وازداد استخدامه لاحقا للإشارة إلى السلام الذي حلّ في العالم الغربي بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية وسيادة الولايات المتحدة على العالم، (المترجم).

للسلطة والهيمنة الغربية، وبهذا المعنى تحديدا أصبحت الأمم المتحدة نفسها مستعمرة من الغرب، كأنها إقليم إفريقي. وقد لعبت الولايات المتحدة دورا خاصا في هذه التجربة التي مرّت بها الأمم المتحدة. لقد جعلت فظاعات الحرب العالمية الثانية أمريكا أكثر قبولا لمفهوم الكيان العالمي مما كانت في موقفها إزاء عصبة الأمم، وكانت الولايات المتحدة مستعدة لاستضافة مقر هذا الكيان العالمي الجديد الذي سيخلف عصبة الأمم، واستضافة الأمانة العامة في مدينة نيويورك. كانت دوافع أمريكا بكل تأكيد شريفة؛ إذ إنها كانت تريد أن تجعل العالم أكثر أمانا بواسطة الأمم المتحدة. بعد ذلك جاءت سخرية الأقدار بأن يُصبح الكيان العالمي الجديد نفسه إمبراطورية أمريكية، وربما كان الأمر وليدَ صدفةٍ أكثر منه نتاج تخطيط أن استعمر الأمريكان الأمم المتحدة. في مراحل تاريخية سابقة حاولت دول وأفراد أن يحوّلوا العالم كله إلى إمبراطورية واحدة، بدءا من محاولات الإسكندر الأكبر وحتى هتلر، لكنّ القرن العشرين فقط شهد محاولة دولةٍ واحدة تحويل كيان عالميّ بالفعل إلى إمبراطورية مملوكة لواحدةٍ من أعضائه. كان هذا انتقالا من استعمار الأرض العالمية إلى استعمار المؤسسة العالمية.

من الأهمية بمكان أن نؤكد [مرة أخرى] على أنّ الأمم المتحدة أصبحت إمبراطورية أمريكية بالصدفة التاريخية، لا بالتخطيط. كان فرانكلِن روزفلت وهاري ترومان بصفتهما اثنين من الآباء المؤسسين الأمريكان للأمم المتحدة مهتمَّين صِدقا بإنقاذ العالم من «ويلات الحروب»، بيد أنّ ثمة عوامل رجّحت كفة الميزان العالمي لصالح أمريكا. خرجت بريطانيا العظمى وفرنسا من الحرب العالمية الثانية وقد تقلصت قواهما العالمية، ورغم منحهما حق الفيتو في مجلس الأمن إلا أنّ بريطانيا أصبحت أقرب إلى تابعٍ للقوة الأمريكية، في حين ظلت

فرنسا مترددة بين الاستقلال الوطني والولاء للحلف الأطلسي. إذن فقد أدى انحسار بريطانيا وفرنسا كقوى عالمية إلى تعزيز التأثير الأمريكي في الكيان العالمي الجديد، ووجدت إفريقيا نفسها في مازق مع زوال الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. ومن العوامل الأخرى التي صبّت في صالح الولايات المتحدة هزيمة اليابان وانهيار ألمانيا وانقسامها، وتبيّن لاحقًا أنّ هاتين الدولتين هما المنافسان التقانيان الأقرب إلى التفوق الأمريكي بعد الحرب. ولكن رغم البعث التقاني الذي حدث بعد الحرب فقد تعمدت اليابان وألمانيا أن تكونا تابعتين للولايات المتحدة سياسيا وعسكريا. في الواقع حال انقسام ألمانيا دون تحوّل الألمان إلى قوة سياسية عظمى، مما أثر أيضا على ترتيب القوة الحقيقية في مجلس الأمن.

أما العامل الثالث الذي أتاح تحوّل الأمم المتحدة إلى امبراطورية لـ«السلام الأمريكي» فكان الاقتصاد السياسي وميزانية هذا الكيان العالمي. بالغت الأمم المتحدة في حصة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي، فرغم أنّ الولايات المتحدة هي العنصر الأهم في الاقتصاد العالمي، إلا أنها لا يجب أن تكون المسؤولة عن حوالي ربع الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة ومعظم مؤسساتها، إذ إنّ الاقتصاد الأمريكي رغم تفوقه إلا أنه بعيد كل البعد عن أن يمثّل ربع الإنتاج العالمي. في الواقع يُعدّ الاستهلاك الأمريكي من الإنتاج العالمي أكبر بكثير من الإنتاج الأمريكي، ويبدو أنّ الاستهلاك كان أساس المساهمة الأمريكية في ميزانية الأمم المتحدة. والعامل الرابع الذي ساعد على تحويل الأمم المتحدة إلى إمبراطورية أمريكية كان الثورة الشيوعية في الصين. بعد هزيمة القوميين الصينيين ونفيهم إلى تايوان على جزيرة فورموزا، دبّرت الولايات المتحدة أن تكون الدولة الأكبر تعدادا في العالم ممثلة

في الأمم المتحدة بذلك النظام الموجود على جزيرة فورموزا، ولم يسفر هذا فقط عن حرمان الصين الرئيسية من عضوية مجلس الأمن حتى السبعينيات، بل أضاف كذلك بعدًا آخر إلى سلطة الولايات المتحدة في مجلس الأمن. وطالما كان مقعد الصين في مجلس الأمن ممثلا بتايوان، فذلك شبه ضمان دائم بأن يكون صوت الصين جزءا لا يتجزأ من صوت أمريكا، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا كبيرة تخصّ تحرّر العالم الثالث مهدّدة في هذا التحالف. أما العامل الخامس فيتعلق بأصوات أمريكا اللاتينية. كان الرأي العام في أمريكا اللاتينية متعطشا لتحولٍ عالمي، بيد أنّ السياسات التي اتبعتها معظم حكومات أمريكا اللاتينية كانت دائما ما تضع واشنطن في اعتبارها، إذ إنّ سياستها الخارجية كانت حريصة على أن لا تتحول عن التيار الواشنطنيّ المحدد. ورغم أنّ أمريكا اللاتينية وإفريقيا كانتا جزءا من العالم الثالث، إلا أنّ قليلا جدا من حكومات أمريكا اللاتينية كانت على استعداد للمخاطرة باستياء واشنطن فيما يتعلق بالسياسة التي تتبعها الأمم المتحدة.

وأما العامل السادس الذي منح الولايات المتحدة نفوذا مفرطا في الأمم المتحدة فهو مقر هذا الكيان العالمي في نيويورك. صحيح أنّ هذا التأثير غير مباشر، لكنّه متعدد الأوجه. كان للوفد الأمريكي في الأمم المتحدة اتصال مع صنّاع القرار الأمريكان أقرب وأكثر مما كان متاحا لوفود الدول الأخرى، ونظرا لقرب وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض فقد كان من السهل حشد التأثير والضغط من المسؤولين الأمريكان على الوفود الأخرى. وهكذا ازداد إحساس الأمانة العامة للأمم المتحدة بالقرب المكاني من العضو الأقوى، وأصبح بالإمكان أن يُسمع رأي مجلس الشيوخ في الأمانة العامة (وعادة ما يكون رأيا معاديا للأمم المتحدة)، ناهيك عن المناخ الاجتماعي الأكبر الذي

يتراوح ما بين التلفاز الأمريكي المحلي إلى الموظفين المساعدين الأمريكان في الأمم المتحدة، وبين القرب من «الجمهور» المناصر لإسرائيل والمعادي للسوفيت في مدينة نيويورك إلى استخدام شرطة أمريكا لتلبية احتياجات الأمم المتحدة. عادةً ما يكون تأثير الموقع على منظمةٍ ما تأثيرًا رقيقًا، بيد أنّ عوامل مختلفة يمكن أن تشكّل معًا تأثيرا صامتًا للمناخ المحيط على تلك المنظمة. هذه إذًا بعض العوامل التي دفعت الكيان العالمي إلى فَلك السلام الأمريكي. لقد قاد الاعتماد الكبير للأمم المتحدة على السخاء الأمريكي إلى خضوعها لمزاج كابيتول هيل والبيت الأبيض في واشنطن، إلى جانب خضوعها أيضًا لتدابير الحلف الغربي عمومًا وظلّت في كثير من الأحيان تحت الهيمنة الغربية.

عرضنا فيما سبق علاقة العالم الثالث بالأمم المتحدة من منظور مجالات أخرى من التفاعل، أما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة كمالك إمبريالي غائب فقد عملت كهيئة إشرافية على إدارة المستعمرات الألمانية السابقة: تنجانيقا ورواندا-أوروندي وتوجولاند والكاميرونز وجنوب غرب إفريقيا، إلى جانب الصلاحيات التي كانت منوطة سابقا بعصبة الأمم. وفي الواقع لم تعترف جمهورية جنوب إفريقيا -التي كانت هي السلطة الإدارية على جنوب-غرب إفريقيا تحت عصبة الأمم- بالأمم المتحدة كخليفة للعصبة، فرفضت أن تكون مسؤولة أمام الأمم المتحدة فيما يخص ذلك «الإقليم التابع». ولقد استلزم الأمر عدة معارك داخل الأمم المتحدة وفي محكمة العدل الدولية قبل أن يُمكن على الأقل تثبيت سلطة الأمم المتحدة على جنوب-غرب إفريقيا (التي سماها لاحقا مقاتلو التحرير ناميبيا)، على الرغم من استمرار عصيان جنوب إفريقيا. وبالنظر للموضوع من كافة جوانبه يمكننا القول إنّ إصرار الأمم المتحدة على استمرار سلطتها في ناميبيا

كان دافعه الرغبة في تحرير البلاد من سيطرة جنوب إفريقيا. كانت هذه حالة لحرص الأمم المتحدة على أن تكون قوة إمبريالية جمعية على ناميبيا كي تكون في الوقت نفسه حليفا لناميبيا في التحرر، إذًا فهي رغبة الأمم المتحدة في أن «تعيد احتلال» ناميبيا كي تحرّرها. وفيما عدا ناميبيا انتهى دور الأمم المتحدة كقوة إمبريالية جمعية مع استقلال تنجانيقا في عام ١٩٦١م، إذ إنّ الأقاليم الأخرى التي كانت تحت الوصاية قد حصلت على استقلالها. وهكذا إذًا فقد اتسع دور الأمم المتحدة كحليف في التحرر إلى التسريع في استقلال أقاليمها التابعة نفسها. اكتسبت الأصوات المناهضة للإمبريالية والاستعمار قوة أكبر في أروقة الأمم المتحدة، خاصة بعد استقلال الهند في عام ١٩٤٧م وقبولها في الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٦٠م انضمّت أكثر من خمس عشرة دولة إفريقية إلى الامم المتحدة في سنة واحدة، ولم تمض فترة طويلة قبل أن تصدر الجمعية العامة قرارًا يُدين الإمبريالية والاستعمار والعنصرية، وفي النهاية الصهيونية، بصفتها انتهاكات أخلاقية ضد قانون دولي جديد للعدالة. هكذا إذًا كان وجه النظام العالمي يتبدّل.

أما دور الأمم المتحدة كشريكٍ في تنمية العالم الثالث فقد كان دورًا مهما، على تواضعه فيما يتعلق باحتياجات العالم الثالث. فمثلا، إنقاذ الكونغو البلجيكية سابقا عام ١٩٦٠-١٩٦١م من التفتت كان مهمًا، ليس فقط لمستقبل الكونغو (زائير) بل أيضًا لجميع الدول الهشّة الأخرى في إفريقيا. لو أنّ انفصال كاتانغا* نجح في وقتٍ أبكر بعد استقلال إفريقيا، لكان أثر التقليد على الجماعات الإنفصالية الأخرى

* انشقّت دولة كاتانغا عن جمهورية الكونغو عام ١٩٦٠م بمساعدة من بلجيكا، يدفعها كون كاتانغا المقاطعة الأكثر ثراء في الكونغو، لكنّها أعيدت إلى جمهورية الكونغو عام ١٩٦٢م بعد تدخل الأمم المتحدة بطلب من الكونغو. (المترجم).

في أماكن أخرى من إفريقيا سيولّد ضغطًا شديدا على مبدأ اللُحمة الوطنية نفسه في كل إفريقيا. لكنّ شراكة الأمم المتحدة في تنمية إفريقيا اتخذت مع السنين أشكالا أخرى كذلك، ورغم الضغوط والشدّ والجذب في علاقتها مع منظمة الوحدة الإفريقية، فقد مارست اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا دورا كبيرا في قضايا تراوحت ما بين وظائف بنك التنمية الإفريقي وحتى تشكيل وترويج خطة عمل لاجوس*. كما اشتملت الشراكة في تنمية العالم الثالث على إسهامات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وعددٍ من المؤسسات الأخرى المتخصصة في عائلة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بوضع الأمم المتحدة الفعلي كإقليم خاضع للعالم الغربي، في كفاحٍ مستمر لتأكيد استقلالها، فقد تبيّن تاريخيًا أنّ تحرير العالم من الاستعمار يعتمد في جزء منه على تحرير إفريقيا. لم يكن قبول إفريقيا في الأمم المتحدة شرطا كافيا لتحرير هذا الكيان العالمي، لكنه كان شرطا ضروريا. وحين أصبح ثُلث الأمم المتحدة تقريبا إفريقيا، ازداد تداعي الهيمنة الغربية على الأمم المتحدة.

ما كان يشهده العالم في الثمانينيّات كان محاولة غربية جديدة لـ«إعادة استعمار» الأمم المتحدة؛ فانسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اليونسكو، وضغط رونلد ريجان على ميزانية الأمم المتحدة في نيويورك، وضغوط الولايات المتحدة على منظمة العمل الدولية من وقت لآخر، كانت كلها جزءا من جهدٍ منسّق لإعادة ترسيخ الهيمنة الغربية على الأمم المتحدة ومؤسساتها. والسؤال المهمّ

* خطة عمل لاجوس عبارة عن خطة اقتصادية وضعتها منظمة الوحدة الإفريقية لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي في إفريقيا، وقد بدأ وضعها في لاجوس بنيجيريا عام ١٩٨٠م، (المترجم).

للمستقبل هو ما إذا كانت دول العالم الثالث ستستطيع البقاء متحدة بما يكفي، لتسديد الدَينين الكبيرين في ذمتها للأمم المتحدة. هل يمكن للعالم الثالث الآن أن يكون حليفا في تحرير الأمم المتحدة، كما كانت هي ذات يوم حليفًا في تحرير العالم الثالث؟ ومع استمرار الأمم المتحدة في شراكتها في تنمية العالم الثالث، هل ستصبح دول العالم الثالث شريكا فاعلا في تنمية الأمم المتحدة في المقابل؟ من بعض الأوجه تُعدّ الأمم المتحدة هشّة مثل الدول الإفريقية التي سعت إلى خدمتها، تحتاج إلى استقرارٍ وسلامة أجزائها كي يمكنها أن تضاعف «دخلها للفرد» وكي تصنع «تنظيمها الهيكلي» الخاص بها. مثل إفريقيا، تحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى أن تحقق كل هذا دون المخاطرة بأن تتعرض لفجيعة «إعادة الاستعمار»، لكنّ المستقبل قد يأتي ببعض المفاجآت؛ فقد يسمح بشراكة تاريخية بين الأمم المتحدة وبعض أفقر وأضعف دولها الأعضاء لتحقيق خلاصها المشترك في النظام العالمي القادم. ولكن في حين قد تنجو الأمم المتحدة من سيطرة الولايات المتحدة، سيبقى هذا الكيان العالمي رهينة لمبدأ السيادة. قد تبقى الأمم المتحدة رهينة لنظام الدولة الفرنكنشتانية، هذا النظام الذي يجعل الحكومات مستعدة لخوض الحروب من أجل بضعة سنتيمترات من أرضٍ قاحلة. ومهما كانت المهمة تبدو مستحيلة في الوقت الحاضر، فهناك ضرورة ملحة للبحث عن كيانات عالمية بديلة، وعن بدائل لهذه الدولة. في الوقت الحاضر نحن سجناء خلف قضبان وِستفاليا، نتخفى وراء ظلّ الدولة الفرنكنشتانيّة.

نحن أيضًا سجناء اقتصاد العالم الرأسمالي، حتى حين نصرّح بأنّ مجتمعنا اشتراكي. بمعنى من المعاني تُعدّ الدول الاشتراكية أو الشيوعية سجينةً لاقتصاد العالم الرأسمالي، تمامًا كالدول غير

الاشتراكية وغير الشيوعية. النظام العالمي يعمل على أساس قوانين العرض والطلب، وهو المنطق المعهود لحركة النظام الرأسمالي، وقوى السوق عادة هي التي تتسيّد الميدان العالمي وفقا لاعتبارات رأسمالية. هذا وتنبع قوانين التجارة والتبادل الدولي من مبدأ وتاريخ رأسمالي راسخ، وعملات الصرف الأجنبي هي بالأساس عملات الدول الرأسمالية الكبرى في العالم، كما أنّ المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى -المتعلقة بالتجارة والتنمية- تخضع لسيطرة القوى الرأسمالية وقوانين اللعبة الرأسمالية. دول العالم الثاني مثقلة أيضًا بالديون للمؤسسات المالية الغربية مثلها مثل دول العالم الثالث. وهكذا فإنّ التصريح بكون الدولة اشتراكية أو مستقلة لا يحررها من سجن الرأسمالية العالمية. ما تزال الرأسمالية ونظام الدولة يتّسمان بكُلِّية الوجود.

إمكانات تأنيث الدولة

حاولنا حتى الآن تبيان أنّ الجماعات والقوميات المحرومة حاولت أن تستولي على الدولة لكنّ الدولة استولت عليها. دلف القوميون في آسيا وإفريقيا إلى النظام العالمي، ثم أصبحوا الكهنة الكبار لنظام الدولة نفسه داخل الأمم المتحدة وخارجها، وظلّت الدولة الفرنكنشتانية منتصرة حتى الآن. الطبقات المحرومة سعت أيضا إلى الاستيلاء على الدولة، وحين تمكّنت من ذلك وقعت هي الأخرى في شراك الدولة. خرج الاشتراكيون والعمّال من النظام الرأسمالي، وفي الوقت نفسه دلفوا إلى نظام الدولة. على المستوى المحلي حققت دول العالم الثاني شكلا من أشكال البنية الاشتراكية، لكن على المستوى الخارجي أحاطت جدران النظام الرأسمالي بالدول الاشتراكية، مثلها مثل الدول غير الاشتراكية. لم تُحدِث الأعراق والطبقات المحرومة حتى الآن فرقا في

مصير النظامين العالميين، والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو ما إذا كان الجنس أو الجنسانية* المحرومة تمتلك سرّ التحول العالمي. النساء سجينات أيضا خلف قضبان الرأسمالية ووِستفاليا، ولكن هل لديهنّ مفتاح الهروب؟ ثمة فرق جوهري بين الأعراق والطبقات المضطهدة من جانب، والنوع الاجتماعي [الجنسانيّة] المضطهد من جانب آخر، ففي حين يمكن أن يتطلع العرق أو الطبقة المضطهدة إلى الاستيلاء على الدولة لنفسها فقط، لا تسعى النساء إلى الاستيلاء على الدولة كبديل عن الرجال. قد يرغب المقاتلون التحريريون في حكم الدولة والحلول محل الأجانب، وقد ترغب الطبقة المحرومة في حكم الدولة والحلول محل الطبقة المميَّزة في العهد السابق، لكنّ الأرجح هو أنّ النساء اللائي قد يحكمن الدولة لن يعنيهنّ الحلول محل الرجال. مَطلبُ النَسوية في الواقع ليس الاستبدال وإنما التوازن، ليس الإبدال [الكامل] وإنما الإزاحة، ليس السيطرة وإنما التكافؤ. لن ترغب النساء في احتكار حكم الدولة، وإنما في مشاركته بالتساوي، مما يتعارض تماما مع موقف الجماعات المحرومة، فالمقاتلون التحريريون الوطنيون لا يسعون أبدًا إلى مشاركة الأجانب بالتساوي بعد التحرير، والعمّال الاشتراكيون لا يسعون أبدًا إلى مشاركة البرجوازيين بالتساوي بعد انتصار الثورة. في الواقع لا تطلب النساء أكثر من المساواة، إذ إنّ طموحهنّ الأقصى هو تحقيق مساواة تشمل الرجال أيضا. ولكن حين تصبح الدولة ثنائية الجنس هل ستتغير طبيعتها؟ ليس لدينا ما يؤكد ذلك. كلّ ما نعرفه هو أنّ الدولة ظلّت حتى الآن مرتبطة بالنظام الأبوي ومبدأه الأساسي المتعلق بالهيمنة الذكورية، على غرار فرانكنشتاين.

* الجنسانية أو الجندر (gender) (ويُشار إليه أحيانا بالنوع الاجتماعي) مصطلح يُترجم أحيانا كمرادف للجنس (sex)، بيد أنّ هناك فرقا جوهريًا بين المصطلحين؛ فالنوع الاجتماعي مصطلح يحمل معه أكثر من مجرد الذكورة والإنوثة، ليشمل الدور الاجتماعي-الثقافي المنوط بالمذكر والمؤنث في المجتمع، (المترجم).

إن كانت الدولة الفرنكنشتانية احتكارا مُمَأسَسًا للاستخدام الشرعي للقوة، وإن كانت النساء أقل ميلا للعنف من الرجال، فقد يتغير مفهوم الاستخدام الشرعي للقوة حين تصبح الدولة ثنائية الجنس. حتى الان ما يزال الذكور هم الجنس السائد في أدوات عنف الدولة؛ فالغالبية العظمى من أفراد القوات المسلحة رجال، والغالبية العظمى من الشرطة في معظم الدول رجال، والغالبية العظمى من حرّاس السجون رجال، وأولئك المفوّضون بأمر الإعدام يكادون يكونون جميعهم رجال، وقوات العالم البحرية والجوية تتألف غالبا من الرجال. بعبارةٍ أخرى نقول إنّ أساس جميع القوى والأجهزة الأمنية أو سلطة الدولة شديد الذكورية. ولكن مع ذلك من الذي يُرجِّحُ أن يقاوم احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة؟ مرة أخرى سترجح كفة الذكور، فالغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم -في مجتمعات مختلفة- كانوا رجالا. وفيما يتعلق بالتمرد السياسي، والانقلابات العسكرية، والإرهاب الكامل، كانت الذكورية مرة أخرى هي الصفة الطاغية. هناك بالطبع محاربات فدائيات و«إرهابيات»، ولكن لو تهيّأت الظروف لظهور بطلات عظيمات وشريرات عظيمات ستبقى الحقيقة أنّ لعبة العنف الجسدي وإراقة الدماء كانت تراثا ذكوريا أكثر منه أنثويا. إذًا فقد ظلّت جنسانيّة الدولة ذكورية.

تُرى ماذا كانت النتيجة حين صعدت على رأس السلطة امرأة هي في الظاهر متحكمة في مصيرها؟ ما الذي حدث في حالة الملكة إليزابيث الأولى، وجولدا مائير، وإنديرا غاندي، ومارجريت تاتشر؟ في الحقيقة، في الأنظمة السياسية التي يغلب عليها الذكور لا تغيّر المرأة الموجودة على رأس السلطة من تفاعلات البنية الذكورية. تضطر المرأة التي تدخل عالما يغلب عليه الرجال إلى أن تسلُك مسلكا ذكوريا في السلطة. كان على مارجريت تاتشر أن تبزّ سَدَنة المحافظين فَتْلا للعضلات

في مسألة فوكلاند إن كانت تريد أن تتغلب على «الإهانة الوطنية» التي اعتبُرت نتيجةً للغزو الأرجنتيني لجزر فوكلاند. كان على رئيسة وزراء بريطانيا أن تُبدي كل ما في الذكورية من قسوة إن كانت تريد أن تحظى بمصداقيةٍ في نظامٍ سياسي يهيمن عليه الذكور. والسؤال الذي يطرح نفسه للمستقبل هو ما إذا كانت «نَسْوَنُة»* الدولة ستقلل من النزعة للعنف. ألن تُسفر هذه الحالة الأنثوية عن مجرد استبدال لمن يسيطر على الدولة؟ بشكل عامٍ يمكن القول إنّ الحركة النسوية ظلت تسعى لآليات المشاركة بدلا من سلطة الاحتكار. ويمكن القول أيضًا إنّ النسوية -مع التسليم بأنّ الرجال والنساء يحتاجون إلى بعضهم أكثر من حاجة الأعراق والطبقات إلى بعضها- قد تسفر عن تقليل الاستقطاب في الكفاح من أجل المساواة. وأخيرا يمكن القول أيضًا إنّ النسوية بما أنها أقل ميلا إلى العَسْكَرَة من الذكورية، فقد يساعد الكفاح النسوي في تقليل عَسَكَرة اليوتوبيات [المدن الفاضلة] المنشودة. وبالأخذ في الاعتبار ما سبق، ستساعد الأساليب والتطلعات النسوية في تقليل لعبة عنفِ ما بعد التحرير هذه.

ينبغي علينا التمييز بين المفاهيم المستخدمة لوصف الاستراتيجيات المختلفة؛ فالكفاح لتحقيق اليوتوبيا الوطنية أو العرقية هو بالفعل تحرّر وطني، والسعي إلى يوتوبيا طبقية عادة ما يكون صراعا طبقيا، والحركة الجديدة الساعية إلى يوتوبيا جنسانية هي تحرير للنساء. ينزع التحرر الوطني إلى العسكرة في نهاية المطاف، وكذلك يميل الصراع الطبقي للتسلح، أما تحرير المرأة فيمكن أن يتحقق تحريضيًا وحَشْدَوِيًا دون الحاجة إلى العسكرة. التحرّر الوطني مهووسٌ بالدولة، يسعى إلى حُكمها نيابة عن الشعب، والكفاح من أجل اليوتوبيا الطبقية تجذبه الدولة

* مصطلح من نحت المترجم للتعبير عن المصطلح الإنجليزي «feminization»، (المترجم).

ثم يقع في مصيدتها، أما الكفاح من أجل اليوتوبيا الجنسانية فيمكن أن يكون حياديًا حِيال الدولة، ساعيا إلى حقوق النساء دون احتكار قوة الدولة. وبالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى إيجاد البيئة المناسبة لكفاح وطني فإنّ أول مراحل التحرّر تتجسد في خلق وعي وطني، ولأولئك الساعين إلى دكتاتورية البروليتاريا يُعدّ خلق الوعي الطبقي من أولى مراحل الصراع الطبقي. أما من يسعى إلى تحقيق اليوتوبيا الجنسانية فإن هدفه الأساسي يكمن في تحويل الوعي الجنساني لا احتلاله أو تضخيمه. يشدّد التحرّر الوطني على التمييز بين الغريب والمحلي، ويشدد الصراع الطبقي على التمييز بين المهمَّش والمميَّز، في حين يتسامى الصراع بين الجنسين على هذه التمييزات.

إن كانت الدولة الفرنكنشتانية قد ظلت ذكورية حتى الآن، فماذا عن الرأسمالية؟ ماذا كان جنس الحيوان الرأسمالي في المشهد العالمي؟ أصبحت الرأسمالية أكثر ذكورية حين أصبحت أكثر دولية، كما أنها أصبحت أكثر ذكورية حين أصبحت أكثر مَيْكَنة. في السنوات الأولى من السعي إلى الربح كانت النساء يكدن يبلغن في نشاطهن الإنتاجي مبلغ الرجال، وكانت النساء في الإنتاج الريفي في العديد من المجتمعات متحكمات بالزراعة الأساسية، وأحيانا مسيطرات على جزء من الاقتصاد الحيواني على الأقل. في غرب إفريقيا برزت النساء في التجارة والتسويق، لدرجة التفوق على تجارة الرجال، لكنّ هذا في المجالات الاقتصادية الصغيرة. وحين اتخذت التجارة في غرب إفريقيا بُعدًا دوليا أكبر، وحين جاءت الشركاتُ العابرة للقوميات، تغيّرت النسبة بين الرجال والنساء. أدى تدويل اقتصادات غرب إفريقيا إلى زيادة الرجال في مجالس إدارات الشركات، أو زيادة نفوذهم في المصانع على نحوٍ غطّى على نساء السوق. إذًا فقد أدت زيادة تدويل

الاقتصادات الإفريقية إلى زيادة الهيمنة الذكورية، وبالمثل فقد أسفرت زيادة الميْكَنة عن تقليل الحصة الأنثوية من تلك الاقتصادات. النساء حاضرات في الزراعة الإفريقية التي تستخدم تقانة المجرفة، ولكن حين جاءت الجرّارات كان سائقوها غالبا ذكورا. وبالمثل حين تتحول الصناعات من ناعمة إلى ثقيلة تزداد الحصة الذكورية، فصناعة النسيج يُرجّح أن تشمل رجالا ونساء أكثر مما تشمله مصانع الحديد، أو صناعات المناجم في إفريقيا الجنوبية التي تكاد تكون ذكورية بالكامل.

خلاصة ما ذهبنا إليه حتى الآن هي أنّ الدولة ظلّت غالبا ذكورية في بنيتها الداخلية، لكنّ جنسانية الرأسمالية مرّت بتغيّرات. الرأسمالية في حالتها البدائية ثنائية الجنس تضمّ الرجال والنساء في مهام إنتاجية متشابهة، ولكن مع ازدياد تدويل الرأسمالية أضحت أكثر ذكورية. وبالمثل حين أصبحت الرأسمالية أكثر ميكنة وصناعيّة غدت أكثر ذكورية. ما تزال جنسانية الرأسمالية أكثر ثنائيةً من جنسانية نظام الدولة، بيد أنّ هذا مجرّد إجراء نسبي، فنظام الدولة والاقتصاد العالمي الرأسمالي عالمان كبيران من الجنس الذكري الذي ينتظر إصلاحا جوهريا عبر «نَسوَنَته» الجزئية. وقد يعتمد مصير هذا العالم على الحركات الاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى زيادة دور المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالحرب والسلام، ودور العمّال في القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، ودور الجماعات السياسية المضطهدة في القرارات المتعلقة فيما يقع بين الطغيان والحرية. ينبغي على أمنيات اليوتوبيا المتعلقة بالوطن والطبقة والجنس أن تجد نوعا من الاتزان أمام عواصف التغيير الاجتماعي والإصلاح العالمي. عندها فقط ستتحطم الدولة الفرنكنشتانية أو تتحول إلى شيء أقرب للإنسانية.

الخلاصة

إلى أن يتحقق الإصلاح في مشاركة السلطة بين الطبقات والدول والجنسين، سيبقى تحذير ماري شيلي من مسخ فرانكنشتاين نذيرا بخطر الدولة ذات السيادة. لقد قدّم لنا خيال امرأة في عام ١٨١٨م الاستعارة المثلى للميول التدميرية الأخطر من بين جميع المبتكرات السياسية، أي الدولة ذات السيادة. من سخريات تصوّرنا الذي قدّمناه في هذا المقال أنّ المشاركة الإبداعية للنساء في القرارات المتعلقة بالحرب والسلام هي الفرصة الوحيدة لترويض هذا المسخ السياسي في النظام العالمي القادم. خلاصة تحليلنا أنّ الدولة الفرنكنشتانية لا بد أن تُلغى أو تُحوّل تحويلا حقيقيا، فليس كافيا أن «نُجسِّم» هذا المسخ [نضع له شكلا بشريا]، بل علينا أن نجعله أكثر إنسانية [نُؤَنسِنَه]. لدينا سوابق لثوّار طبقيين وحركات تحرر وطنية تحكم الدولة، والدليل المتوافر لنا حتى الآن يثبت أنّ الحاكم يُصبح على الدوام أسيرًا للدولة، فالدولة تأسر من يحكمها وليس العكس. قد يتطلب النظام العالمي الجديد ثورة جنسانية، لكنّها بالتأكيد ستحتاج إلى قوى تصحيحية تستند إلى معاييرَ مُشَارَكةٍ جديدة منصفة داخل الدول وبين الدول وفي المؤسسات العالمية المتطورة.

أخلاقيّات القُوى العُظمى منظورٌ من العالم الثالث[1]

من وجهة نظرٍ أخلاقية، فإنّ من أكثر ما يزعج في موضوع القوى العظمى هو أنّ هناك قوتين عُظميين فقط في الوقت الحاضر [الثمانينيات]. تغذّت هذه الثنائية على ازدواجية أخلاقية، وعلى أية حال يُضفي الرقم «٢» في الشؤون السياسية مفهوم التضاد والانشقاق إلى نصفين، كما يضفي ثنائية المؤمن والكافر، واليهود والأغيار، والعبد والحر، والصديق والعدو. ومن رحم هذه الثنائية خرج النموذج الأخلاقي للشر الذي يحارب الخير. القوتان العُظميان عالقتان في تاريخ الثنائية هذا، وحِيال هذه الثنائية تحديدا يتعيّن على العالم الثالث أن يتعامل معهما.

من المؤكد أنّ الميول الأيديولوجية جزء أساسي من تكوين أخلاقيّات القوى العظمى؛ فالمفروض من الاشتراكية أن تكون إعادة توزيع للقوة الاقتصادية لصالح المعوزين، والليبرالية إعادة توزيع للقوة السياسية لصالح المهمّشين. الولايات المتحدة كيان سياسي ليبرالي داخليا، ولكن على المستوى الدولي هل تسعى السياسة الأمريكية إلى إعادة توزيع القوة السياسية لصالح الأمم المهمّشة؟ والاتحاد السوفيتي نظام اشتراكي، ولكن على المستوى الدولي هل تعمل السياسة السوفيتية على إعادة توزيع القوة الاقتصادية لصالح الأمم المعوزة؟ على الرغم

---

١ هذا المقال عبارة عن نسخة مراجعة من مقال نُشر أصلا في عام ١٩٨٧م بنفس العنوان في مجلة «الأخلاق والشؤون الدولية»:
Ethics and International Affairs, Vol. 1, 1987, pp 9-21.

من أنّ الاتحاد السوفيتي يقرّ بعقيدة الحتمية الاقتصادية*، إلا أنّ أثره في التغيير الاقتصادي في العالم الثالث ضئيل للغاية. وعلى الرغم من العقيدة الليبرالية للولايات المتحدة، إلا أنّ أثرها في تحرّر العالم الثالث سلبيّ أسوأ من مستوى الضآلة. ثمة أسباب متأصلة لهذه التناقضات العَقَدية سنسلّط الضوء عليها فيما يلي.

القوى العظمى وإعادة التوزيع الاقتصادي

حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار كان للاتحاد السوفيتي وحلفائه الاشتراكيين دور أصغر بكثير من دور الغرب في التنمية الاقتصادية لإفريقيا مثلا، وهناك عدة أسباب جعلت العالم الرأسمالي أكثر ارتباطا من الناحية الاقتصادية بإفريقيا والمناطق النامية الأخرى من ارتباط المعسكر السوفيتي بتلك المناطق. أولا، النظام الاقتصادي العالمي تحكمه الرأسمالية العالمية، وقوانين التبادل الدولي مستقاة من الرأسمالية بما في ذلك النزعة القوية إلى قواعد العرض والطلب واستقلال قوى السوق، وأهم عملات الصرف الدولية هي عملات غربية يتزعمها الدولار الأمريكي، والاتفاقيات الدولية للتعامل الاقتصادي جزء من القاموس الغربي بما فيها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات)، وأهمّ المصارف التجارية هي بطبيعتها رأسمالية تطرح مديونيات متوالية لدولةٍ تلو أخرى من دول العالم الثالث. والمصارف التنموية تخضع لسيطرة الغرب، وعلى رأسها البنك الدولي الذي جرت العادة أن يرأسه أمريكي، إلى جانب صندوق النقد الدولي الذي جرت العادة أن يكون مديره العام من غرب أوروبا. وعلى الرغم من أنّ دول العالم الثالث في مواجهاتها مع صندوق النقد الدولي قاومت أحيانا

* الحتمية الاقتصادية نظرية تقول بأنّ أساسات البنى الاجتماعية والسياسية وإمكانية التغيير فيها تنبع من العوامل والعلاقات الاقتصادية، (المترجم).

شروط المؤسسة، إلا أنّ غالبيتها أذعنت في نهاية الأمر[٢]. والأسواق التي تفتح أبوابها لمنتجات العالم الثالث هي غالبا أسواق غربية؛ فالدول الإفريقية تحديدا تجاهلت فرص التجارة مع جيرانها الأقربين نظرًا للبُنية الاستعمارية لاقتصاداتها الموجهّة للخارج، وهذا بدوره كرّس التدفق التجاري من الشمال للجنوب ومن الجنوب للشمال [شمال وجنوب الكرة الأرضية]. هناك أيضًا ذلك التفاعل التبادليّ في طبيعة الإنتاج العالمي؛ ففي حين أنّ عبقرية الاشتراكية تكمن في التوزيع، إلا أنّ الرأسمالية هي التي جسّدت عبقرية الإنتاج. لا يوجد نظام في التاريخ البشري أبدى قدرة على التوسّع الاقتصادي أكثر من الرأسمالية، وإحدى نتائج ذلك أنّ الغرب ينتج أكثر من المعسكر السوفيتي بكثير مما «يحتاج إليه» العالم الثالث، كما أنّ جودة المنتجات الغربية في العادة أفضل من المنتجات الشرقية المقاربة لأسعارها. هذا وعادة ما تكون التقانة المدنية أكثر تطورا في الغرب، كما أنّ الإنتاج الكبير ومفهوم المردودية يضمنان إيجاد أسعار أكثر تنافسية في البضائع المباعة للعالم الثالث.

وفي سياق التأثير الغربي على تنمية العالم الثالث نفسه يأتي دور المساعدات الخارجية والأعمال الخيرية الدولية. بشكلٍ عام هناك أربعة أسباب رئيسية وراء تقديم المساعدات الخارجية: العمل الخيري، والتكافل، والاحتواء، والمصالح الخاصة، والغرب يستخدم هذه الأسباب جميعها وفقا لكل حالة. لقد ظلّ العمل الخيري في كثير من الأحيان

٢ انظر مثلا: Peter Blackburn, «Nigeria: The Year of the IMF», African Report 31:6 (November/December 1986) 18-20; Ralph I. Onwuka and Olajide Aluko, The Future of Africa and the New International Economic Order (New York: St. Martin»s Press, 1986); and Robert E. Wood, «The Debt Crisis in North-South Relations», Third World Quarterly 6:3 (July 1984) 703-716.

وانظر أيضًا:

Cheryl Payer, The Debt Trap: The International Monetary Fund and the Third World (New York: Monthly Review, 1974).

الحلّ التقليدي الذي تقدّمه الرأسمالية لمشكلات سوء توزيع الثروة، وفي داخل العالم الغربي نفسه كان العمل الخيري بمثابة كفّارة يكفّر بها الغربُ عن نفسه أمام الضمير المسيحي. وعلى صعيدٍ أكثر نفعيّة، كان العمل الخيري يُستخدم لتبديد معاناة الفقراء، وتبديد استيائهم أيضًا. وداخل التركيب الطبقي للمجتمع الرأسمالي كان العمل الخيري جزءا من استراتيجيةٍ لاحتواء الطبقات الأدنى وتعزيز الولاءات، فالعمل الخيري يجعل الفقراء أكثر ولاء في الوقت الذي يستجيب فيه زعماؤهم لإغراء الانتقال للأعلى في السلم الطبقي. وبشكلٍ عام يمكننا القول إنّ الدول الإسكندنافية وهولندا تحتل مرتبة عالية في منح المساعدات لأسباب خيرية خالصة، مثلها مثل العديد من الجماعات الإنسانية غير الحكومية في العالم المسيحي. أما المعسكر السوفيتي فليس لديه ما يوازي ذلك في مجال المساعدات والإحسان[٣]. من ناحية، ألغى الإلحاد السوفيتي مؤسسات التبشير الكنسية التي كان يمكن أن تزاول أعمالها في العالم الثالث، وينبغي أن نتذكر أنّ التبشير الغربي قد حوّل تركيزه من حفظ الروح من أجل الحياة الآخرة إلى حفظ الحياة هنا والآن [في هذه الحياة الدنيا]، فكان تحولٌ من التركيز على الخلاص إلى التشديد على الإحسان. كما يفتقر النظام السوفيتي أيضا إلى مؤسسات خيرية خاصة غير دينية، كمؤسسة فورد ومؤسسة روكفلَر [في أمريكا]، أو منظمات إغاثة مثل منظّمة أوكسفام [بريطانية الأصل]. ناهيك عن أنّ النظام الضريبي السوفيتي غير مجهّز لتقديم حوافز ضريبية لأولئك الذين يودّون القيام بأعمال خيرية، بل إنّ النظام لا يعترف حتى بوجود

٣ للاطلاع على نقاش حول المساعدات التنموية الأمريكية من خلال برامج مثل برنامج «بيس كوربس» الذي لا يوجد له فعليا مكافئ سوفيتي، انظر:

Coates Redmon, Come as You Are: The Peace Corps Story (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1986).

المليونيرات فيه.

هناك أيضا موقف الاتحاد السوفيتي الذي يفيد بأنّ التأخر |التنموي| في العالم الثالث ما هو إلا نتاج للإمبريالية الغربية، وتصحيح هذا التأخر يجب أن يتم بالتعويضات الغربية. في الحقيقة، وإن تحرّينا الصدق فإنّ معظم علل الاقتصادات الإفريقية تُعزى بشكلٍ مباشر إلى إرث الإمبريالية الغربية، ومن ذلك التشويهات الاقتصادية كالتشديد المفرط على زراعة المحاصيل النقدية*، والميل إلى الزراعة ذات المحصول الواحد، وتوجّه التجارة من الغرب للشرق، والتحيّز الحضري في برامج التنمية، والتحيز للنخبة في ترتيب الأولويات. كما أنّ المشكلات الإفريقية المتعلقة بميزان المدفوعات وميزان التجارة وعائدات التصدير المتذبذبة وتراكم الديون، كلها مستقاة من تلك الأسباب الاستعمارية[٤]. لذا يشعر الاتحاد السوفيتي أنه لا ينبغي للدول الاشتراكية أن تخلّص الغرب من مواجهة مسؤولياته بعد الاستعمارية في تلك المناطق. ومع ذلك فحتى لو وُجدت الإرادة لدى الدول الإشتراكية، فإنها لا تستطيع تعديل النظام الدولي لصالح المحرومين، فالغرب مسيطرٌ على الاقتصاد العالمي. لا يملك الاتحاد السوفيتي ما يكافئ الاستثمارات الخاصة للعالم الغربي في الدول النامية، وبالتالي ليس للنظام السوفيتي شركات متعددة الجنسيات بإمكانها أن توازن أنشطة التجار الغربيين. باختصار، لا

* المحاصيل النقدية (cash crops) مصطلح زراعي/اقتصادي يُقصد به المحاصيل التي تُزرع لبيعها والاستفادة من ربحها، في مقابل المحاصيل التي تُزرع لأغراض أخرى كتلبية الاحتياجات الغذائية للمُزارع أو القرية، (المترجم).

٤ انظر: M. S. Wionczek, Some Key Issues for the World Periphery: Selected Essays (Oxford: Pergamon, 1982); T. C. Weiss and A. Jennings, More for the Least Prospects for Poorest Countries in the Eighties (Lexington, MA: Lexington Books, 1983); S.K. Chauhan, Who Puts Water in the Taps? Community Participation in the Third World Drinking Water, Sanitation and Health (London, Earthscan, 1983); and E. Chuta and S. V. Setheraman, eds., Rural Small-Scale Industries and Employment in Africa and Asia: A Review of Programmes and Policies (Geneva: International Labor Organization, 1984).

توجد في التجربة السوفيتية صورة مكافئة للمشاريع الغربية الخاصة في العالم الثالث.

وأخيرا هناك الاعتقاد السوفيتي الراسخ بأنّ ظروف التأخر هي أرضية خصبة للثورة الاجتماعية. جدير بالذكر أنّ كارل ماركس نفسه كان يرى أنّ التنمية، لا التأخر، هي التي تصنع الحالة الثورية، وهو ما جعل ماركس يتوقّع أنّ أولى الثورات الاشتراكية ستحدث في الدول الرأسمالية المتطورة في عصره، كإنجلترا وفرنسا. بيد أنّ صنّاع السياسة السوفيت كانوا أقرب للواقع- جزئيا من تجربة ثورة ١٩١٧م وكذلك من تاريخ محاولاتهم في تجنيد الدول إلى صفوف المجتمع الاشتراكي. وعلى عكس ما ذهب إليه ماركس فإنّ الحلقات الأضعف في الرأسمالية هي التي كانت عرضة للتكسّر. ففي حين اعتقد ماركس أنّ التنمية تأتي قبل الثورة في كل مرحلة تاريخية، مال صنّاع السياسة السوفيت في القرن العشرين إلى قلب هذا النظام واعتبار أنّ الثورة هي أم التنمية، لا ذرّيتها. وعلى ضوء هذه الحسابات الأيديولوجية يُمكن أن يُغفر للاتحاد السوفيتي اعتباره أنّ التأخر في العالم الثالث هو في أفضل تقدير لعنةٌ مشتركة. لئن كان التأخر أرضية محتملة للثورة، سيصبح التدخل السوفيتي لتحقيق التنمية طعنة في خاصرة الثورة. وهكذا، فعلى الرغم من كون الاشتراكية في غايتها خُلُق التوزيع، فإنّ الاتحاد السوفيتي لا يمارس هذا الخُلُق في علاقاته مع العالم الثالث.

القوى العظمى والتحرر

في حين أنّ الاشتراكية هي خُلُق التوزيع الاقتصادي، فإن الليبرالية هي خُلُق إعادة توزيع القوة السياسية لصالح المهمّشين. الولايات المتحدة في عقيدتها ليبرالية، وسنتفحص فيما يلي الأسباب التي جعلت

الولايات المتحدة أبًا للإمبريالية في القرن العشرين رغم أنها كانت ابنة للثورة في القرن الثامن عشر. وفي الحقيقة فإنّ هناك ما يجعل السبب الذي جعلها ذات يوم ثورية هو نفسه ما جعلها اليوم إمبريالية. عمل الآباء المؤسسون للولايات المتحدة على توزيع القوة السياسية المتركزة، وبسبب فقدانهم للثقة كفلوا نزع مركزية السلطة داخل بلادهم، فأنشؤوا نظاما للمراقبة وإحداث التوازنات، أي مبدأ الفصل بين السلطات السياسية، ومبدأ فصل الكنيسة عن الدولة، وأيديولوجيةً اقتصادية تعزل الحكومة عن الاقتصاد، وجهازا دستوريا فدراليا يقسّم السلطة بين الولايات والدولة.

بيد أنّ هذه الروح نفسها التي قادت أمريكا إلى الارتياب في القوة المتركزة على المستوى الداخلي دفعتها إلى حيازة هذه القوة على المستوى الدولي، وقد أتاح نظام اللامركزية السياسية للرأسمالية أن تزدهر. فتركُّز القوة الاقتصادية جعل الولايات المتحدة مستغِلّة للمجتمعات الأخرى في الخارج، وتركّز القوة العسكرية الذي تمّ في العقود الأخيرة جعل أمريكا مفرطة الحساسية في تناول الحسابات الاستراتيجية، وفي بعض الأحيان على حساب استقلال الدول الصغيرة وسلامة أراضيها. مثالٌ على ذلك التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام، فسوء التقدير الاستراتيجي هذا كلّف خمسين ألف جندي أمريكي وأكثر من مليون ونصف إنسان فيتنامي. وبعكس الكونجرس رفضت الإدارات الأمريكية الأخيرة أن تتعلم الدرس الكامل من مأساة فيتنام، فتجربة الرئيس ريجان الاستراتيجية في أمريكا الوسطى هي حالة أخرى من إساءة استعمال القوة العسكرية. لحسن الحظ ساعد مبدأ فصل السلطات الدستوري - الذي وضعه الآباء المؤسسون- في كبح تدخّل العم سام في أمريكا الوسطى، والممارسات الأخيرة في أمريكا

الوسطى ليست إلا الفصل الأخير في تاريخ تطوّر الولايات المتحدة إلى قوة إمبريالية بدأت بتوسعة القاعدة المحلية نفسها. وفيما يتعلق بالبداية المحلية لتطوّر الولايات المتحدة إلى قوة عظمى، فلهذا التاريخ كثير من المشتركات مع تاريخ تطور الاتحاد السوفيتي إلى المرتبة نفسها، إذ إنّ كليهما كان عليه أن يتوسع في أراضيه قبل أن يتمكن من الوصول إلى مرتبة القوة العظمى، أي إنّ كليهما خَدَمته الطموحات التوسعية. وأي نقاش لأخلاقيّات القوى العظمى ينبغي أن يتناول الحجم الهائل للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فلا يمكن تحقّق القوة العظمى في هذا العصر النووي دون الحجم الضخم.

أنجز القياصرة الروس معظم التوسّع الروسي قبل ثورة أكتوبر البلشفية عام ١٩١٧م، فاحتلوا إمارةً تلو الأخرى في آسيا وأوروبا، وحين جاءت الثورة كانت روسيا تفرض سيادتها على مساحةٍ هي الأكبر منذ الإمبراطورية الرومانية. وهكذا ابتلع الاتحاد السوفيتي دول البلطيق والمكتسبات الإقليمية من الحرب العالمية الثانية في جسده السياسي.

ويكشف التوسع الإقليمي للولايات المتحدة معنى مشابها من هذا «القدر المتجلي»[٥]. في بعض الأحيان كان التوسع يتحقق بـ «شراء» الأراضي، وبطبيعة الحال شمل ذلك سكّان تلك الأراضي دون موافقتهم؛ فشراء لويزيانا من فرنسا وشراء ألاسكا من روسيا لم يكن مجرّد معاملة عقارية، بل شراءً للناس القاطنين فيهما دون أي اعتبار لرغباتهم. بعد ذلك جاءت الحرب مع المكسيك، وهي واحدة من أوائل المواجهات الأمريكية مع أمريكا اللاتينية ما بعد الاستعمارية. ومرةً أخرى بحثت الشهية التوسعية الأمريكية وتعظيم الذات الإمبريالي عن مستويات جديدة من الإشباع، فتم إلحاق مناطق مثل كاليفورنيا ونيو مكسيكو

٥ القدر المتجلي (Manifest Destiny) مفهوم انتشر في القرن التاسع عشر لدى الأمريكان يفيد بأنّ قدرهم ورسالتهم هي التوسع في القارة الأمريكية، (المترجم).

بالولايات المتحدة إلى الأبد. هذا وقد خَدَمت استراتيجية «حصان طروادة» الولايات المتحدة خدمة كبيرة في حيازة تكساس التي قُدّر لها أن تصبح واحدة من أكثر الولايات ثراء. وإلى جانب المرحلة التوسعية كان للولايات المتحدة دور متواضع نسبيا كقوة إستعمارية، بمعنى حُكم مجتمعات أخرى دون إلحاقها بالدولة، فالحكم الأمريكي في الفلبين كان بشكلٍ من الأشكال أهم التجارب الاستعمارية. وما تزال الولايات المتحدة تلعب دورا من هذا النوع في بورتو ريكو، والجزر العذراء، وفي عددٍ من «الأراضي» و«الممتلكات» الأوقيانوسية الأخرى التي ترفع حاليا العلم الأمريكي.

بيد أنّ الولايات المتحدة لم تدخل مشهد الإمبريالية العالمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بمعنى أن تصبح عُمدةً للعالم. وهكذا أصبحت أمريكا -التي تمثل اللامركزية الليبرالية للسلطات محليا- تجسيدًا للقوة العالمية الأكثر تركّزا في التاريخ، فحازت على قوة أكبر بكثير من قوة روما في أوج ازدهارها، وأكبر من قوة إنجلترا في ريعان إمبرياليّتها. ولا بدّ أنّ الآباء المؤسسين الأمريكان تقلبوا في قبورهم حين شاهدوا طفلهم وقد أصبح رجلا ضخما وخطيرا، وربما يؤكدّون الآن ما قاله اللورد أكتن عن أنّ السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مهددة بالمفسدة المطلقة. هكذا إذا فقدت الولايات المتحدة مؤهلات الثورة، واكتسبت مخالب الإمبريالية.

إن كانت السلطة قد أفسدت الولايات المتحدة، فهل أفسدت الاتحاد السوفيتي أيضا؟ ولئن شكّلت الولايات المتحدة تأثيرا سيئا على تحرّر العالم الثالث فلِمَ لا يكون الاتحاد السوفيتي بالمثل تأثيرا عكسيا على الدول النامية؟ من نافل القول أنّ الاتحاد السوفيتي قد أفسدته السلطة كذلك، ولكن في حالته ليس العالم الثالث من يدفع الثمن؛ فالاتحاد

السوفيتي يمارس قوته الإمبريالية في أوروبا، وقوته التَحْريرية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع ممارسات مختلطة في آسيا بين استعمارية وتحريرية.

أصبح الاتحاد السوفيتي وريثا للإمبراطوريّتين القيصرية والنازية في أوروبا، فما أدخله القياصرة [الروس] في الإمبراطورية الروسية حافظ عليه الشيوعيون، وما أخضعه النازيون في الحرب العالمية الثانية أخضعه المحررون الروس مرة أخرى تحت الحكم الشيوعي. في ذلك كان الاتحاد السوفيتي قوة إمبريالية في أوروبا، ولكن في الجهة الأخرى كان الاتحاد السوفيتي قوة تحريرية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت إفريقيا الجنوبية خصوصًا المستفيد من المساعدة العسكرية التي قدمتها الدول الشيوعية، ومن دون هذه المساعدة كان تحرّر إفريقيا الجنوبية (من الإمبراطورية البرتغالية إلى روديسيا) سيتأخر جيلا كاملا على الأقل. قدّم العالم الشيوعي لمقاتلي التحرير في إفريقيا الجنوبية العتاد بدءا من بنادق سْتَين الرشاشة إلى صواريخ أرض-جو. ويبدو أنه لا يوجد كبير شكٍ في أنّ تحرر ناميبيا وجمهورية جنوب إفريقيا سيضطر إلى الاعتماد اعتمادا كبيرا على نِعَم العالم الشيوعي (ومنها دور القوات الكوبية في تعزيز المناطق المحررة مثل أنغولا). وفيما يتعلق بدور الاتحاد السوفيتي في تحرّر أمريكا اللاتينية، يُعدّ النموذج الكوبي حالة خاصة؛ ففي الوضع المثالي كان يجب أن تكون كوبا يوغسلافيا العالم الغربي، أي دولةً تنجح في المروق من قبضة القوة العظمى الإقليمية دون الاضطرار إلى التنازل عن كثير من سيادتها لصالح المعسكر الآخر. وقد تكون كوبا بالفعل يوغسلافيا أخرى، لكنّ فيدل كاسترو دفعته الولايات المتحدة لأن يكون أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفيتي [المعسكر الآخر] مما كان يفضّل. ونتيجة لذلك فإنّ كوبا أقرب لأن

تكون حافزا ثوريا في العالم الغربي مما كانت يوغسلافيا في المعسكر السوفيتي. وإلى هذا الحدّ كانت كوبا قوةً لتحرير أمريكا اللاتينية من الولايات المتحدة أكبر مما كانت يوغسلافيا لتحرير شرق أوروبا من الاتحاد السوفيتي.

أما المواجهات الأخيرة مع الإمبريالية الأمريكية فكانت بالطبع في أمريكا الوسطى، وخاصة في نيكاراجوا حيث كانت القوى المناصرة لكوبا في السلطة، وفي السلفادور حيث القوى المناصرة لكوبا كانت متمردة على النظام المناصر لأمريكا. والأمثلة الأخيرة لصراعاتٍ مشابهة ضد القوى المناصرة لكوبا في السلطة هي غرينادا تحت حكم موريس بيشوب، وجامايكا تحت حكم مايكل مانلي. وخلف جميع هذه المواجهات تدور المنافسة بين القوى العظمى. وبأخذ كل شيء في الاعتبار إذًا كان الاتحاد السوفيتي قوة تحريرية في أمريكا اللاتينية مثلما كان في إفريقيا، رغم أنّ تمظهرات النضال كانت مختلفة للغاية. وفي آسيا كان الدور السوفيتي في قمة غموضه؛ إذ إنه ليس إمبرياليا بالمطلق كما هو في أوروبا، ولا تحريريا على نحوٍ مقنع كما كان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد ساعد العتاد السوفيتي فيتنام على هزيمة الولايات المتحدة وحلفائها في الصراع للسيطرة على جنوب فيتنام، واستمر هذا العامل السوفيتي في دوره كعمودٍ كبير من أعمدة الاستقلال في سبيل فيتنام موحّدة في وجه بيئة دولية عدائية. ومن الجانب الآخر ساهم الدعم السوفيتي لفيتنام إسهاما غير مباشر في احتلال فيتنام لكمبوديا. ولكن من دون شك أنّ العمل السوفيتي الأكثر إمبريالية في الربع الأخير من القرن العشرين كان غزوها واحتلالها لأفغانستان عام ١٩٧٩م. كانت قوة عظمى تنتهك سيادة وسلامة أراضي واحدة من أضعف جاراتها.

بشكلٍ إجمالي كان الاتحاد السوفيتي حليفا لتحرير العالم الثالث [من الاستعمار]، رغم الاستثناء السافر في أفغانستان، وقد كانت هناك عدة عوامل ساعدت الاتحاد السوفيتي كي يكون بطل التحرير. أولا، في أجزاء كبيرة من آسيا وإفريقيا وصلت الإمبريالية مع الرأسمالية الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، في حين أنّ الإمبريالية الرأسمالية هي مجرد شكل من أشكال الهيمنة الأجنبية، وكان الشكل الأكثر شيوعا من الاستغلال الأجنبي الذي شهدته الشعوب الآسيوية والإفريقية. لذا فقد أفضى استياء العالم الثالث من الإمبريالية إلى استياءٍ من الرأسمالية، وبسبب الارتباط بين الشركات الخاصة الغربية والاستعمار الغربي تولّد ارتباط بين القومية والاشتراكية في العالم الثالث. وحيث إنّ الإشتراكية عدوّة الرأسمالية، والقومية عدوّة الإمبريالية، وارتباط الرأسمالية والإمبريالية منذ البداية، فإنّه من المنطقي أن تتحالف القومية مع الاشتراكية. ثانيًا، استفادت مكانة الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث -وملاءمة السياسة السوفيتية [للعالم الثالث]- من تأثير لينين على التنظير الأيديولوجي والسياسي في المناطق النامية، بدءا من كتاب كوامي نكروما **الاستعمار الجديد: المرحلة الأخيرة من الإمبريالية**[٦] وحتى نظريات «التبعية». بعبارة أخرى نقول إنّ ميل العالم الثالث أيديولوجيًا تجاه الاتحاد السوفيتي استمدّ قوته من الشعبية السابقة لبعض جوانب الفكر اللينيني. ثالثًا، تعزّز الدافع السوفيتي للمساعدة في تحرّر العالم الثالث بخطته الكبرى لإحداث تدخلات في حياة المجتمعات ما بعد الاستعمارية وسياستها، إذ يُنظر إلى تحرير المناطق التي يهيمن عليها الغرب على أنه طريق لكسب الأصدقاء والتأثير على الناس في مرحلة ما بعد الاستعمار. وأخيرًا، فإنّ الحاجة السوفيتية إلى العملة

٦ Kwame Nkrumah, Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism (London: Heinemann, 1968).

الأجنبية كانت دافعًا قويا آخر وراء مبيعات الأسلحة إلى حركات التحرير في العالم الثالث والحكومات اليسارية بعد الاستعمارية. إذًا فالمساعدات العسكرية الخالصة من الاتحاد السوفيتي كما يبدو كانت أقرب للاستثناء منها إلى القاعدة. كثيرا ما اضطرت حركات التحرّر في إفريقيا الجنوبية إلى إيجاد تمويل (عادةً من متعاطفين غير حكوميين في الغرب) كي تستطيع شراء العتاد العسكري من الاتحاد السوفيتي ودولٍ إشتراكية أخرى. في بعض الأحيان وفّر الاتحاد السوفيتي السلاح بالدَين، ولكن في نهاية الأمر لم يضطرّ الاتحاد السوفيتي إلى المصادمة بين هذا التكافل الأيديولوجي مع مصالحه التجارية.

مع ذلك فمسألة أنّ الاتحاد السوفيتي ساعدته تلك العوامل في عملية نزع الاستعمار لا تعني أنّه يمارس النفاق. حتى بين المتصلبين في صنّاع السياسة السوفيت قد يبقى ثمّة اعتقاد صادق أنّ المصير الإنساني يصنعه المحرومون- والجموع في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية هي غالبية محرومي العالم. وهكذا فإنّ الدعم السوفيتي لقضايا العالم الثالث لا يمكن إلا أن يتأثر بذلك الهمّ الأخلاقي الكبير، لكنّ التناقض باقٍ. القوة العظمى الاشتراكية بطلة التحرر الليبرالي وتقرير المصير مع الحد الأدنى من المشاركة في المهمة الاشتراكية لإعادة التوزيع الاقتصادي عالميا. في السياسة العالمية كانت الولايات المتحدة أكثر حتميةً اقتصادية من الاتحاد السوفيتي، وكان هذا الأخير أقرب إلى دور المحرر من الولايات المتحدة. حتى الآن سلّطنا الضوء على التحرير السياسي وإعادة التوزيع الاقتصادي كموضوعين أخلاقيين متنافسين بين العالم الثالث والقوى العظمى، ولكن ماذا عن أخلاقيّات الأمن العسكري؟ هذه هي المنطقة الثالثة من الهمّ الأخلاقي التي سنتناولها بالتحليل.

القوى العظمى وأخلاقيّات العنف

كلا القوتان العظميان تعتبران دول العالم الثالث أسواقا جيدة لبيع أسلحتها التقليدية بما يتفق والتحالفات السياسية، وتخضع مبيعات الولايات المتحدة للقيود المحلية أكثر من المبيعات السوفيتية. فمثلا، يمتلك اللوبي المناصر لإسرائيل في واشنطن وزنا كبيرا في تقرير نوعية الأسلحة المباعة ولمن تحديدا بين حكومات الشرق الأوسط. وفي حين تخضع الأسلحة الأمريكية للّوبيات السياسية في الداخل، تتوفر الأسلحة السوفيتية بشكلٍ أكبر للحركات السياسية في الخارج. وكما أشرنا سابقًا فإنّ تحرّر إفريقيا الجنوبية كان سيتأخر جيلا كاملا لو لم يتوفر السلاح السوفيتي لحركات مثل جيش التحرير الزيمبابوي الإفريقي القومي في روديسيا المستعمرة، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا في أنغولا المستعمرة. مع ذلك فكلا القوتان العظميان منافقتان في مجال العسكرة وأخلاقيات العنف السياسي، وداخل هذا الميدان العسكري ثمة منطقتان خاضعتان لازدواج المعايير الأخلاقية: الإرهاب والسلاح النووي، وسنتناول كلا منهما على حدة.

أول عامل ينبغي ذكره في موضوع الإرهاب هو أنه ليس إلا شكلا آخر من أشكال الحرب- ليس أسوأ من الحرب التقليدية أو النووية، وهو أقل تدميرا بكثير في نطاقه. قد يقول البعض إنّ الإرهاب يعرّض المدنيين خصوصًا للخطر، لكنّ هذه صفة ملازمة لجميع أشكال الحرب في القرن العشرين. لم يكن هناك أحد من الحلفاء مهتما بعدد الألمان الذين قُتلوا في درزدن أو برلين حين سُحقتا في المراحل النهائية من الحرب العالمية الثانية. وكما أشار توماس شيلينج فإنه «في الحرب العالمية الثانية تعمدت دول المحور وقوات الحلفاء على

حد سواء استهداف غير المقاتلين»[٧]. الرئيس هاري ترومان لم يتقلب في فراشه بسبب المدنيين اليابانيين حين أمر بإلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكي. ترى أي حكومة عاقلة يمكن أن تهتم بالضحايا المدنيين وفي الوقتِ نفسه تسلّح نفسها لمواجهة نووية كما فعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؟ لم يعد الضحايا المدنيون يشكلون قلقا كبيرا في حروب القرن العشرين منذ عقودٍ مضت، ومن المغالطة التعبيرُ عن الاهتمام بالضحايا المدنيين في حالة الإرهاب فقط، وهو الذي يقتل في هذا العصر مدنيين أقل بكثير مما تقتل الحرب التقليدية. وبالمقارنة مع المخططات الماضية صوب كارثة نووية فإنّ ضحايا الإرهاب أقل من قطرة في محيط من الدم. الإرهاب غير المدعوم من الدول هو في العادة حرب الضعفاء، والوجه الآخر لعملة اللورد أكتن هو أنّ العجز أيضًا مفسدة، والعجز المطلق قد يفضي إلى مفسدة مطلقة. في النهاية، من كان يعير الفلسطينيين اهتمامًا قبل أن يصبحوا مصدر إزعاج إرهابي؟ حتى إخوتهم العرب لم يعاملوهم إلا على أنهم لاجئون. لقد تطلّب الأمر أن يطلبوا السلاح كي يتحولوا إلى بندٍ ثابتٍ في جدول الأعمال العالمي. «كي لا ننسى، كي لا ننسى».

أما إرهاب الدولة فهو الذي ينجو عادة من الفحص الأخلاقي الدقيق. الغارات الإسرائيلية الانتقامية هي في العادة حالة إرهاب مضاد لا يكترث بأرواح المدنيين الأبرياء، وكثيرًا ما يكون أكثر تدميرا. إستخدام إسرائيل للقنابل العنقودية الموجّهة للأفراد في غزو لبنان عام ١٩٨٢م كان ردًا وحشيًا على وَخزات فلسطينية[٨]. هذا وقد استخدمت الولايات المتحدة أيضا كما ذكرت التقارير قنابل عنقودية في هجومها

---

٧ Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven: Yale University Press, 1966) 26-27.

٨ Benjamin Netanyahu, Terrorism: How the West can Win (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1986.
يقدّم نتنياهو دفاعا عن الإرهاب المدعوم من الدولة، خاصة إرهاب الدولة الإسرائيلية.

على بنغازي في إبريل عام ١٩٨٦م. كان الرئيس ريجان قد سبق وأكّد على أنه لن يتورط أبدًا في قتل الأطفال، لكنّ القنابل الأمريكية المقذوقة من الجوّ قتلت الأطفال كما تقتل القنابل الإرهابية المتروكة في مطارٍ ما. كما ارتكب الاتحاد السوفيتي أيضا إرهاب الدولة في أفغانستان، إذ مُسحت قرى كاملة أحيانا انتقامًا من «المجاهدين» الأفغان. وغير إرهاب الدولة المباشر ثمة إرهاب تدعمه الحكومات. ليبيا والولايات المتحدة تدعمان حركات العنف التي كثيرا ما تلجأ إلى أساليب إرهابية، وقد صوّت الكونجرس الأمريكي لصالح منح أموالٍ لدعم الكونتراس الذين يقاتلون ضد السِانْدِينِيسْتا في نيكاراجوا، ودعم جبهة جوناس سافيمبي الموحّدة لتحرير أنغولا. لا الكونتراس ولا الجبهة الموحدة يُبديان اكتراثا بالغا بالصبغة الأخلاقية لطرق نضالهما: يضع الكونتراس القنابل في حافلات المدنيين، وتضع الجبهة الموحدة الألغام قرب القرى فتهلك الأرواح والأعضاء بلا تمييز. ودعمت ليبيا حركات عنفية بدءا من الجيش الجمهوري الأيرلندي وحتى الراديكاليين الفلسطينيين، ومن انفصاليّي باسك في إسبانيا إلى الحركات المنشقة في بعض الدول الإفريقية السوداء. وفي دعمها هذا لحركات التمرد في العالم الغربي نفسه ساعدت ليبيا في تذكير الغرب بصيغة من القاعدة الذهبية المسيحية «لا تعامل الآخرين بما لا تحب أن يعاملوك به».

والصنف الرابع من الإرهاب (بعد الإرهاب غير المدعوم من دول، وإرهاب الدولة، والإرهاب المدعوم من دول) هو الإرهاب الذي تتسامح معه الدولة. كانت الولايات المتحدة متساهلة مع أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي في هروبهم من العدالة البريطانية بتهم القتل الإرهابي وجرائم أخرى. وحتى عام ١٩٨٦م كان من الصعب جدا لبريطانيا أن تستلم المتهمين من الجيش الأيرلندي من الولايات المتحدة.

وما يزال قضاة الولايات المتحدة واللوبي الأيرلندي في كابيتول هِل يُسدون خدمة لهذا الصنف تحديدا من «الإرهابيين» كمرشحين للحصول على حق اللجوء السياسي. واجهت جمهورية أيرلندا معضلة كبيرة حول الكيفية التي ينبغي عليها أن تتصرف بها مع الجيش الأيرلندي الجمهوري المؤقت. في الغالب كانت أيرلندا تتساهل مع الإرهابيين بعدم القبض عليهم، رغم أنّ حكومتها تعبت كثيرا من هذه المعضلة. فرنسا كانت مأوى للانفصاليين الباسكيين لفترةٍ طويلة، ومن وقتٍ لآخر تسلّم باريس انفصاليا باسكيا متهما بالإرهاب إلى مدريد، مع ندرة ذلك. وهذه الـ«حماية» الفرنسية لـ«الإرهابيين» الأوروبيين لا تجد استنكارا كبيرا في واشنطن مثل استنكار توفير اللجوء لأولئك الشرق أوسطيين. هذه هي الخلفية التي ينكشف فيها الازدواج الأخلاقي العميق في سياسات الإرهاب الدولي. إذًا هناك ازدواج في المعايير، وكثيرا ما تكون القوى العظمى وحلفاؤها في قلب ذلك الازدواج.

أما الأكثر جوهرية فهي ازدواجية الأخلاقيات النووية. إنّ أخلاقيات اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية برمتها كانت مبنية على مبدأ الاحتكار النووي. أولئك الذين كانوا يملكون الأسلحة لم يملكوا ما يكفي من الدافعية للتخلص منها، وأولئك الذين لم يملكوا الأسلحة ظلّوا يُصرَفون عن الحصول عليها. إذًا فقد تم إقرار نظام طَبَقيّ نووي، تقسيم للعالم بين البَراهِمة النوويين والمنبوذين غير النوويين. كان هناك نوع من الإمبريالية التقانية يتشكل، فالتقانة النووية العسكرية ما تزال شيء غير آمن أو مفيد للأفارقة أو الآسيويين أو الأطفال تحت سن السادسة عشرة. وقد ذهب المدافعون الأكثر تطورا عن مبدأ الردع النووي إلى أننا نحن كمجتمعات بشرية لدينا الحق في المخاطرة، حتى المخاطرة النووية. ولكن المخاطرة نيابة عن من؟ هل للدولة «س»

الحق في المخاطرة بحياة الدول «ص» و «ع» و«ق»؟ هل للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الحق في المخاطرة بحياة الهنود والنيجيريين والمكسيكيين والسويسريين؟ هل لأي أحدٍ الحق في المخاطرة ببقاء الجنس البشري نفسه؟

في غياب استفتاء عالمي حول الأسلحة النووية، فقد يكون من المجدي نشر هذا الامتياز، لكسر الاحتكار النووي. إنّ نشر الامتياز النووي سيتطلب أن يكون مدروسا، صعودا للمنبوذين (في السلم النووي) وتوسيعا لمراتب البَراهِمة. ومن أهداف النشر النووي أفقيًا هو ببساطة إنذار للقوى العظمى كي تدرك أنّ العالم النووي يصبح شديد الخطورة، وكي يتشجعون لاتخاذ إجراءات سريعة إزاء نزع السلاح النووي عالميًا. بكل تأكيد للانتشار النووي الأفقي مخاطره، ولكن هل تلك المخاطر حقا أكبر من مخاطر الانتشار العمودي في ترسانات القوى العظمى نفسها؟ وإلى جانب ذلك فإنّ الأولويات الأخلاقية مختلفة. يخاطر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ببقاء الجنس البشري من أجل الحرية الوطنية، ولكن ألن يكون من المنطق الأخلاقي الأفضل المخاطرة بالحرية الوطنية لصالح بقاء النوع البشري؟ لقد بدأنا الآن نقلق من حوادث الاستخدام المدني للطاقة النووية، كما حدث في كارثة تشِرنوبل عام ١٩٨٦م في الاتحاد السوفيتي، وحتى قبل ذلك في حادث جزيرة الثلاثة أميال في الولايات المتحدة. وربما ينبغي أن يقودنا إلى تصرفٍ بنّاء قلقٌ مماثل من شبح الانتشار النووي الأفقي في العالم الثالث. حتى الآن ربما قلقت القوى الكبرى من وجود «الأسلحة الخطأ في الأيادي المناسبة»، أي الأدوات المميتة في قبضة الأيادي المتزنة، ولم يكن هذا منذرا بما يكفي لدفع القوى الكبرى إلى نزع حقيقي للسلاح. وحين تصل الأسلحة النووية إلى العرب أو الأفارقة السود

سيحل كابوس جديد بوجود «الأسلحة الخطأ في الأيادي الخطأ»، أي الأسلحة المميتة في قبضة الحكومات المتزعزعة. ربما تلك الصدمة الثقافية، ذلك الذعر، سيخلق أخيرا الإرادة السياسية الضرورية بين القوى الكبرى كي تتحرك نحو نزع السلاح النووي عالميا.

الخلاصة

ثمة أمر واحد يتذكره العالم الثالث جيدًا، وهو أنّ الإمبراطوريات لا تدوم إلى الأبد، وحياة الأب المؤسس لبلدي (كينيا) تشهد على ذلك. حين وُلد جومو كينياتا لم تكن كينيا بعد مستعمرة بريطانية، ثم عايش الفترة الاستعمارية ونجا من الحكم البريطاني لخمس عشرة سنة [حين عاش خارج كينيا] وحكم كينيا لخمس عشرة سنة. تخيّل أنّ البريطانيين حين جاؤوا كانت لدينا قنبلة نووية. تخيّل أننا قلنا «بدلا من أن نُستَعمَر، لندمر سكان كينيا وجيراننا معًا». لحسن الحظ لم تكن لدينا ترسانة نووية ندافع بها عن حريتنا. تخيل أنّ الاتحاد السوفيتي اليوم احتل العالم بأكمله، إلى متى ستبقى هذه الإميراطورية الشاسعة؟ أفغانستان «المتأخرة» لوحدها أشغلت -وإلى حدٍ ما أرعبت- آلاف القوات السوفيتية منذ عام ١٩٧٩م. إذًا، فحتى لو تم تحويلنا إلى أفغانستانات -أو بولندات- صغيرة، فهل سيكون ذلك أسوأ حقًا من شتاءٍ نووي؟ تعرف آسيا وإفريقيا جيدًا أنّ الإمبراطوريات لا تبقى إلى الأبد.

نحن نعيش على جزيرةٍ في هذا الكون اللامتناهي، جزيرة اسمها الأرض. وكما قال الشاعر الإنجليزي جون دون: «ما كان ابن آدم جزيرة معزولة، لذا لا تُرسل من يخبرك لمن تُقرع الأجراس، فإنها إنما تُقرع لك أنت». وجدت هذه الكلمات معناها الأكبر في العصر النووي؛ فلا أحد جزيرة، لكن الكلّ يعيش فوق جزيرة واحدة، ولا توجد جزيرة أخرى نعرفها في هذا البحر الكوني، ولا توجد جزيرتان

تبرران الازدواجية الأخلاقية. إذا مع عزلتنا الكونية علينا أن نُنهي الثنائية ونركّز على واحديّتنا البشرية. حتى الليبرالي الذي يقول «أعطني حريتي أو اقتلني» عليه أن يدرك أنه ليس له أن يقرر لبقية البشر. بالنسبة للّيبراليين لا بد أن يكون هناك أمر واحد أهم من الحرية، وبالنسبة للاشتراكيين أمر واحد أكثر جوهرية من العدالة الاقتصادية. قد لا يكون لهذين العالمين الأخلاقيين أي معنى إنساني إلا إذا اتفقنا جميعا على أمر واحد: أنّ نجاة الجنس البشري شرط مسبق للحصول على الحرية والعدالة الاقتصادية.

العالمية الثنائيّة للحضارة الغربية: الاستعلاء الإثنيّ في فكرة «التقدّم» وفي العلوم الاجتماعية الغربية[(1)]*

لم يسبق أنْ اكتسب مفهوم «التقدّم» تأثيرا بالغا مثلما اكتسبه في القرن العشرين. وفي حين تعاني إحدى صِيَغ هذا المفهوم (الماركسية) من مشكلات كبيرة في معظم أرجاء العالم، ما تزال الصيغة الأخرى التي جاءت في القرن العشرين (التَنْمَوِيّة developmentalism) حيّة مزدهرة في معظم أرجاء العالم الثالث، مضمّنة في العلاقات بين النصف الشمالي [من الكرة الأرضية] الصناعي وما يُعرف بالدول «النامية». وتُعدّ المؤسسات العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مَعْنِيّة في جوهرها بمبدأ التقدم، ذلك أنّها معنيّة بأيديولوجيا التنمويّة. ننطلق في هذا المقال من مقدِّمة مفادها أنّ مبدأ التقدّم يستلزم مفهوم العالميّة، فالماركسية والتنمويّة في القرن العشرين اتّكأتا على افتراضات غائيّة** كانت بدورها عالَمِيّة (universalist)، سواء في نطاقِها أو في

---

1 هذا المقال عبارة عن نسخة مُراجَعة من ورقة قُدِّمت في المؤتمر العالمي للجمعية الدولية للعلوم السياسية، ٢٨ أغسطس-١ سبتمبر ١٩٨٨م بواشنطن، تحت عنوان «العالمية اليُهو-مَسيحية والاستعلاء الإثني في العلوم الاجتماعية الغربية». لاحقا نُشرت الورقة تحت عنوان «التقدّم: الطفل غير الشرعي للعالمية اليهو-مسيحية والاستعلاء الإثني الغربي: وجهة نظر نقدية من العالم الثالث» في الكتاب التالي:

Leo Marx and Bruce Mazlish (eds.), Progress: Fact or Illusion? (Ann Arbor: University of Michingan Press, 1996), pp. 153-174.

* اخترنا كلمة «العالمية» لترجمة مصطلح «universalism» والذي يُترجم أحيانا إلى «الكونية»، ويُقصد به تَجاوز الفكرة أو المبدأ لحدوده المناطقية أو الثقافية ليكون صالحا للعالم كله. واخترنا تعبير «الاستعلاء الإثنيّ» لترجمة مصطلح «ethnocentrism» والذي لا توجد ترجمة موحّدة له فيتُرجم أحيانا إلى «التمركز حول العرق» و «العصبية العرقية»، وغيرها، والمقصود من هذا المصطلح الإيمان بتفوّق جماعةٍ إثنيّة ما وتقييم الآخر من معايير وتصوّرات نابعة من الذات الإثنية. ومن المهمّ هنا التفريق بين «العرق» (race) و«الإثنية» (ethnicity)، فالأول يشير إلى عوامل بيولوجية كالمظهر ولون البشرة ولون العينين وما إلى ذلك، في حين يشير الثاني إلى عوامل ثقافية واجتماعية كالجنسية والثقافة واللغة والمعتقدات، (المترجم).

** من الغائية (teleology) وهو مفهوم فلسفي يقول بوجود غاية نهائية محددة أو غرض لكل ما هو موجود في الكون، (المترجم).

تطلّعاتها. في الجهة الأخرى نجد أنّ الماركسية والتنمويّة احتاجتا إلى صورةٍ لمجتمع مثاليّ، فالماركسية اعتبرت الرأسمالية الغربية مرحلةً وسيطة للوصول إلى المجتمع المثالي، في حين نَزَعت التنمويّة إلى اعتبار الرأسمالية الليبرالية المُنجَز النهائي- أي ما سمّاه فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ»[٢].

ومن نافل القول أنّ اختيار الغرب قدوةً أو مجتمعًا مثاليًا لهو اختيارٌ مُسْتَغْلٍ إثنيّا، في حين أنّ فكرة تطوّر المجتمعات إلى مصيرٍ واحد هي فكرة عالَمِيّة. هكذا إذًا يبقى مفهوم التقدّم عالقا في العلاقة الجدلية بين عالميّة المسير، واستعلاء المصير إثنيًا. في هذا المقال نطرح نقدًا للفكر الغائيّ الغربي واليَهُودي-المَسِيحيّ، جزئيًا من منظور ما يسمى «العالم النامي». وسنحاجج في أنّ النظريات الغربية حول التقدّم كانت نقطة التقاءٍ بين مبدأين عالميَّين، أحدهما دينيّ والآخر عِلميّ. لقد أثّرت العالمية في الدين الغربي على الأسس المعيارية لنظريات التنمية والتقدم، وسَعَت إلى تحويل العالم [بالمعنى الدينيّ] إلى الثقافة الغربية، أما العالمية في العلوم الغربية فقد أحالت ثقة الغرب بنفسه ثقافيا إلى توسّعية تِقانية. إنّ نظريات التنمية في جميع العلوم الاجتماعية لهي اندماجٌ بين المعتقد الديني والعقلانية العِلمية، وهذا جزءٌ مما نعنيه بـ«العالمية الثنائية للحضارة الغربية».

إن كانت الثقافة الغربية شديدة العالمويّة في نطاقِها، فكيف لها في الوقت نفسه أن تكون مستعلية إثنيا؟ والجواب ببساطة هو أنّ عالميّتها هي إحدى أسباب استعلائها الإثني. تحدّث اليهود عن إلهٍ عالميّ واحد، ثم قدّموا أنفسهم بوصفهم «الشعب المختار»، وبالمثل تحدّث الغرب

٢ Fukuyama, The End of History and The Last Man (New York: The Free Press, 1992).
وفي هذا الكتاب (نهاية التاريخ) يذهب فوكوياما إلى أبعد مما طرحه سابقا في مقاله:
«The End of History», in The National Interest, 16 (Summer 1989), pp. 3-18.

عن عالمية العِلم والبِشارة اليسوعية، ثم عرّف الرجل الغربي الأبيض نفسه بوصفه السلالة المختارة، نَظَر إلى نفسه على أنه النموذج المثال للبشرية. وهكذا عَرْقَن [من العِرْق] الأوروبيون المفهوم اليهودي للشعب المختار، ودون استخدام التعبير نفسه وضع الأوروبيون مفهوما عِرقيّا لأنفسهم بوصفهم الشعب المختار، وما كان في السابق معتقدا دينيًا من الاستعلاء الإثني اليهودي أصبح مُرتَكزا للغرور في العِرقيّة الأوروبية. وهكذا نشأ مفهوم «عبء الرجل الأبيض». سنتناول فيما يلي هذه التطورات التاريخية على نحوٍ أعمق.

يميل الغربيون إلى ردّ حضارتهم إلى مَعِينَين ثقافيين، وكل منهما مختلَط: التراث الإغريقي-الروماني والتراث اليَهُودي-المسيحي. وإن حاولنا تقسيم الأدوار بين هذين المنبعين، نقول إنّ الميراث الإغريقي-الروماني هو منبع الروح العلمية، والتراث اليهودي-المسيحي منبع الأخلاقيات الغربية. العِلم الغربيّ والدين الغربيّ ينطلقان بالفعل من مقدّمات عالمويّة، وقد قَولَب العلم الاجتماعي الغربي في القرن العشرين نفسه بوعيٍ على روح العلم الطبيعي ومنهجه وعالميّته. وثمّة تأثيرٌ موازٍ أيضًا على العلم الاجتماعي الغربي، ألا وهو عالميّة هذا العلم. وفي الحقيقة فإنّ العالميّة الدينية -لا العالميّة العلميّة- هي التي ظلّت تغذّي النظريات الغربية حول التقدّم والتنمية.

في جوهر هذه النزعة يقع المفهوم الذاتي الغربي بصفته الشعب المختار الجديد، وكما آمن المبشّرون المسيحيون الغربيون بوجوب تحويل الشعوب الأخرى إلى البشارة المسيحية و«إنقاذهم» من المعتقدات الأخرى، كثيرًا ما آمن العلماء الاجتماعيون الغربيون أنّه يمكن «إنقاذ» الأفارقة والآسيويين من ثقافاتهم وتحويلهم إلى البِشارة الغربية، بشارة التنمية والتقدّم. أصبحت «التنمية» تحديدا مكافئًا لدين

جديد، لا تقانةٍ جديدة. وتشترك التنموية مع المسيحية في العديد من الخصائص، مثل: (١) السعي إلى تحويل باقي البشر، وامتلاك تفسيرات مختلفة لِبشارتها [أو إنجيلها] (إنجيل متّى، أو إنجيل آدم سميث*)، (٢) افتراض وجود طريقٍ أحادية تقود إلى الخلاص النهائي، فالمسيحية والتنموية متجذرتان في الثقافة والقيم الغائيّةِ الغربية، (٣) يتزعمهما العالَم الغربي وينزع إلى اختطاف دور «الشعب المختار».

عقيدة الشعب المختار

فكرة اصطفاء الله لليهود ثيمةٌ متكررة في الطقوس الدينية اليهودية: «لأَنَّكَ أَنْتَ شَعْبٌ مُقَدَّسٌ لِلرَّبِّ إِلهِكَ. إِيَّاكَ قَدِ اخْتَارَ الرَّبُّ إِلهُكَ لِتَكُونَ لَهُ شَعْبًا أَخَصَّ مِنْ جَمِيعِ الشُّعُوبِ الَّذِينَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ»(٣). هل هذا الاصطفاء بسبب صفاتٍ أخلاقية وحِسٍ عِرقيّ متفوّق؟ أو هل يكون مسألة مسؤوليات أثقل؟ حين نُودِيَ اليهود لإظهار كلمة الله وحفظها ونشرها، هل طُلب منهم كذلك أن يحرصوا على معايير أعلى من السلوك الأخلاقي والروحي؟

كان هناك يهودٌ «عَصْرَنُوا» [من العَصْرَنة] مفهوم الشعب المختار، جعلوه أداةً للتقدّم، فمثلا كان نَحْمان كروخمال (Nachman Krochmal) هِيْغَليًا** جديدا في رؤيته للشعب المختار على أنه حامِلٌ للسيرورة التاريخية. ما رآه هيغل في بروسيا رآه كروخمال في اليهود، لكنّ كروخمال أضاف تفاعلا دَوريًا للتاريخ؛ فاليهود هم الأمة الوحيدة التي تنهض مرةً تلو المرة، يُعاد بَعثُها بعد كل انهيار. اليهود وحدهم كان

---

* آدم سميث (Adam Smith) أب الفكر الاقتصادي الحديث ويُعدّ كتابه ثروة الأمم واحدًا من أكثر الكتب تأثيرًا في الاقتصاد السياسي، (المترجم).

٣ من الترجمة العربية للكتاب المقدَس، سِفر التثنية، الإصحاح السابع، الآية ٦، (المترجم).

** نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيغل، (المترجم).

لهم اتصال مباشر بالرُوح المُطلَق*. كان اليهود إذا مصدرا لإبداع خاص، فكلّ صعود لهم كان لمستوى أعلى من إدراك الذات. كانوا ماضين في التقدم الأخلاقي، وكان التجديد الروحي والإبداع البشري سبب وجود اليهود كمُصْطَفَيْن للهِ والتاريخ[٤]. في العصر الحديث نبذ اليهود الإصلاحيون الاهتمام بالجنسية وركزوا على الجوانب الأكثر إيجابية من الشتات، لذا فقد خُفِّضَ مفهوم الشعب المختار في علوم الدين اليهودي لدى الإصلاحيين، لكنه يبقى مفهوما ممجَّدا في الدوائر المحافظة والتقليدية الأكثر انتشارا حول العالم.

وقد تعود بداية انتقال مفهوم الشعب المختار إلى المسيحيين إلى بطرس الرسول، فقد طبّق على المسيحيين وصف العهد القديم لبني إسرائيل أن يكونوا «مَمْلَكَةَ كَهَنَةٍ وأُمَّةً مُقَدَّسَة»**، في إشارةٍ ضمنية إلى أنّ أتباع يسوع هم المُصْطَفَوْن الجدد: «وأَمَّا أَنْتُمْ فَجِنْسٌ مُخْتَار، وَكَهَنُوتٌ مِلُوكِيّ، أُمَّةٌ مُقَدَّسَةٌ، شَعْبُ اقْتِنَاء»[٥]. كان بطرس الرسول يهيّئ الأرضية لما سيصبح بعد حوالي ألفين سنة «عبء الرجل الأبيض». كان يدشّن المرحلة الجديدة من المسيحية الإمبراطورية المكرَّسة لخدمة الإمبريالية بوصفها أداةً للتقدّم. كان المسيحيون الأوائل

---

* مفهوم فلسفيّ أساسيّ في فلسفة هيجل، ويمكننا بتبسيط شديد القول إنّ الروح المطلق هي الشكل النهائي من الوعي بالذات [الحقيقة المطلقة، الله]، ويمرّ الإنسان منذ ولادته برحلةٍ طويلة من الجدل مع الموجودات الأخرى والمقاربات الأخرى للحقيقة كالفن والفلسفة والدين حتى يصل الى الوعي النهائي بالذات/ الحقيقة. (المترجم).

٤ للاطلاع على تلخيصات جيدة للتاريخ والفكر اليهودي الحديث، انظر:
Howard Morley Sachar, The Course of Modern Jewish History (1985); Joseph Blau, Modern Varieties of Judaism (1966); Nathan Rotenstreich, Jewish Philosophy in Modern Times (1968).
أما كتاب نحمان كروخمال نفسه حول التفرّد اليهودي فقد نُشر أخيرا في عام ١٨٥١م بالعبرية بعنوان **دليل للحائرين في عصرنا**.

** من الترجمة العربية للكتاب المقدّس، سفر الخروج، الإصحاح التاسع عشر، الآية ٦، (المترجم).

٥ من الترجمة العربية للكتاب المقدّس، رسالة بطرس الرسول الأولى، الإصحاح الثاني، الآية ٩، (المترجم).

هامش المؤلف: للاطلاع على تطبيقٍ أقلّ إقصائية للمعتقد المسيحي في الشؤون العالمية، انظر:
Alberto C. Coil, «Some Christian Reminders for the Statesmen», Ethics and International Affairs, Vol 1 (1987), pp. 97-112.

في الواقع يهودا، ففي البدء لم يكن هناك من تمييز بين مفهومَي الشعب المختار [اليهودي والمسيحي]. المسيحية بدأت إذًا كمذهبٍ يهودي، إذ إنّ يسوع لم يأتِ لـ«يُبيد» اليهود ولكن ليحوّلهم إلى منظورٍ جديدٍ لتقاليدهم، فقد التزم المسيحيون الأوائل بالختان، وأطاعوا قوانين موسى، والتزموا بالسَبْت اليهودي. هذا وقد كان تحوّل بولسِ الرسول إلى المسيحية الخطوةَ الكبيرة الأولى نحو عولمة المسيحية- كان «تقدما» روحيا. حينئذ بدأ تبشير الإنجيل المسيحي إلى اليهود والأغيار على حدٍ سواء، وقال بولس إنه لا تمييز بين اليهود والأغيار أو بين العبيد والأحرار.

أما المزاوجة بين التراث الإغريقي- الروماني والتراث اليهودي- المسيحي فجاءت مع قبول الإمبراطور الروماني قسطنطين الأول (٢٨٠-٣٣٧م) الديانة المسيحية، وقد شكّل ذلك خطوة كبيرة أخرى في عولمة المسيحية- مرحلة ثانية في «التقدم» المسيحي. مع الوقت أدى ذلك إلى تحوّل الكثيرين إلى المسيحية في الإمبراطورية الرومانية وفي معظم أوروبا بالتأكيد. هنا كان يتشكّل مفهوم جديد للشعب المختار، مشفوعًا بثقةٍ أوروبية فائقة بالنفس. بعد ذلك بوقتٍ طويل جاءت مرحلةٌ أخرى من عولمة المسيحية، ألا وهي الاستيطان الأوروبي في الأمريكتَين. مرةً أخرى بدا الأمر وكأنّ الله «اختار» الأوروبيين كي يعمّروا العالم الجديد [قارة أمريكا] ويسيطروا عليه. أما المرحلة الكبرى الرابعة في عولمة المسيحية فتمثّلت في الإمبريالية الأوروبية الحديثة، خاصةً في إفريقيا وآسيا، وهذه المرحلة من الدور الأوروبي بصفته الشعب المختار هي التي حملت لواء «عبء الرجل الأبيض». جاب الأوروبيون العالم بحثًا عن الذهب والمجد ولخدمة الله. كانت إفريقيا مساحة جذّابة، خاصةً للتبشير المسيحي، ولم تُعتبر المعتقدات المحلية الإفريقية جديرةً بالاحترام، ناهيك عن أن تكون جديرة بالحفظ.

هكذا إذًا مضت الحملة الصليبية على «الوَثَنِيّة» الإفريقية دون أية معوّقات. جديرٌ بالذكر أنّ المعتقدات الإفريقية المقدّسة لم تُسمّ «أديانا» حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

ومثلما كانت إفريقيا السوداء أرضا عذراء لنشر البِشارة المسيحية، اعتُبرت لاحقًا منطقة عذراء لإجراء التجارب على نظريات التنمويّة والتحديث، وهكذا تَحالَفَ إنجيل متى في بعض الأحيان مع إنجيل ادم سميث. وفي إفريقيا بعد الاستعمار حدث أن أفسح إنجيل مرقس في بعض الأحيان المجالَ لإنجيل ماركس. كلّ هذه الأناجيل حملت في ثناياها عالميّة ثنائيّة. في منطقةٍ ما بين مرقس والكتاب المقدس من جهة، وماركس وخلفائه في الجانب الآخر، يأتي تشارلز داروين مؤلف العمل الجليل **أصل الأنواع** الذي أسّس مدرسة جديدة كليًا للأنواع المختارة في الغائيّة التطوّرية. ومن المفارقات التاريخية أنّ كارل ماركس أراد أن يُهدي الجزء الأول من كتابه **رأس المال** لتشارلز داروين، بيد أنّ هذا الأخير رفض هذا التشريف. في عام ١٨٦٠م كان ماركس قد كتب إلى فريدريك إنجلز بعد شهرٍ قضاه في رعاية زوجته المريضة يقول: «في فترة المحنة التي مرّت علي، في الأسابيع الأربعة الماضية، قرأتُ الكثير من الأشياء، ومن بينها كتاب داروين في الانتخاب الطبيعي. ومع أنه مكتوب بالأسلوب الإنجليزي الجاف، إلا أني أظنه هو الكتاب الذي يحتوي على الأساس لآرائنا من علم التاريخ الطبيعي»*. شَرح ماركس هذه النقطة في مكانٍ آخر، فقال أنه استبدل بالصراع في الطبيعة نظرية «الصراع الضاري بين الطبقات». وفي تأبين إنجلز

* لم يورد المؤلف المصدر الذي اقتبس منه هذه الرسالة، ولكن يمكن الحصول على الرسالة من الكتاب التالي، الرسالة المكتوبة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٨٦٠م:

Karl Marx and Friedrich Engels: Selected Correspondence, 1846-1895. New York: International Publishers, 1936

لماركس عند قبره في عام ١٨٨٣م قال: «في حين اكتشف داروين قانون التطور في الطبيعة العضوية، اكتشف ماركس قانون التطور في التاريخ البشري»*. وهكذا حلّت غائيّةٌ جديدة، ودَخَلت العالمية الثنائيّة للحضارة الغربية طورًا جديدا[٦]. كان مبدأ التقدّم يتكشّف.

من العِرقية إلى الاستعلاء الإثنيّ

نُشِر كتاب داروين **أصل الأنواع** عام ١٨٥٩م، وسرعان ما تبيّنت انعكاساته طويلة المدى على دراسة الأحياء ودراسة العلوم الاجتماعية، وحان الوقت للعِرقِيّين أن يبدؤوا- عبر نظرية الانتخاب الطبيعي- في تبيان كيف يمكن ردّ الاختلافات الكبيرة في القدرات البشرية والترتيب البشري إلى تفاوتات بيولوجية بين الأعراق. ولكن إلى حدٍ ما كانت هذه النظرية سابقة بزمن طويل على داروين، وما أضافه داروين كان الآلية التي حولّت تصنيف الكائنات من مجرد تصنيف إلى سيرورة [متحركة]. أما الصيغة الثابتة من النظرية فكانت دينية، تعود إلى الفكرة القديمة بأنّ الله نظّم العالم بطريقة ينتظم فيها الكون والخَلْق في «سلسلة الوجود الكبرى» أي أنّ جميع المخلوقات يمكن تصنيفها ووضعها في تراتبية تمتد «من الإنسان وحتى أصغر زاحفٍ يُكتشف بالمجهر»[٧]. وفي قمة هذه التراتبية كان الشعب المختار.

* لم يورد المؤلف المصدر هنا أيضًا، ولكن يمكن الحصول على هذا التأبين في الكتاب التالي:
Friedrich Engels, Selected Works. (New York: International Publishers), 1950, p. 153.

٦ من كتاب:
Edgar Hyman, The Tangled Bank (New York: Grosset and Dunlop, The Universal Library, 1966 edition), pp. 121-126.
يستند هذا القسم على دراساتي السابقة حول التنمية السياسية والتحديث. انظر تحديدا:
Ali A. Mazrui, «From Social Darwinism to Current Theories of Modernization: A Tradition of Analysis», World Politics, Vol XXI, No. 1, October 1968.

٧ انظر:
A. O. Lovejoy, The Great Chain of Being (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1936); Appiah, «The Uncompleted Argument: DuBois and the Illusion of Race», Critical Inquiry (1) 1985.

بعبارةٍ أخرى، لم تُصنّف الأنواع الدنيا فقط [أي الحيوانات]، بل كانت هناك تقسيمات حتى داخل الأنواع العليا المخلوقة على صورة الله [أي البشر]. تفترض نظريات سلسلة الوجود الكبرى أنّ الله، بحكمته، لم يشأ أن تكون هناك فجوة كبيرة بين صنفٍ واحد من الخلائق وما بعده، لذا كان لا بد من أصناف وسيطة بين القِرَدة الشبيهة بالبشر (orangutans) والرجل الأبيض. ومنذ عام ١٧١٣م بدأ الطبيعيون بالبحث عن «الحلقة المفقودة» بين البشر والقردة، ويبدو أنهم تفكّروا في احتمالية تَجاوُر الهوتنتوت* والقردة الشبيهة بالبشر في «سُلّم الحياة» لا يفصلهما إلا أنّ القردة الشبيهة بالبشر غير ناطقة[٨]. وما ساعدت الداروينية في صقله إلى شكلٍ نظري محدّد كان عنصر الحركة في هذه العملية، أي الفكرة القائلة بإمكانية تحرّك الناس المتخلّفين إلى طَورٍ أعلى، وتحرّك المتقدمين أعلى فأعلى. أخيرا إذًا تم تفعيل [فكرة] التقدم.

ليس صعبًا رؤية الارتباط بين العِرقيّة والاستعلاء الإثني، وحتى في النظريات العرقيّة الأقدم لم يكن من الصعب تحديد موضع الرجل الأبيض في سلسلة الوجود. يقول فيليب كِرْتِن مناقشًا آراء هؤلاء المنظّرين البيولوجيين الأوائل:

بما أنه لا يوجد تبرير علمي أو بيولوجي صارم للقول أنّ عرقا واحدا «أعلى» من آخر، فإن معايير الترتيب لا بد أن تأتي من افتراضات غير علمية. جميع البيولوجيين...بدأوا بوضع النوع الأوروبي في أعلى السلم. وكان هذا طبيعيا ولو كمجرد انعكاسٍ غير واعٍ للشوفينية الثقافية. ويمكن القول بأنه من تقييم الإنجازات الأوروبية في الفن

---

* الهوتنتوت (أو الكويكوي) جماعات رعوية في جنوب غرب إفريقيا، (المترجم).

٨ المرجع السابق، ص٢٣٣. وانظر أيضًا:

A.O. Lovejoy, «Some Eighteenth Century Evolutionists», Poular Science Monthly, Vol. LXV, NO. 4 (July 1904), pp. 238-251.

والعلم...كان من المفروغ منه أن يرتبط الإنجاز التاريخي ارتباطا وثيقا بالشكل البدني- باختصار، كانت هناك قُربى حميمة بين ذلك العرق وتلك الثقافة[٩].

وقد قاد العنصر الحركيّ [الديناميكي] في نظريات التطور المستعلية إثنيا إلى افتراضات تتمحور حول زعامة العرق الأبيض في سيرورة التغيير التاريخي. التقدّم إذًا كان انتخابا اجتماعيا إن لم يكن انتخابا طبيعيا، وداخل الأعراق البيضاء نفسها افتُرِض أن تأتي زعامة معينة من أقوى أصناف الجنس الأوروبي. مثلا، قدّم توماس أرنولد -في محاضرته الافتتاحية كبروفيسور ريجيوس* للتاريخ الحديث في جامعة أكسفورد في ديسمبر ١٨٤١م- عمرًا جديدا للفكرة القديمة القائلة بوجود مركزٍ متحركٍ للحضارة. ذهب أرنولد في محاضرته إلى أنّ تاريخ الحضارة كان تاريخا لسلسلة من الأعراق المبدعة، وضع كل منها أثره ثم طواه النسيان، تاركًا تراث الحضارة إلى خليفةٍ أعظم منه. فما مرّره الإغريق إلى الرومان، أورثه الرومان بدورهم إلى العرق الجرماني، ومن ذلك العرق كانت إنجلترا هي الأمة الأعظم حضارة[١٠]. وفي حالاتٍ كثيرة اعتُبر هذا جزءا من خطّة الله الكبرى -إذ إنّ الأباطرة والملوك مُستَخلَفِين من الله.

قادت مفاهيم الزعامة غالبًا إلى مفاهيم الحقّ في حكم الشعوب

---

٩ P. D. Curtin, The Image of Africa (London: MacMillan and Company, 1965), pp. 38-39.
وفي الحقيقة أدين بالفضل لكتاب كرتن لما وفّره من معلومات ببليوغرافية وبعض الأفكار النبيهة.

* كرسيّ ريجيوس (Regius professorship) هو كرسيّ أستاذية رفيع المستوى يصدر بأمر مَلَكيّ في بريطانيا، (المترجم).

١٠ T. Arnold, Introductory Lectures on Modern History (New York: D. Appleton & Co., 1842), pp. 46-47; Curtin, The Image of Africa, esp. pp. 375-377; Arthur Penrhyn Stanley, Life and Correspondence of Thomas Arnold (London: Ward, Lock and Company, 1845), esp. pp. 435, 438.
وقد ناقشتُ هذا المفهوم، مفهوم المركز المتحرك للحضارة، في محاضرتي الافتتاحية:
Ancient Greece in African Political Thought (Nairobi: East African Publishing House, 1967).

الأقل تقدما. حتّى نبيّ الليبرالية جون سْتِوَرْت مِل قال إنّ الاستبداد «أسلوبٌ شرعيّ في الحُكم عند التعامل مع البرابرة، على أن تكون الغاية تطويرهم...»[11]. في فِكر جون سْتِوَرْت مِل أيضًا بدأ يظهر مفهومٌ مفادُه أنّ المؤسسات الديمقراطية الغربية تشكّل المصير النهائي لجزءٍ كبيرٍ من التنمية الاجتماعية-السياسية، واعتُبرت القدرة على إدارة المؤسسات الديمقراطية مؤشرًا على النضج السياسي والاستقرار المؤسساتي. بل إنّ مِل بدأ يتبنى بعض التحفظات التي يحملها منظرو التحديث المعاصرون حول إمكانية وجود مؤسساتٍ ليبرالية في حالات التعددية الإثنية. يقول مِل: «المؤسسات الحرّة شبه مستحيلة في دولة متشكلة من جنسيات مختلفة»[12]. هنا إذًا تتبدّى المسلمّة التي تحملها بعض نظريات الاندماج المعاصرة، والتي تبشّر بسيرورةٍ تتجه نحو انصهار الجنسيات المختلفة داخل إقليم ما إلى كيانٍ جديد قادر على تحمّل ضغوط حكومةٍ أكثر ليبرالية. وهناك على الأقل مقاربة واحدة في التنظير حول التحديث السياسي في أيامنا تستند على ما وصفه روبرت باكِنَم أنه «الفكرة التي تقول إنّ التنمية السياسية هي أساسا وظيفة لنظام اجتماعي يتيح المشاركة الشعبية في العمليات الحكومية والسياسية على جميع المستويات، وتجسير الفجوات الإقليمية والدينية والطبقية واللغوية والقبلية وأية

---

11 J. S. Mill, Representative Government, R.B. McCallum [Ed.] (Oxford: Basil Blackwell, 1946).
انظر أيضًا:

Joseph Ike Asike, «Culture, Development and Philosophy», Africa and the World, Vol. I, No, 3, April 1988, pp. 20-25.

١٢ المرجع السابق. ويطرح كارل روزبرغ مثلا فكرة مشابقة حين يقول إنّ «الأخطار التي تمثلها النزعات الإثنية وغيرها من النزعات ضيقة الأفق على الاستقرار تبرز في معظم دول إفريقيا بسبب غياب القيم المشتركة والمبادئ المشتركة في السلوك السياسي مما نطلق عليه بشكل عام «الإجماع». وعادة ما تستلزم شروط الإجماع أنّ يتم السعي إلى مصالح الجماعة سلميًا وضمن مؤسسات الإطار الدستوري».
انظر:

Carl G. Rosberg Jr., «Democracy and the New African States», in Kenneth Kirkwood (ed.), St. Antony›s Papers on African Affairs, No. 2 (London: Chatto and Windus, 1963), p. 26.
وهناك الكثير جدا من الآراء المشابهة في أدبيات الديمقراطية في الدول الجديدة.

فجوات أخرى».

ويمضي باكِنَم في فكرته فيقول إنّ أحد الأشكال التي اتخذتها هذه المقاربة في وقتنا الحاضر هو تقييم المتلازمات الاجتماعية للديمقراطية. هل هذه هي المعايير الجديدة للشعب المختار؟ يُفترض أن تحقق هذه المتلازمات [عند تقييمها] علامات عالية نسبيًا في المتغيّرات الاجتماعية، كوجود نظام طبقي مفتوح، والتعليم، والمشاركة الكبيرة في المؤسسات التطوعية، والتمدين، ونظام الاتصالات[١٣]. جزءٌ كبير من هذا التحليل يفترض أنّ أرقى المؤسسات الحديثة لا بد أن تكون حتمًا تلك المصمّمة في الغرب. التطور الدارويني نحو الحداثة إذًا هو التطوّر نحو الأساليب الغربية. ويبدو أنّ إدوارد شِهلْس كان يعبّر عن رأيه في الموضوع وآراء بعض أعضاء النخبة الإفريقية-الآسيوية حين قال: «الحداثة تعني أن يكون الشيء غربيا دون عبء التبعية للغرب»، وكثيرٌ من تنظير شِهلْس في عملية التنمية يحمل التفضيل المستعلي إثنيا لـ«نظامٍ من المؤسسات التمثيلية» من النوع الغربي[١٤]. هكذا إذًا دُمُقْرِطَ مفهومُ «الشعب المختار».

كانت هناك نماذج نظرية لتنمياتٍ بلغت حتى تصنيف الأنظمة السياسية في العالم إلى (١) النظام الإنجليزي-الأمريكي، (٢) والأنظمة الأوروبية القارية، (٣) والأنظمة الشُمُولية، (٤) والأنظمة الموجودة

---

١٣ Packenham, «Approaches to the Study of Political Development», World Politics, Vol. XVII, No. 1, October 1964.

وللاطلاع على أفكار إضافية مفيدة استفدتُ من حوارات مع جْوِينْدُلِن كارتر (Gwendolen Carter) والراحل وِليَم براون (William O. Brown) والراحل جيمس كولمَن (James S. Coleman).

١٤ Shils, Political Development in the New States (The Hague: Mouton and Co., 1965), pp. 10 ff.

وانظر أيضًا:

David Easton, «Political Science in the United States: Past and Present», International Political Science Review, Vol. 6, No. 1, 1985, pp. 133-152.

في إفريقيا وآسيا(١٥). هكذا وجد مفهوم الشعب المختار غطاءً ليبراليًا. ومن الواضح أنّ هذا الاستعلاء الإثني متصل اتصالا وثيقا بالنظريات الأقدم للتفوق الأنجلو-ساكسوني بصفته مركزًا لموجةٍ جديدة من الحضارة. حريّ بالذكر أنّ نظريات التغيّر التطوري الذي ينتهي إلى تفوّق أمةٍ واحدة تبنّاها فلاسفة غربيون كبار، من أبرزهم هِيغل الذي يرى أنّ السيرورة الكاملة للتغيير في الكون بلغت مداها بظهور الدولة البروسية والنبوغ الجرمانيّ. وهيغل أيضا كان بشكلٍ من الأشكال داروينيّا اجتماعيّا قبل داروين في مفهومه حول التجاذب الإبداعي بين الأطروحة (thesis) ونقيضها (antithesis) والتأليف بينهما (synthesis)، وكذلك مفهومه حول التطوّر باتجاه ظهور نوعٍ أرقى.

وقبل وقتٍ أقرب إلينا ظهر مؤرخون نظروا إلى التطوّر البشري باعتباره صعودا تقدميا إلى تفوق أمّتهم أو مجموعة أممهم. فمثلا فسّر وِليَم مَكنِيل تاريخ العالم بطريقةٍ تتيح له أن ينتمي إلى هذا التراث [تراث الأمة المتفوقة](١٦)، ويعترض -إلى حدٍ ما- على التشاؤمية الشْبينغلَريَّة* حول سقوط الغرب واعتبار التاريخ مجموعةً من الحضارات المنفصلة

١٥ طرح جابرييل ألمند (Gabriel Almond) أيضًا رؤية مماثلة للتنمية السياسية، خاصة في أعماله الأولى. وهناك طرح أكثر حذرا قال به آيزنستادت الذي قال: «تاريخيا، التحديث عبارة عن عملية تغيير باتجاه تلك الأنواع من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين إلى أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا».
انظر:

Eisenstadt, Modernization: Protest and Change (Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1966), p.1.
انظر أيضا سلسلة الكتب التي حملت عنوان «Studies in Political Development» برعاية لجنة السياسة المقارنة في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة (Social Science Research Council). ومن الدراسات المتعلقة بموضوعنا حول أنظمة القِيَم كتاب:

Lucian W. Pye and Sidney Veerba (eds.), Political Culture and Political Development (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1965).

١٦ McNeill, The Rise of the West (Chicago and London: University of Chicago Press, 1963).
وللاطلاع على أطروحة أكثر تضاربا، انظر:

J.M. Roberts, The Triumph of the West (London: British Broadcasting Corporation, 1985).

* نسبة إلى المؤرخ والفيلسوف الألماني أوسفالد شبينغلر، (المترجم).

تسعى كل منها إلى تحقيق وظيفة مستقلة بذاتها. كان مكنيل يؤمن أنّ للثقافات الإنسانية علاقة متداخلة، وتاريخها كان يقود إلى تفوّق عالمي للحضارة الغربية.

في علم الاجتماع تحدّث تالكوت بارسنز عن «مبادئ عالمية تطورية» تشير إلى اعتقادٍ بأنّ التنمية تسيرِ إلى تقاربٍ أكبر مع الأنظمة السياسية في العالم الغربي. يرى بارسنز أنّ من الضروري وجود ارتباطٍ بين المشاركة الشعبية والسيطرة على صنع القرار، وذلك لإيجاد دعمٍ مستمر للأنظمة السياسية-القانونية، ولأحكامها وقراراتها المُلزِمة. لذا ففي المجتمعات الكبيرة تُعدّ «المشاركة الديمقراطية» «مبدأً عالميًا تطوريا». وفي دفاعه عن هذه الفرضية ضد ما قد يلحقها من نقد، يقول بارسنز بطريقةٍ استشرافية:

أُدرك تمامًا أنّ اتخاذ هذا الموقف يُلزمني بالقول أنّ النظام الشمولي الشيوعي ربما لن يكافئ «الديمقراطية» في قدرتها السياسية والاحتوائية على المدى الطويل. أتوقع بالفعل أن يثبت عدم استقرار هذا النظام، وأنه إما سيُجري تعديلات نحو توجّه عام من الديمقراطية الانتخابية ونظام التعددية الحزبية، أو «سَيَرْتَكِسُ» إلى أنظمة أقل تطورا وأقل فعالية سياسية تفشل في التقدم بالسرعة أو إلى الحدّ المفترضين لها[١٧].

ثمّة استعلاءٌ إثنيّ استشرافيّ مثيل يتضح في مقاربة رونَلد بينوك لدراسة التنمية السياسية. يُشير بينوك إلى مبادئ مثل «العدالة وفقا للقانون» و«حكم القانون» و«الأحكام القضائية واجبة النفاذ» بوصفها بضائع سياسية تُكتَسب حين يصل المجتمع إلى درجة معينة من التنمية

---

١٧ Parsons, «Evolutionary Universals in Society», American Sociological Review, XXIX (June 1964), p. 356.

في العدد نفسه من المجلة انظر أيضًا:

S.N. Eisenstadt, «Social Change, Differentiation and Evolution».

السياسية. يقول بينوك في هامشٍ طويل:

قد يُقال إنّ الديكتاتوريات الشمولية الحديثة ربما لا توافق معايير العدالة وفقا للقانون الموضّحة أعلاه. هل لنا إذًا أن نعتبرها أقل «تطورا» من الأنظمة الدستورية الحديثة؟ - يسعدني القول أنه إلى هذا الحد تُعدّ هذه الأنظمة في الواقع أقل تطورا وأقل ملاءمة للوفاء باحتياجات الناس والمجتمع.[١٨]

وفي موضعٍ لاحق في المقال نفسه يناقش بينوك التنمية السياسية بطريقةٍ مستعلية إثنيا، مؤكدا على أنّ تاريخ التطور البشري يسير باتجاه المؤسسات والمثاليات التي يرعاها العالم الغربي. ويُعّد هذا نوعًا جديدا من العالمية المستعلية إثنيا؛ إذ إنّ بينوك لا يصف تلك المثاليات بأنها «غربية»، بل يشير إليها على أنها مرتبطة بـ«ثقافةٍ عالمية». مع ذلك يتكرر مَيلُ بينوك إلى تحديد حركةٍ باتجاه الأعلى للتطور البشري نحو التغريب، وهذا ما عبّر عنه في الجملة الأخيرة من مقاله:

من المألوف في وقتنا الحاضر مقارنة الدول أو ترتيبها وفقا لدرجة التنافس بين الأحزاب، أو تبنّي الآليات الرئيسية للحكومة التمثيلية، أو [القدرة على] الحشد الاجتماعي. وأرى -كي نرى صورة أقرب للكمال ونتخذ أحكاما فاصِلَة- أنّ أي شخص مهتم بالتنمية السياسية المقارَنَة عليه أن يضع في اعتباره ما يمكن قياسه فيما يتعلق بالأمن والعدالة والحرية والرفاه[١٩].

---

١٨ James Ronald Pennock. «Political Development, Political Systems, and Political Goods», World Politics, Vol. XVIII, No. 3 (April 1966), p. 424.

١٩ المرجع السابق، ص٤٣٤. يشير بينوك إلى ملحق ورد في كتاب:

Gabriel Almond and James Coleman (eds.), The Politics of the Developing Areas (Princeton, 1960)

وفي مقال:

Phillips Cutright, «National Political Development: Measurement and Analysis», American Sociological Review, Vol. 28, No. 2 (April 1963), pp. 253-264.

ناقش جابرييل ألمند هذه القضايا أيضا في مقاله:

«A Development Approach to Political Systems», World Politics, Vol. XVII, No. 2 (January 1965), pp. 183-214.

ومع وصولنا إلى النظريات الحالية للتحديث ومقولة فوكوياما بنهاية التاريخ تَراجَعَ المكوّن العِرْقي في نظريات التنمية الإنسانية تراجعًا شديدا، على الأقل داخل الدوائر العلمية. كان المكوّن العرقي هو ما أضفى على الداروينية الاجتماعية صفةً بيولوجية مستمرة مستعارة من كتاب داروين. وفي الحقيقة لم يكن من السهل في ذروة النظريات العرقية تحديد الخط الفاصل بين الداروينية البيولوجية والداروينية الاجتماعية. أما في نظريات التنمية والتحديث المعاصرة فقد نُزعت بيولوجيّة الداروينية إلى حدٍ كبير، ولم يعد التعصّب العِرقي يُستجدى لتفسير مراحل النمو السياسي. ما يُستجدى فعليًا هو في أكثر الحالات اعتدالا غرورٌ عِرقيّ أو افتخار ثقافي مُسْتَعْلٍ إثنيا على نطاق عالمي.

التطور والتفاؤل

كان للانتقال من التفسيرات البيولوجية للتأخر البشري إلى التفسيرات الثقافية نتائج مهمة. تدل الاختلافات البيولوجية ضمنيًا على معدل أبطأ من الطفرة الإيجابية في الشخصية، وهكذا فإنّ الإفريقي كان لا بدّ أن يتأخر خلف العديد من الأجيال لأنّه لا يد له في الصفات البيولوجية التي ورثها عن نوعه الفرعي [أو النُّوَيع بلغة الأحياء]. إذًا فثمّة صفة تكاد تكون صفة الثبات -في التخلّف- حين يُعزى غياب التنمية إلى خصائص وراثية داخل العرق. ولكن حين انتقلت أفكار التطوّر الاجتماعي باتجاه الحتمية الثقافية أصبح من الممكن أخيرا أن يلحق الشعب المتخلف بركب الشعب الأكثر تطورا.

كانت هناك نقاط تحوّل انتقالية في مسيرة الانتقال من الحتمية البيولوجية إلى الحتمية الثقافية، ولنأخذ مثالا على ذلك ويليَم جريج كحالةٍ من الانتقال الفكري في هذا المجال التنظيري. ورث جريج زعامة الاستعلاء الإثني الأنجلوسكسوني من توماس أرنولد، فمع موت

هذا الأخير كتب جريج في مجلة **وِسْتمِنْستر ريفيو** متفكرا في مصير التطوّر البشري، وناقش مسألة إفريقيا تحديدا ذاهبًا إلى أنّ بعض «الأعراق المتخلّفة» في أماكن أخرى كانت توشك على الانقراض، في حين يبدو أنّ «العرق الزنجي» يمتلك تكيُّفا مدهشا. كانت الإحصاءات من أمريكا الشمالية قد أشارت إلى أنّ السود استطاعوا البقاء في وضعٍ صحي مستمر رغم نقلهم من إفريقيا إلى بيئة أمريكا الشمالية المختلفة للغاية عن بيئتهم، وإلى تجربة مختلفة جدًا من الاتصال المباشر مع الأوروبيين. وكان جريج على الرأي القائل بافتقار الأفارقة لأيّ من إمكانات الأصالة أو الإبداع الفكري، بيد أنهم يتحلّوْن بصفةٍ مهمة للغاية من منظور التثاقف الناجح: كان لدى الأفارقة نبوغ هائل في التقليد، ما مكّنهم من تشرّب ما يورثه الغرب لهم. كان لهذا الرأي أثرٌ بالغ على مفهوم التقدّم، إذ إنّ جريج كان إلى حدٍ ما رائدًا لنظريات ما عُرف باسم «أثر التقليد demonstration effect». هكذا إذًا أصبح التقدّم البشري ممكنا لأنّ الأعراق المتخلفة كانت تمتلك على الأقل قدرةً على التقليد. كان يُمكن إذًا [بِلُغة الزراعة] تطعيم الإنجازات الأوروبية على الشجرة الإفريقية[٢٠].

وقد قُدِّر لبعض هذه المفاهيم أن تبقى إلى مرحلة التوسّع الاستعماري في إفريقيا، واستُخدمت لشرعنة السياسات الاستعمارية. كانت هناك إذًا قَرابة فكرية كبيرة بين المخزون الفكري لسياسات «الاستيعاب»* الفرنسية في المستعمرات مع الميراث النظري الذي ينتمي إليه جريج- الميراث الذي منح الإفريقي القدرة على الاقتداء دون القدرة على الابتكار. تدفّقت إذًا محاولة فَرْنَسة الأفارقة من ذلك

٢٠ W. R. Greg, «Dr. Arnold», Westminster Review, Vol. 39, No. 7 (January 1843), pp. 1-30.

* بعكس الاستعمار البريطاني، اتبعت فرنسا في استعمارها سياسة «الاستيعاب»، أي إمكانية أن يُصبح الرعايا المستَعمَرين فرنسيين إن هم تبنّوا لغة فرنسا وثقافتها، (المترجم).

النبع التاريخي من العالمية المستعلية إثنيا. وحين جاء الاستقلال ناقش منظّرو العالم الأنجلوسكسوني جدوى الإبقاء على المؤسسات الموروثة من حقبة الاستعمار، فكان النقاش حول ما إذا تستطيع غانا الحفاظ على «النموذج الوِسْتمِنستري» أم لا جزءًا من هذا التوجّه الفكري: حجم القدرة التقليدية للإنسان السياسي الإفريقي. وبالتدريج اكتسبت نظريات التنمية السياسية شيئا من التطوّر ميّزها تمييزا فاصلا عن التفسيرات البيولوجية البسيطة حول ما إذا كان هناك نبوغ اقتدائي في النُوَيع الإفريقي. وهكذا أصبحت قدرة غانا على الحفاظ على النموذج الوستمنستري أو قدرة نيجيريا على التأقلم مع المؤسسات الفدرالية والوستمنسترية الموروثة مسألة متعلّقة بالمعوّقات والشروط التي استطاع العالم الغربي تكييفها لصالحه، وعلى بقية العالم أن يسعى لذلك.

ومع هذا فقد ظلّ هناك اقتناع راسخ بأنّ التغيير العالمي يتجه إلى الاقتراب من المنجزات الغربية. وفي الوقت نفسه احتضنت العلوم السياسية كتخصصٍ علمي موضوع الشخصية المقارَنة ومعه فكرة أنّ الثقافات المختلفة يمكن مقارنتها على أساس ما يتم إنجازه في العملية السياسية. بذلك أمكن إخضاع أي نظامين سياسيين تقريبا للمقارنة، ومَثّلُ ذلك المقارنة بين غانا وإسبانيا، والمكسيك وأوغندا، وتنزانيا والاتحاد السوفيتي. أصبحت المقارنة إذًا في العلوم السياسية تمظهرًا وعاملا تعزيزيًا لقَبول النسبية الثقافية والتسامح مع الاختلافات الكبيرة. هكذا إذًا حققت النزعة الداروينية التطورية مستوى عاليا من التكييف العابر للثقافات حين بدأ الوظيفيون-الشكلانيون في العلوم السياسية يحدّدون وظائف قابلة للمقارنة يؤديها أفراد وبُنى [ثقافية-اجتماعية] مختلفة بين مجتمع وآخر. ولكن كان هناك جنبا إلى جنب مع هذا

التسامح اقتناعٌ بأنّ التقدّم كان شبه محتوم للمجتمعات المتخلفة، تقدّم يتجه إلى التشابه الأكبر مع قيم العالم الغربي وأعرافه وبُناه [الثقافية-الاجتماعية].

أكّد عالم الاجتماع الراحل جيمس كولـمَن في كتابه المؤثر **سياسة المناطق النامية** حين ناقش عمليات التغيير في خمس مناطق جغرافية ذات سياقات مختلفة أنّ نتائج التغيير لم تكن واحدة، و«بشكلٍ عام قرّبت التغييرات تلك الدول من نموذج المجتمع الحديث». ولكن ما المجتمع الحديث؟ في مواضع أخرى كانت وجهة نظر كولـمَن أقل تحيزا وأقل استعلاء إثنيا، ولكن في هذا الكتاب الذي حرّره مع جابرييل ألمند استقى تعريفا لـ«المجتمع الحديث» من مقدّمة ألموند والنموذج الذي وضعه إدوارد سهلس لـ«الديمقراطية السياسية». وعلى ضوء الخصائص النسقية التي تم سردها يخلص كولمان إلى أنّ «من الواضح من قائمة الخصائص هذه أنّ الصفات الإنجليزية-الأمريكية تقارب جدًا نموذج النظام السياسي الحديث...»[٢١]. هل يمكن أن تكون إفريقيا وأمريكا اللاتينية تَتَدَمَقْرط [أو في تصريف آخر: تتدقرط] في ذلك الاتجاه التحديثي؟ هل لدى العلوم السياسية إشارات تنبؤنا بها حول المستقبل؟ وكيف ترتبط هذه الإشارات بالنبوءة الدينية من جانب، والتنبؤ العلمي من الجانب الآخر؟

عن النبوءة والغائية

لفترةٍ طويلة ظلّت النبوءة والإخبار بالمستقبل جزءا من إثبات مصداقية الدين، خاصة بين الساميّين (العرب واليهود)، وفي العلوم

٢١ Conclusion in Gabriel A. Almond and James S. Coleman (eds.), The Politics of the Developing Areas, op. cit., pp. 536, 533.

وفي مقدمته لكتاب

Education and Political Development (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965)

يعرّف كولـمَن التنمية السياسية بحيادٍ أكبر على أنها تعظيم للـ«قدرات السياسية». انظر ص١٥-١٦.

الاجتماعية الجديدة في القرن العشرين حلّ التنبؤ في العالم الغربي محلّ النبوءة كإجراءٍ لإثبات المصداقية. وحين اقتربت العلوم الاجتماعية أكثر من العلم حاولت الاقتراب أكثر من القدرة التنبؤية. ولكن ما بدا أنه جهد للمزاوجة بين الدراسات الاجتماعية والمنهج العلمي هو في جوهره -جزئيا على الأقل- بَعْثٌ لتراث تقليدي قديم. فالقدرة التنبؤية بصفتها تصديقا على العلم في بعض الأحيان هي صيغة أخرى من القوة النبوئية بصفتها تصديقا على الدين. وهكذا عَلِقَت الدراسات الاجتماعية بينهما.

تدشّن هذه النزعة نوعًا آخر من العالمية، عالمية الزمان- مقارنة بعالمية المكان التي ناقشناها حتى الآن. كان نشر البِشارة المسيحية إلى أرجاء العالم احتلالا للمكان، في حين أنّ تحديد المستقبل هو احتلالٌ للزمان، وقد حقّقت العلوم الاجتماعية الغربية عالمية الزمان كما حققّت عالمية المكان، مع بقائها مُستَعلية إثنيًا. في المراحل الأولى من النظرية السياسية التقليدية كان الشغل الشاغل هو التصديق على الحاضر بالإشارة إلى الماضي، بدلا من توقع المستقبل بالإشارة إلى الحاضر، فالحالة الطبيعية (state of nature) التي قال بها تومَس هوبز وجون لوك كانت مستقاة إلى حدٍ ما من [سفر] التكوين وجنّة عَدْن، إذ مال هوبز إلى فكرة «الخطيئة الأولى» وقابلية الخطأ لدى الإنسان، في حين فضّل لوك مفهوم الإنسان كآدم قبل سقوطه [من الجنة].

كما اتكّأ تراث «العقد الاجتماعي» بصفته أساسًا للالتزام السياسي على فرضيّات متعلقة بماضي الإنسان، لكنّ المنظرين التعاقديين لاحقًا اعتبروا فكرة العقد أداةً منطقية لا تأكيدا تاريخيا على دخول الإنسان في معترك التدافع مع الآخر في المجتمع. ولكن ألا يمكن أن تكون أداة دينية كذلك؟ كانت فكرة الحالة الأصلية التي سبقت العقد الاجتماعي بصفتها أداة منطقية مجرد طريقة لمحاولة تقييم ما سيكون عليه الإنسان إن

نحّينا جانبا ما يترتب على العيش في مجتمع من نتائج و اثار . كانت إذًا محاولة للحصول على الرواسب البشرية الأساسية عبر عزل العوامل المتعلقة بالعيش في مجتمع. لكنّ مفهومَيّ «جنّة عدن» و «الخطيئة الأولى» كانا أيضًا أداتين منطقيتين إلى جانب كونهما مسلّمتين دينيّتين. في الجهة المقابلة بقيت تاريخانيّة العقد الاجتماعي جزءا من الجدل الدائر في النظرية السياسية لفترةٍ من الزمن. حين ساوى هوبز الحالة الطبيعية مع حالة الحرب شعر بوجوب الدفاع عن نفسه أمام المتشككين في واقعية هذه الحالة:

وقد يعتقد بعضهم أنه لم يكن ثمّة وجود لزمن أو لحالة حرب كهذه؛ وأنا أعتقد أن هذه الحالة لم تكن قطّ معمّمة في جميع أنحاء العالم، ولكن هناك أماكن عديدة حيث يعيش الناس هكذا الآن. وهكذا، فإن الشعوب الوحشية في أماكن عديدة من أميركا لا يملكون أي حكومة، باستثناء حكم العائلات الصغيرة التي يعتمد الوفاق فيها على الشهوة الطبيعية، وهم يعيشون إلى اليوم بالطريقة الوحشية التي تكلّمت عنها سابقا. ومهما يكن الأمر، يمكن إدراك طريقة الحياة حيث لا وجود لقوة مشتركة يخشاها الجميع من خلال طريقة الحياة التي يؤول إليها الذين كانوا يعيشون في ظل حكومة مسالمة حين يقعون في الحرب الأهلية[٢٢].

وكان لمفهوم جون لوك عن العقد الاجتماعي أيضًا عناصر تاريخانيّة في مسلّماتها، فالثورة المجيدة في إنجلترا* أسندت قسما كبيرا من فلسفتها على التفاهم التاريخي المفترض بين الملك والشعب. وحين انتقد إدمند بيرك الثورة الفرنسية لاحقا، كان ذلك جزئيا بسبب أنّ الثورة الفرنسية لم تسترشد جيدا بنظرةٍ إلى الماضي قبل محاولة الدفع

٢٢- هذه الفقرة مأخوذة من ترجمة الكتاب المنشورة: توماس هوبز، اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ت: ديانا حرب وبشرى صعب، مشروع كلمة ودار الفارابي، ٢٠١١م، ص١٣٦.

* الثورة المجيدة أو ثورة ١٦٨٨ هي التي انتهت بعزل الملك جيمس الثاني بمساعدة ويليَم الثالث زوج ماري ابنة الملك جيمس وحاكم جمهورية هولندا، فنصّب الإنجليز وليَم وزوجته ماري ملِكين، وبعد سنةٍ أصدر البرلمان الإنجليزي «إعلان الحقوق»، (المترجم).

إلى المستقبل. يرى بيرك أنّ الافتقار إلى الحسّ بالماضي يمكن أن يقود إلى تجاهلٍ أرعن للمصالح الحقيقية للأجيال التالية، ذلك أنّ «من لا يعود بنظره إلى أسلافه لن يمدّ بصره إلى الأجيال القادمة»(٢٣).

مع ذلك فإنّ الانتقال من الثيولوجيا والتقليدية إلى عقلانية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو في جزء منه انتقال من التوجّه المبني على القِيَم الموروثة إلى توجه يضع المستقبل أولويةً في أعرافه. وقد أكّد المنظر السياسي الراحل في أكسفورد جون بلامينانز أنّ المرء لا يمكنه إلا أن يرى نفسه مسافرًا، ولا يمكنه أن يعرف أنه حي إن لم يعد بنظره للماضي ويوجّه بصره للمستقبل. لكنّ الفيلسوف السياسي في الفترات الماضية كان يمضي وقتا أطول في محاولة فهم الماضي منه في محاولة إدراك شكل المستقبل. يقول بلامينانز:

منذ البداية كان دارس السياسة المتفلسف مهتما بمجرى التغيير الاجتماعي. تخيَّل أرسطو المدينة تنمو من القرية، والقرية تنمو من العائلة، وبما أنه سمّى الانسان حيوانا سياسيا، مخلوقا مطبوعا على أن يخلق مجتمعا سياسيا ليدرك ذاته في هذا الفعل، نظر إلى الانتقال من العائلة إلى المدينة بوصفها حركةً في الاتجاه المرغوب، تقدّم. لكنّه لم يتخيل وجود شيء أفضل من المدينة ولم يسأل نفسه ما الذي يمكن أن يحل محلّها(٢٤).

٢٣ في محاولةٍ لربط هذا بمشكلة التقاليد والولاءات المتحولة في الدولة الجديدة في إفريقيا، انظر:
Mazrui, ‹Edmund Burke and Reflections on the Revolution in the Congo», Comparative Studies in Society and History, Vol. 5, No. 2, January 1963.

٢٤ John Plamentaz, Man and Society, Vol. 2 (London: Longmans and Green, 1963), p. 409.
انظر أيضا:
Jacques Barzun, «Is Democratic Theory for Export?», Ethics and International Affairs, Vol. I, No. 1, 1987, pp. 53-72.

وانظر كذلك:
Ekkehart, «The Dominance of American Approaches in International Relations», Journal of International Studies, Millenium, Vol. 16, No. 2, Summer 1987, pp. 207-214.

نظر المفكرون الدينيون للإنسان لا بوصفه مسافرا بل حاجًا، وكانت الرحلة عمليةً بطيئة نحو الخلاص. وربما تكون الليبرالية شكلا وسيطا بين أشكالٍ أقدم من الفلسفة السياسية المتكئة على العرف والتقاليد والتاريخ من جهة، وعِلميّة بعض المدارس العقلانَويّة في النظرية السياسية لاحقا في القرن العشرين. لكنّ الليبرالية نفسها كانت في القرن التاسع عشر جزءا من ظاهرة الإيمان بالتقدّم، وقد تضمّن ذلك إيمانا بأنّ التاريخ كان يتحرك في اتجاه مرغوب، أو على الأقل كان يمكن بسهولة مساعدته ليتحرك في ذلك الاتجاه. وربما يكون الإيمان بالتقدّم هو الأصل الحقيقي لإغراء التنبؤ في بعض العلوم الاجتماعية في العصر الحديث. ولكن هل يختلف ذلك عن الإيمان بأن التاريخ كان يتحرك باتجاه المجيء الثاني [للمسيح] والفرصة الأخيرة للخلاص؟

في الواقع كانت فكرة وجود اتجاهٍ واضح الهدف للتاريخ أقدم من الصيغة التي اتخذتها هذه الفكرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. قال إِدوَرد هالِت كار (E. H. Carr) إنّ اليهود -والمسيحيين بعدهم- هم الذين جعلوا مفهوم التاريخ المتحرك إلى هدفٍ محدد مقدَّمة راسخة في فكرهم- وهذه هي النظرة الغائية للتاريخ. وهكذا إذًا كان للتاريخ أن يكتسب معنى وهدفا، بيد أنه أُكسِب معنى دينيًا. إنّ بلوغ هدف التاريخ يعني تلقائيا نهاية التاريخ. حوّلت هذه النظرةُ التاريخَ إلى نظريةٍ للعدالة الإلهية. لكنّ إدورد كار يمضي ليؤكد أنّ النهضة أعادت النظرة القديمة لعالمٍ متمحور حول الإنسان، ولتفوّق العقل. وبدلا من النظرة القديمة المتشائمة للمستقبل جاءت النهضة بنظرةٍ متفائلة مستقاة من التراث اليهودي-المسيحي. وقد وجد إدورد غيبِن -الذي قد يكون أعظم مؤرخي التنوير- أنّه من الممكن القول بما سمّاه «النتيجة المفرحة بأنّ

كل عصرٍ من عصور العالم زاد وما يزال يزيد من الثروة الحقيقية للجنس البشري وسعادته ومعرفته وربما أيضا فضيلته»[٢٥].

من بين الدعاة الليبراليين للإيمان بالتقدّم يحتلّ اللورد أكتِن كذلك مرتبة عالية. كان أكتن يعتبر التاريخ سجلاً للتقدّم ودراسة التاريخ بوصفه «علمًا تقدميا». بالنسبة له كان التاريخ - بوصفه مجرى للأحداث - امتدادا مستمرا للحرية، رغم أنه كان يكتب ذلك قبل النضال الإفريقي- الآسيوي من أجل الاستقلال:

بجهود الضعفاء المصنوعة تحت القسر لمقاومة عصر القوة والخطأ المستمر تم - عبر أربعمائة سنة من التغير السريع ولكن بتقدّم بطيء- الحفاظ على الحرية وضمان وجودها وتوسعتها، وأخيرا فهمها.[٢٦]

أما هيغل فيعيدنا إلى التصورات الأوروبية للشعب المختار، فنظر هو الآخر إلى التاريخ على أنه مسيرة ذات هدف واضح، لكنّه بعكس كارل ماركس بدا عاجزًا عن النظر أبعد من ظهور المملكة البروسية. كانت نهاية التقدّم بالنسبة لهيغل هي ظهور الدولة البروسية، في حين ركّز ماركس على المستقبل أكثر، فمفهومه لهدف التاريخ واتجاهه كان قريبا من مفهوم أكتن الليبراليّ. بمعنى من المعاني يمكن القول إنّ ماركس وأكتن نظرا إلى التاريخ على أنه يسير نحو تحقيق الحدّ الأقصى من الحرية الإنسانية. كانت تصوراتهما عن المرحلة الوسيطة من الحرية شديدة الاختلاف، بيد أنّ تصوّرهم للمرحلة النهائية من الحرية كان أكثر تقاربا. تحمل الليبرالية والماركسية ارتيابا عميقا في الدولة بوصفها أداةً للقهر، فماركس ينظر للدولة

---

٢٥ Gibbon, The Decline and Fall of the Roman Empire, ch. XXXVIII.
وقد قال ذلك في معرض نقاشه لسقوط الإمبراطورية الغربية. مأخوذ من:
E.H. Carr, What is History? (London: MacMillan & Company, 1961), pp. 104-105.

٢٦ John E.E.D Acton [Lord Acton], Lectures on Modern History (London and New York: Macmillan, 1906), p. 51.

على أنها أساسا أداةً للاضطهاد الطبقي، والدولة بالنسبة لليبر اليين دائما ما تكون تهديدا للحرية الفردية. مع ذلك فإنّ الرؤية الماركسية المستقبلية لمجتمع خالٍ من الطبقات تفترض وجود أفراد يتمتعون بقدرٍ عالٍ من الاستقلالية غير مثقّلين بإدارة الدولة أو بمطالب الاحتياجات الاقتصادية وقيودها. في هذه المدينة الماركسية الفاضلة سيصبح الفرد أخيرا قادرا على «الصيد في الصباح، وصيد السمك بعد الظهر، وتربية الماشية في المساء، والنقد بعد العشاء،...دون أن يصبح أبدًا صيادا أو صائد سمك أو راعيا أو ناقدا»[٢٧]. هذه الرؤية للفرد المستقل هي في جوهرها جنّة ليبرالية. اختلف أكتن وماركس في جميع مراحل الحرية قبل الوصول إلى هذه الصيغة النهائية، لكنهما ربما اشتركا في رؤية هذا المصير النهائي للتاريخ على أنه تحقيق الحدّ الأقصى من الحرية الإنسانية.

حين تتنبأ النظرية السياسية المعيارية بأشكالٍ محدّدة من السلوك البشري فكثيرا ما تكون هناك مساحة للنبوءات الموجّهة لإشباع الذات. لا يؤمن ماركس بالشعب المختار ولا بالدولة المختارة، لكنه يؤمن بالطبقة المختارة، وقد اقتربت تنبؤاته بالثورات البروليتارية أو البروليتارية الجديدة أحيانا من التحقق في الحالات التي توجد فيها أعداد كافية من المحرومين الذين يرون أنفسهم طبقة ثورية. إنّ التصرف وكأنّ ماركس كان محقًا هو في بعض الأحيان طريقة لجعل ماركس محقًا. لقد نجحت العالمية الماركسية -مع أنها هي الأخرى مستعلية إثنيا- في إفراز متمرّدين ضد صِيَغ أخرى من الهيمنة الغربية. والليبرالية أيضا في بعض الأحيان فتحت أبوابا لنبوءات موجّهة لإشباع الذات. فمثلا، التأكيد بأنّ الناس سيثورون حين تُرفض الانتخابات وتُقمع حرية الرأي

٢٧ Marx and Engels, German Ideology (1846). Consult the edition edited by R. Pascal (New York: International Publishers, 1963), p. 22.

يمكن أن يحقق بسهولة إشباعا للذات في حال وُجد ما يكفي من الناس في وضع كهذا يؤمنون بحتمية هذه الاستجابة. لقد اتكأ إعلان الاستقلال الأمريكي جزئيا على الإيمان بأنّ الطبيعة البشرية ثارت ضد الأنظمة ضيّقة الأفق. وبعضٌ من الغليان الذي أعقب الانقلاب العسكري في اليونان عام ١٩٦٧م كان محاولة لإثبات فكرة عن اليونانيين بوصفهم شعبا محبا للحرية. والمقولة الوطنية البريطانية أنّ «البريطانيين لن يُستعبدوا أبدا، أبدا» ثبّت أنها تُلهم البريطانيين بمقاومة القمع أو الغزو إن آمن بها ما يكفي من البريطانيين.

بيد أنّ هذه عادةً ما تكون تأكيدات مغلّفة بتصورات ذاتية وطنية. وبالنظر في جميع الاعتبارات يمكن القول إنّ الثقافة السياسية البريطانية لم تصل إلى اقتناع بإمكانية التنبؤ بالسلوك البشري يوازي اقتناع بعض الثقافات الأقل تقليدية والأكثر عقلانية في أماكن أخرى. تخفّفت نزعة المحافظة الأنجلوسكسونية إذًا من الغائية. وفي الواقع يمكن بعد النظر في جميع الاعتبارات القول إنّ إغراء التنبؤ في النظرية المعيارية هو أقرب لأن يكون صفةً مميزة للمدارس الفكرية الراديكالية منه في المدارس المحافظة، إذ إنّ المدارس الراديكالية أقرب إلى الدين والثيولوجيا الغائية. وفي الحقيقة يكاد يكون الشك في إمكانية تخطيط التغيير الاجتماعي والاتجاه السياسي خاصيّة مميّزة للفكر المحافظ، فالمحافظون عادةً ما يرتابون من الإيمان بالتقدّم. يقول مايكل أوكشوت في استعارته الشهيرة:

في النشاط السياسي إذًا، يُبحر المرء في بحرٍ لا قاع له ولا حدود، لا يوجد ميناء يلجأ إليه ولا أرض يرسو عليها، ولا مُنطلق يبدأ منه ولا وجهة محددة. الجراءة هنا تكمن في البقاء طافيًا دون اهتزازات. البحر صديقٌ وعدوّ، والمهارة في الملاحة تتبدى في الاعتماد على أصول

السلوك التقليدي لتحويل الوضع المعادي إلى وضع صديق.[28]

التقدم وقوانين الانتظام

في التوجّهات المُسْتَقْبَلَويّة والعقْلانَوِيّة من النظرية السياسية المعيارية ثمة قدر كبير من الحتمية في افتراضاتها، تتبدّى فيها أصداء قوية للجَبْرية الدينية. والحتمية بدورها تفترض بعض قوانين النسبية، ففي الماركسية هناك مبدأ صريح للحتمية الاقتصادية ضمن إطار واسع من السببية. ويمكن للمرء أحيانا أن يسمع أصداءً لمبادئ جون كالفن الجبرية. وقد يكون أكثر صِيَغ الحتمية تطرفًا ذلك الذي تتضمنه الأبيات التالية:

إنّ القضاءَ لأمرٌ لا يُرَدُّ وما
نَصيبُ ذي الهمِّ إلا السُّقْم والألمْ
إنْ تَقضِ عمرَك مهمومَ الفؤادِ فلن
تَزيد شيئا على ما خطَّه القلمُ[29]

في بعض الأحيان تُقترب حتميةُ ماركس من التأكيد على أنّ القضاء [المخطوط في اللوح] سيكون حتمًا المرحلة الأولى من الاشتراكية الحقيقية، وهذا متوقع مما خطّته الأقلام الشيوعية الأولى في مهد التاريخ. مع ذلك فماركس أقل فجاجة وسذاجة بكثيرٍ مما قد يبدو أحيانا. على أية حال ما ينبغي قوله هنا هو أنّ الحتمية هي الاعتقاد بأنّ «حالة الكون الحالية نتيجةٌ لحالتها السابقة، وسببٌ لحالتها الآتية» وفقًا لتعبير العالِمِ الرياضيّ لابلاس (Laplace). ولابلاس نفسه كان يؤمن بأنّ المرء

---

٢٨ Oakeshott, An Inaugural Lecutre deliverd at the London School of Economics. See his Rationalism in Politics (London: Methuen and Co., 1962), p. 127

٢٩ أورد المؤلف الترجمة الإنجليزية التي قام بها فتزجيرلد لرباعية الخيام، وبحثتُ في الترجمتين العربيتين اللتين قام بهما أحمد رامي وأحمد الصافي النجفي عن الأصل الفارسي، وأعتقد أنّ هذه الرباعية هي نفسها التي أوردها المؤلف. المصدر: أحمد الصافي النجفي-أحمد رامي-إدوارد فيتزجيرالد (٢٠٠٦)، رباعيات عمر الخيام، دار المدى، ط٢، ص١٣١. (المترجم).

إن استطاع أن يستوعب ما حدث قبل الحاضر سيمكنه أن يتنبأ بما سيحدث في الغد:

ذلك الذكاء الذي عَرِف في لحظةٍ معينة كلّ القوى التي تسير بها الطبيعة وبمواقع المكوّنات التي تشكّلها، لو رُزِق دماغًا واسعًا بما يكفي لإخضاع تلك البيانات للتحليل، سيمكنه أن يصف بمعادلةٍ واحدة حركة الأجسام الكبرى وحركة أصغر الذرّات. مثل هذا الذكاء لن يظلّ شيء غير مؤكد بالنسبة له. سيكون المستقبل والماضي حاضرًا أمام عينيه.[٣٠]

وعلى الرغم من وجود ارتباطات بين الحتمية العلمية والجبرية الدينية، إلا أنّه يمكن في بعض الأحيان إخفاء أو تخفيف تأكيداتهما ودمجها في لغةٍ متغيّرة متصالحة معهما. ويشير إدنجتن (Edding-ton) إلى أنّ الأمنية الأساسية للحتميين هي «أن نُرجِع تجاربنا في تسلسل الأسباب والنتائج إلى تعميم عريض يُسمى مبدأ السببية»[٣١]. يؤمن الحتميّون الدينيون بقوانين الله، ويؤمن الحتميون العلميون بقوانين الطبيعة. وقد يكون من الأشكال المتخفية للحتمية الجديدة البحث عن نسقٍ منتظم للسلوك البشري يمكن ردّه -إما تصريحا أو تلميحا- إلى بعض القوانين التي تحكم استجابات البشر لحالات معينة. هذه الافتراضات الدقيقة للأنساق المنتظمة من الاستجابات البشرية هي التي وفّرت جسرًا بين النظريات المعيارية العقلانوية كالماركسية، والنظرية السياسية العلمية في أوقاتٍ قريبة، ومقاربات

٣٠ Cited by Arthur Stanley Eddington, «The decline of Determinism», in Great Essays in Science, edited by Martin Gardner (New York: Pocketbooks, 1957), pp. 246-247.

٣١ المرجع السابق، ص٢٥٦. وانظر أيضًا:
The Science of Science, Maurice Goldsmith and Alan Mackay [Eds.] (Harmdsworth: Penguin, 1964).

العلوم الطبيعية وطرقها. وقد أشار ديفيد إيستن في معرض تصنيفه للخصائص التي تصف مدرسةً بارزة من العلوم السياسية الجديدة إلى البحث عن الانتظام على أنه أول تلك الخصائص. وقد عرّف إيستن ذلك بوصفه افتراض أنّ «هناك تماثلات قابلة للاكتشاف في السلوك السياسي، ويمكن التعبير عنها بتعميمات أو نظريات ذات قيمةٍ تفسيرية وتنبؤية»[٣٢].

يستطرد مَلفورد سِبلي في هذا النقاش ويرى أنّ التنبؤ العلمي سيبدو ممكنا في السياسة كما في الفيزياء، فالبحث في كلا هذين المجالين هو بحث عن «التنبؤ العلمي، أي أننا نحاول ذكر عدة احتمالات للتجربة المستقبلية والحدود التي تقع ضمنها هذه البدائل». يمكن اللجوء إلى العلم إذًا للحصول على معلومات حول ما الذي لا يمكن أن يحدث في ظروف معيّنة، أو كما يقول كارل بوبر إنّ «التزام الظواهر بالقوانين» يمكن التعبير عنه بالتأكيد على أنّ الشيء الفلاني لا يمكن أن يحدث، أي بلغة الأمثال «لا يمكنك نقل الماء بالمنخل»[٣٣]. ويشدد سِبلي على وجوب التفريق بين التنبؤ العلمي وتوقّع المستقبل، إذ إنّ هذا الأخير أقرب للنبوءة، ويتهم ماركس وإنجلز بأنهما كانا من هذا النوع الأخير. كما يشير إلى هارولد لاسْوِل (Harold Lasswell) بصفته محللا معاصرا عادة ما يبدو أنه يخلط بين التنبؤ العلمي والتوقّع العام. لكنّ لاسول لم يكن هو الوحيد الذي

٣٢ David Easton, A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1965), p.7.

٣٣ Karl Popper, The Poverty of Historicism (Boston: Beacon Press, 1957), p. 49; Mulford Q. Sibley, «The Limitations of Behaviouralism» in Contemporary Political Analysis, James C. Charlesworth [ed.] (New York: The Free Press, 1967), p.60.

يقع في هذا الخلط، فهناك الكثيرون غيره ممن ينتمون إلى التوجه السلوكي اتبعوا هذه النزعة التوقعية[٣٤].

يعرّف سبلي التمييز بين التنبؤ العلمي والتوقّع بقوله إنّ التنبؤ العلمي السلوكي هو افتراض يقوم على معادلة «لو..لكان» مما يجعله ظنّيا، أما التوقّع فطيلة الوقت:

ينبغي أن يكون غير ظنّي وغير مشروط، وإلا لا يكون توقعا. إذا، فقد يستطيع المرء أن يتنبأ بما سيفعله الكونجرس حول تشريع معيّن تحت ظروف واحتمالات مفترضة بدقّة. لكنّ المرء لا يمكنه -علميا على الأقل- أن يدّعي توقّع ماذا سيفعل [الكونجرس]. ومن الممكن للمرء أن يتنبأ بعدد سكان العالم بعد عشرين سنة في حال استمرّت التوجّهات س،ص،ع تحت الظروف ك،ل،م و ح،ط،ي. لكن من غير الممكن -سلوكيًا- توقّع تعداد العالم بعد عشرين سنة. وأي توقّع من هذا النوع سيكون محض تكهّن مبني على حدسٍ ولا يمكن أبدا تصنيفه بأنه «علميّ».[٣٥]

وفقًا للمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها سبلي، فإنّ حدود التنبؤ -إن كان لنا أن نعتبرها علمية- تقع داخل نوعين من الإمكانات. أولا، لا يكون التوقع العلمي ممكنا إلا سالبًا، أي أن يتوقع المرء ما لا يمكن أن يحدث. ويشبه هذا مَثَل كارل بوبر «لا يمكنك نقل الماء بالمنخل».

٣٤ Sibley, «The Limitations of Behaviouralism», p. 64.

ومن الدراسات التي يشير إليها بوصفها توضيحات للنزعة التي اتبعها العلماء الاجتماعيون المعاصرون لمساواة التنبؤ العلمي بالتوقع:

Lasswell and A. Kaplan, Power and Society (New Haven: Yale University Press, 1950). Louis H. Bean, How to Predict Elections (New York: Knopf, 1948); Stuart Dodd, «Predictive Principles from Polls-Scientific Method in Public Opinion Research», Public Opinion Quarterly, Vol. 15 (1951-1952), pp. 23-24; R.A. Dahl, «The Science of Politics: new and Old», World Politics. Vol. VII, No.3 (April 1955), pp. 479-489: David Apter, «Theory and the Study of Politics», American Political Science Review, Vol. 51, No. 3 (September 1957), pp. 747-762.

٣٥ Sibley, «The Limitations of Behaviouralism», pp. 64-65.

أما النوع الثاني -التنبؤ العلمي- فقد يكون موجبًا، لكنّه ظنّي يتألف من معادلة «لو..لكان». وهكذا يُتوقع من العالِم السلوكي أن يكون قادرا على تحديد الكيفية التي سيتصرف بها المرء في المستقبل تحت ظروف محدّدة بوضوح، «ويقدّم لنا تصريحا عن الحدود التي بعدها وفي بيئة محدّدة قد لا يقدم فيها المرء على فعل»[٣٦].

وربما من الفوارق الكبيرة بين التنبؤ المبني على الأنساق الملاحظة والتوقع المبني على الرؤية التنبُّوئيّة هو أنّ الأول يقبل التدخل الواعي من أجل تجنّب ما كان متوقعا. وحتى بالنسبة للحتميين يُمكن للوعي البشري أن يُحدث فرقا. أحال ماركس الوعي البشري إلى البنية [الاجتماعية] الكبرى (superstructure) وقال بأنّ هذا الوعي انعكاس لعوامل اجتماعية أكثر جوهرية منه [قوى وعلاقات الإنتاج]. أما لينين حين أحيا دور الأيديولوجيا كأداة واعية للتغيير لا مجرد انعكاس لوعي الطبقة، فإنه قد أعاد الوعي البشري إلى ميدان العوامل الفاعلة في التاريخ. يمكن إذا للمرء أن يتجاوز خطيئته الأولى. وهكذا فإنّ الخالق الاعظم للانسان أصبح أخيرا إنسانا، وانكسرت سلسلة الجبرية أخيرا.

الخلاصة

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نستكشف التأثير المتبادل بين الاستعلاء الإثني الأوروبي والعالمية الثنائية للحضارة الغربية فيما يتعلق بالتقدّم والتنمية. ولقد ذهبنا إلى أنّ العلوم الاجتماعية الغربية هي إلى حدٍ كبير نتاج لمكوّنين عالميين: العلوم الطبيعية

---

٣٦ المرجع نفسه، ص ١٥. انظر ايضا:

«Norms and Values, Rethinking the Domestic Analogy», Ethics and International Affairs, Vol. 1, 1987, pp. 135-162.

والتراث اليهودي-المسيحي. ولكن مثلما أخبرنا اليهود عن الإله العالمي مع إعلانهم أنّهم شعبه المختار، فقد أخبرنا الغربيون عن عالمية العلوم ويسوع مع إعلانهم أنّ الرجل الأبيض هو السلالة المختارة. وبعبارةٍ أخرى، أبدى اليهود والأوروبيون عبقريةً في مزاوجة العالمية الحقيقية بالاستعلاء الإثني. وذهبنا في هذه الورقة إلى أنّ أوروبا استعارت مفهوم الشعب المختار من الديانة اليهودية وعَرْقَنَتْه. هذا وقد كان للاستعلاء الإثني الأوروبي الكامن تأثيره على النماذج الأكاديمية الغربية.

لقد شُوِّهت النظريات الحديثة في التنمية والتحديث بذلك الصدام بين الاستعلاء الإثني الغربي والعالمية الثنائية للحضارة الغربية. وقد دخل المكوّن العلمي من ذلك التراث المزدوج إلى مرحلةٍ جديدة مع الاكتشافات البيولوجية التي توصّل إليها تشارلز داروين وتأثيره في النظريات الاجتماعية. أما المكوّن الديني من تلك العالمية الثنائية فقد تأثر كثيرًا هو الآخر بالأثر الأيديولوجي الذي خلّفه كارل ماركس. والثابت في هذه النظريات كان النزعة الغائية. في وقتٍ من الأوقات كان يُصادق الدين على نفسه بإظهار قدرته في النبوءة. وفي وقتٍ أقرب إلينا حاولت بعض التخصصات العلمية أن تؤسس لقوّتها بإظهار قدرةٍ على التنبؤ. وكثيرا ما عَلِقَت المنهجيات الجديدة في العلوم الاجتماعية الغربية بين مزاعم التوقع ومزاعم التنبؤ. ومن نقاط الالتقاء بين الدين والعلم عبر التاريخ كانت النظرةُ إلى المستقبل. إنّ إتقان المستقبل عالمية زمانية، واحتلال العالم عالمية مكانية. وداخل هذين يقبع الإيمان بالتقدّم.

وليس من النادر أن تكون هناك سوابق مهمّة من تراثات سابقة لمدارس التحليل الفكري الكبرى. وربما هذا هو جوهر التاريخ

الفكري: أمواجٌ تتعاقب، أو سلسلة طويلة من لحظات الإلهام تتصل ببعضها في تراث فكري. وقد حاولنا أن نبيّن كيف أنّ النظريات الحديثة للتنمية والتحديث لها ارتباطات تاريخية بمفاهيم التطور الاجتماعي والداروينية. وكانت هناك تغييرات كبيرة في الكثير من مسلّمات هذا الخط من التحليل الفكري. وفي الواقع فإنّ التغيير كان في بعض الأحيان من العِرقيّة إلى الإنسانية الجامعة، لكنّها عادةً ما كانت شكلا إنسانيا تحرّكه الثقة بالنفس والمُنجَز المستعلي إثنيا.

وفي العديد من النظريات الحديثة في التنمية والتحديث- كما في نظريات الداروينية الاجتماعية- بقي هناك استشرافٌ متفائل حول مصير التاريخ البشري. وهذا التفاؤل يؤمن أنه على الرغم من انتهاء كل ميلاد بالموت، فإنّ هناك عملية مستمرة من البعث في تاريخ المجتمعات البشرية. ومن هنا جاء الاعتقاد بوجود تجاذب إبداعي يُريح الوجَع الاجتماعي الذي تحمله الأمم الجديدة؛ فقد يُمكن إخراج المجتمعات من اضطراباتها، ويمكن للتنمية أن تتحقق من أعماق اليأس. وقد تكون هديّة داروين للمعرفة البشرية هي التفاؤل العلمي الراسخ. والتنموية الجديدة عادةً ما تستلهم هذا التفاؤل المتجذر في تلك العالمية الثنائية للتراث الغربي برمّته[٣٧].

فيما مضى استطاعت فكرة التقدّم تبرير تصنيف المجتمعات «من البدائية إلى المتحضرة»، وباسم التقدّم تم الدفاع عن تجارة الرقيق كطريقةٍ لدفع عجلة الثورة الصناعية، وباسم التقدم استُغلّ الأطفال ليعملوا في مصنعٍ تلو الآخر، وباسم التقدّم احتفى رديرد كِبلِنغ بالإمبريالية التي يشكّل العرقُ أحدَ ملامح وعيها. قد تصبح

٣٧ انظر أيضًا:
Richard L. Rubenstein, «Religion and Cultural Synthesis», International Journal of the Unity of Sciences, Vol. 1, No. 1 (Spring 1988), pp. 99-118.

مبادئ التقدم مكيافيلية بسهولة، إذ تُبرّر الوسائل القاسية في سبيل الغايات النبيلة. والتنموية ما هي إلا صيغة جديدة من عقيدة التقدّم، التي تبرّر أحيانا وسائل «التكيّف الهيكلي»* بالحديث عن الغاية النبيلة، ألا وهي «الانتعاش الاقتصادي».

* التكيف الهيكلي (structural adjustment) مصطلح اقتصادي يُقصد به ما تفرضه المؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من سياسات اقتصادية على الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية إن كانت تريد الحصول على قروض. وقد انتقدت هذه السياسات كثيرا نظرا لما تتضمنه من تدخل في سيادة الدول [المقترضة] على سياستها الاقتصادية والدعوة إلى خصخصة أملاك الدولة وغير ذلك من الأضرار الاقتصادية الجسيمة. (المترجم).

"لئن كان الناس من الأصل الأوروبي هم بَراهمة النظام الطبقي العالمي، فإنّ السودَ [وغيرهم في العالم الثالث] يَنتمون... إلى طبقة المنبوذين".

كان ذلك في عام ١٩٧٧م حين كتب علي الأمين المزروعي هذه العبارة محللا النظام الدولي -بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها واشتعلت حرب باردة بين قطبَي العالم آنذاك- ومستشرفا المصير الذي سيلاقيه العالم الثالث عموما، والمسلمون وأبناء القارة السوداء خصوصًا، من تمييز بغيض على نطاق عالمي، تمييز يتجاوز استعمار الأراضي إلى فَرض هيمنة ليست سياسية وحسْب، بل تمتدّ مخالبها إلى ميادين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

نحاول في هذا الكتاب أن نقدّم إلى القارئ العربي مفكرًا إفريقيا وعالميًا أصيلا، لا نبالغ إن قلنا بأنّه غيّر الصورة المتخيلة عن إفريقيا في العالم، وبين الأفارقة أنفسهم، ترك خلفه إرثا فكريا يوصف أكاديميًا بـ"المزروعيّات" يشمل دراسات ورؤى في العلاقات الدولية والسياسة المقارَنة والنظرية السياسية والفلسفة وعلم الاجتماع واللغويات الاجتماعية وغيرذلك. وضع المزروعي بصمته الفكرية اللافتة رغم ما جرى من محاولات تجاهل وتهميش لأثرَ هذا القادم من القارة السوداء ليفكّك الحضارة الغربيّة وينتقدها على منابر أرقى جامعاتها. وللأسف فقد عانى إرث المزروعي الفكري من هذا التجاهل (أو الجهل) في العالم العربي، وآن الأوان أن تتوفر ترجمات عربية لكتبه ودراساته.